

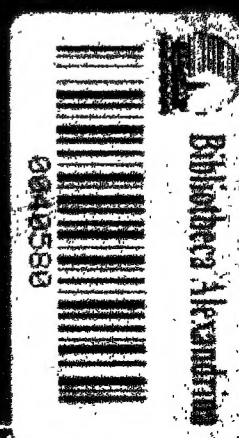
مكتبة

الكتابية العامة

الجديد

مكتبة

مكتبة



الْتَابِعُ الْفَقْهِيَّةِ

الْحَجَّ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الدار الإسلامية

حارة حريك، شارع دكاش

ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨٣٥٦٧٠

بيروت - لبنان

تلكس: ٢٣٢١٢ - غدير

مؤسسة فقهاء الشيعة

كوتيش المزرعة، بناية المحسن ستر

الطابق الثاني ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨١٦٦٢٧

سلسلة السابغ الفقهيّة

# الشرح

أشرف على جمع أصولها الخطيّة وترتيبها حسب التسلسل  
الزمني وعلى تحقيقها وإخراجها وعمل قواميها

على الصغرة مولد

الجزء الثاني

## موتون فقهاء من الأربعة وعشرين متافقاً

المهذب لابن البراج	فقه الرضا
فقه القرآن للراوندي	المقنع في الفقه للشيخ الصدوق
الغنية لحق بن علي	الهداية بلخير للشيخ الصدوق
الوسيلة لابن حمزة	المقنعة للشيخ المفيد
إصباح الشيعة للكيذري	جمل العلم والعمل للسيد المرتضى
السرائر لابن ادریس	الانصار للسيد المرتضى
إشارة السبق لعلي بن ابي الفضل	المسائل الناصريات للسيد المرتضى
شرائع الاسلام للمحقق الحلي	الكافي لأبي الصلاح
المختصر النافع للمحقق الحلي	النهاية للشيخ الطوسي
الجامع للشرائع ليحيى بن سعيد	الاجمل والعقود للشيخ الطوسي
قواعد الاحكام للعلامة الحلي	المراسم العلوية لسائر
اللمعة الدمشقية للشهيد الأول	جواهر الفقه لابن البراج

## التعريف

سلسلة السابغ الفقهيّة  
موسوعة فقهيّة متكاملة جمعت بين دقّتها أهمّ المتون الفقهيّة  
الأصليّة بتحقيق رائع وتنقيح أكاديمي ، ومن أحدث المناهج  
العامة لفنّ التحقيق .

تعني الموسوعة بالتقسيم الموضوعي لأبواب الفقه الإسلامي -  
كافة أبوابه - وبذلك تهيّئ للباحث والمحقق والأستاذ المهل  
الطريق لاستنباط ما يحتاجه ، واستخلاص ما ينبغي ، بعيداً  
عن عناء الاستقصاء والبحث .

تميّزت هذه الدورة الكبرى باعتمادها الأصول الخطيّة  
الأصليّة لكلّ المتون الفقهيّة بمطابقة الأصول الأمازيّة لتحقيق  
النصوص التي بقيت لفترة ليست بالقصيرة أئيرة الطبعا السقيمة .  
بالإضافة إلى احتوائها النصوص التي تطبع لأول مرة ، موزعة  
حسب الأبواب الفقهيّة .

تفيد المتخصصين بدراسة الفقه المقارن واختلف الفناوي  
على مدى عشرة قرون .

## الحمد لله وشكرا...

الحمد لله...

كلّ انسان يؤمن بأنت الشريعة السّماوية الأساس جميع القولين في العالم...

والحمد لله...

الذين يؤمن بشؤون الاجتماع البشرية وتسعون الى اوصولها عن طريق  
الفهم الاسلامي.

والحمد لله...

كلّ الذين يعشقون الفقه الاسلامي باختياره افضل السبل وانجح القولين  
المستعدة من اصول القرآن للوصول الى الكمال الانساني من الجوانب  
الاجتماعية والروحية...  
اقدم هذا الجهد المتواضع...

والله اعلم - في عمرة سعادية وسورية وأنا ارى سلسلة الشايع  
الفقهية هذه قد عاقت النور - الله اوتى القادر بحزيل شكري وعظيم  
استباني لكل الذين ساهموا من قريب او بعيد بانجاز هذا العمل الجليل  
من العلماء والفضلاء الذين قد تولوا لنا مساعدههم وحسبهم الخالصه ،  
ومن الائمة العالمين والمحققين معنا... والعباد الله لهم جميعا التوفيق  
والسداد والانت بحزن لهم التواب وحسن العاقبة...  
الذي سميع مجيب .

عليه اصفر مراريد

# الفهرست لکھنؤی لائبریری

## الجزء الأول

١٧..... المقنع فی الفقہ	١..... فقہ الرضا
٦١..... المقنعة	٤٥..... الهدایة بالخیر
١١١..... الانتصار	١٠١..... جمل العلم والعمل
١٤١..... الکافی	١٣١..... المسائل الناصریات
٢٢٣..... الجمل والعقود	١٦٧..... النہایة
٢٥٣..... جواهر الفقہ	٢٣٥..... المراسم العلویة
٣٣٥..... فقہ القرآن	٢٦٥..... المہذب

## الجزء الثاني

٤٢١..... الوسيلة	٣٨٥..... غنیة الزروع
٤٨٣..... السرائر	٤٥٥..... اصباح الشيعة
٦١٣..... شرائع الاسلام	٥٩٩..... إشارة السبق
٦٨٩..... الجامع للشرائع	٦٦١..... المختصر النافع
٧٧٧..... اللمعة الدمشقية	٧٣١..... قواعد الأحكام



غنية النرجس  
إلى علمي الأصول والفروع

مخرقة بن علي بن زهرة الحيدني الإسحاقي الحلبي

٥١١ - ٥٨٥ هـ ق



الغنية :

## كتاب الحج

يحتاج في الحج إلى العلم بأقسامه وشروطه وكيفية فعله وما يفسده وما يتعلق بذلك من الأحكام.

فصل :

أما أقسامه فثلاثة : تتمتع بالعمرة إلى الحج وقران وإفراد.  
فالتمتع : أن يقدم على أفعال الحج عمرة يتحلل منها ويستأنف الإحرام للحج.  
والقران : أن يقرن بإحرام الحج سياق الهدى.  
والإفراد : أن يفرد الحج من الأمرين معاً، بدليل الإجماع الماضي ذكره.  
فالتمتع فرض الله على من لم يكن من أهل مكة وحاضريها وهم من كان بينه وبينها اثنا عشر ميلاً فما دونها لا يجزئهم مع التمكن في حجة الإسلام سواء بدليل الإجماع وطريقة الاحتياط واليقين لبراءة الذمة، ويعارض المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه — لَمَّا نَزَلَ فَرَضَ التَّمَتُّعَ وَكَانَ قَدْ سَاقَ الْهَدْيَ — : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سُقْتُ الْهَدْيَ، وأمر من لم يسق هدياً أن يحلّ ويجعلها عمرةً لأنه لو كان جائزاً في حج الإسلام لمن ذكرناه أو أفضل في حج التطوع على ما يقوله المخالف لم يكن لأمره بذلك معنى.

فأما أهل مكة وحاضروها ففرضهم القران والإفراد لا يجزئهم في حجة الإسلام غيرهما بدليل الإجماع المذكور وطريقة الاحتياط وأيضاً قوله تعالى : فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ



وأما شرائط صحة الأداء، فالإسلام وكمال العقل والوقت والتية بلا خلاف والختنة بإجماع آل محمد عليهم السلام.

### فصل : في كيفية فعله :

اعلم أن أفعال الحج : الإحرام والطواف والسعى والوقوف بعرفة والوقوف بالمسعر الحرام ونزول منى والرمى والدبح والحلق. ونحن نذكر كيفية كل قسم من ذلك وما يتعلق به في فصل مفرد إن شاء الله.

### فصل : في الإحرام :

الإحرام ركن من أركان الحج من تركه متعمداً فلا حج له بلا خلاف، ولا يجوز إلا في زمان مخصوص وهو شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة، فمن أحرم قبل ذلك لم ينعقد إحرامه بدليل الإجماع المتردد وطريقة الاحتياط، وأيضاً قوله تعالى: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ، والتقدير وقت الحج لأن الحج لا يصح وصفه بأنه أشهر، وتوقيت العبادة في الشرع بزمان يدل على أنها لا تجزىء في غيره، ولا تعلق للمخالف بقوله تعالى: يَسْتَلُونَكَ عَنْ الْأَهْلِةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ، لأننا نخص الإحرام بما ذكرناه من الشهور بدليل ما قدمناه كما خصصنا كلنا ما عداه من أفعال الحج بأيام مخصوصة من ذي الحجة ولأن أبا حنيفة عنده: أن الإحرام ليس من الحج فلا يمكنه التعلق بالآية ولأن توقيت الفعل بوقت يقتضى جواز فعله فيه من غير كراهة وعند أبي حنيفة: أن تقديم الإحرام مكروه.

ولا يجوز عقد الإحرام إلا في موضع مخصوص وهو لمن حج على طريق المدينة ذو الحليفة وهو مسجد الشجرة، ومن حج على طريق الشام الجحفة، ومن حج على طريق العراق بطن العقيق، وأوله المسلح وأوسطه غمرة وآخره ذات عرق، ومن حج على طريق اليمن يَلَمَلَمُ، ومن حج على طريق الطائف قرن المنازل، وقلنا ذلك للإجماع المكرر وطريقه الاحتياط واليقين لبراءة الذمة، وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وآله وقت هذه المواقيت، وإذا









يخافه من الحيات والعقارب والسباع في الحرم وغيره بدليل الإجماع الماضي ذكره. ويحرم عليه أن يمسك ما كان معه من صيد قبل الإحرام، وأن يُخرج شيئاً من حام الحرم منه، وأن لا يردّه بعد إخراجه، وأن يمسك ما يدخل به إلى الحرم من الطير بدليل إجماع الطائفة وطريقة الاحتياط، وأيضاً قوله تعالى: وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا، والمراد تحريم أفعالنا فيه واستدامة الإمساك بعد الإحرام ودخول الحرم والإخراج واستدامة فعلنا فيه فيجب أن يكون محرماً.

### فصل :

وما يفعله المحرم ممّا بَيَّنّا أنّه محرّم عليه على ضروب ثلاثة: أحدها يوجب الكفارة سواء فعله عامداً أو ساهياً، والثاني يوجبها مع العمد دون التسيان، والثالث فيه الإثم دون الكفارة.

فالأول : هو الصيد بلا خلاف بين الجمهور، فمن قتل صيداً له مثل أو ذبحه وكان حراً كامل العقل محلاً في الحرم أو محرماً في الحلّ فعليه فداؤه بمثله من التعم بدليل الإجماع من الطائفة وطريقة الاحتياط وأيضاً قوله تعالى: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّثْلُكُمْ... الآية، فأوجب مثلاً من التعم وذلك يبطل قول من قال: الواجب قيمة الصيد، وإن كان محرماً في الحرم فعليه الفداء والقيمة أو الفداء مضاعفاً بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط واليقين لبراءة الذمة، وأيضاً فالجزاء إذا لزم المحلّ في الحرم والمحرّم في الحلّ وجب اجتماع الجزاءين باجتماع الأمرين بالإحرام والحرم.

وإن كان مملوكاً فكفارته على مالكة إن كان إحرامه بإذنه وعليه إن كان بغير إذنه بالصوم لأنّ العبد لا يملك شيئاً فيلزمه مثل أو قيمة، وإن كان غير كامل العقل فكفارته على وليّه لأنّه أذى أدخله في الإحرام وليس بواجب عليه والدليل على ذلك إجماع الطائفة، وتكرار القتل يوجب تكرار الكفارة بغير خلاف بين أصحابنا إذا كان القاتل ناسياً، ومنهم من قال: هذا حكمه إن كان متعمداً، ومنهم من قال: إن تعدد القتل مرة ثانية لم يلزمه كفارة بل يكون ممن ينتقم الله منه كما ذكره تعالى والأول أحوط، وكونه

مَنْ يَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ إِذَا عَادَ لَا يَنَافِي وَجُوبَ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ.

والمثل في التعمامة بدنة بلا خلاف ، فإن لم يجد فقيمتها ، فإن لم يجد فض قيمة البدنة على البرّوصام عن كلّ نصف صاع يومًا بدليل الإجماع من الطائفة وطريقة الاحتياط ، والمثل في حمار الوحش أو بقرة الوحش بقرة ، وفي الظبي شاة بلا خلاف ، وفي الأرنب والشعلب عندنا شاة ، وحكم من لم يجد ذلك حكم ما قدمناه ، ويجوز لمن لم يجد الفداء والقيمة أن يصوم للتعامة ستين يومًا ، وللبقرة ثلاثين يومًا ، وللظبي وما أشبهه ثلاثة أيام ، ومن صام بالقيمة أقلّ ممّا ذكرناه من المدة أجزأه ، وإن اقتضى ذلك زيادة عليها لم يلزمه أن يصوم الزيادة ، ومن عجز عن صوم الستين أو الثلاثين صام مكان كلّ عشرة أيام ثلاثة ، كلّ ذلك بدليل الإجماع المشار إليه .

وفي كلّ حمامة من حمام الحرم أو إخراج شيء من حمامه منه أو تنفيره فلا يرجع شاة ، وفي فرخها حمل ، وفي كلّ بيضة لها درهم ، وفي حمامة الحلّ درهم وفي فرخها نصف درهم ، وفي كلّ بيضة لها ربع درهم ، وفي كلّ بيضة من بيض التعم إذا كان قد تحرك فيها الفرخ فصيل ، فإن لم يتحرك فإرسال فحولة الإبل على إنائها بعدد ما كسر فما نتج منها كان ذلك هديًا ، فإن لم يكن لمن فعل ذلك إبل فعليه لكلّ بيضة شاة ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وفي بيض الذرّاج والحجل إرسال فحولة الغنم في إنائها بعدد البيض فما نتج فهو هدي ، كلّ ذلك بدليل الإجماع المشار إليه .

ومن رمى صيدًا فغاب عنه ولم يعلم حاله فعليه فداؤه بدليل الإجماع المتكرّر وطريقة الاحتياط ، فإن رآه بعد ذلك كسيرًا فعليه ما بين قيمته صحيحًا وكسيرًا ، وقد روى أنّ في كسر أحد قرني الغزال ربع قيمته وفيهما جميعًا النصف ، وفي إحدى عينيه إذا فقت نصف قيمته ، وفيهما معًا الكلّ ، وفي يديه من الحكم ما في عينيه ، وكذا في رجله ، وفي الجرادة أو الزنبور كفت من طعام ، وفي الكثير من ذلك دم شاة ، وفي القنفذ والضب واليربوع حل قد فطم ورعى ، كلّ ذلك بدليل الإجماع المشار إليه .

وفي قتل الأسد ابتداء لا على وجه المدافعة كبش بدليل ما قدمناه من الإجماع وطريقة الاحتياط وأيضًا قوله تعالى : لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ... الآية ، واسم







شاة، وفي قطع البعض من ذلك أو قطع حشيشه ما تيسر من الصدقة. ومن عقد وهو محرم على امرأة نكاحاً لمحرم فدخل بها كان على العاقد بدنة وذلك بدليل ما قدمناه من الإجماع وطريقة الاحتياط.

وأما الضرب الثالث الذي فيه الإثم دون الكفارة فما عدا ما ذكرنا لزوم الكفارة فيه وقلنا ذلك للإجماع المتكرر ذكره، ولأن لزوم الكفارة يفتقر إلى دليل شرعي وليس في الشرع ما يدل على ذلك، ويكره للمحرم من الطيب ما خالف الأجناس التي قدمنا ذكرها وليس ذلك بحظور لأن حظره يفتقر إلى دليل شرعي، وليس في الشرع ما يدل عليه .

ويكره الاكتحال والخضاب للزينة والتظفر في المرأة بدليل الإجماع المشار إليه، ويحتج على المخالف بقوله عليه السلام: الحاج أشعث أغبر، وذلك ينافي هذه الأشياء، فأما الاكتحال بما فيه طيب فمن أصحابنا من قال: إنه مكروه، والظاهر أنه محظور للإجماع الأمة على أن المحرم لا يجوز له الطيب ولم يفصلوا بين أن يكون في كحل أو غيره، وما ورد من النهي عن الطيب عام في كل ذلك وطريقة الاحتياط تقتضيه.

### فصل :

ويمضي المحرم على حاله حتى يشاهد بيوت مكة فيقطع التلبية إن كان متمتعاً كما قدمناه، ويستحب له أن يكثر من حمد الله على بلوغها، فإذا انتهى إلى الحرم استحب له الغسل، وأن يدخله ماشياً وعليه السكينة والوقار، وأن يدخل مكة من أعلاها، وأن يغتسل قبل دخولها، وأن يدعو إذا عاين البيت بما نذره، وأن يغتسل قبل دخول المسجد، وأن يدخله من باب بنى شيبة، وأن يقول قبل دخوله:

بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَوَلَايَةِ أَهْلِ بَيْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا مَنَّ بِهِ مِنْ بُلُوغِ بَيْتِهِ الْحَرَامِ، السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى أَوْلِي  
الْعَرْسِ مِنَ الرُّسُلِ وَعَلَى أَوْصِيَائِهِمُ الْمَرْضِيِّينَ.

وأن يقول إذا دخل المسجد وعاین البيت :



يوم التَّروية وللمضطرِّ إلى أن يبقى من غروب الشَّمس ما يدرك في مثله عرفة في آخر وقتها، فمن فاتته مختارًا بطل حجّه متمتعًا وكان عليه قضاؤه من قابل إن كان فرضًا وصار ما هو فيه حجة مفردة ولم يجز عنه طواف الحجِّ بدليل إجماع الطائفة، وطريقة الاحتياط تقتضي ما قلناه لأنّه لا خلاف في براءة ذمّة من طاف طواف المتعة وليس على قول من يقول: يجزىء عن ذلك طواف الحجِّ دليل، وأيضًا قوله تعالى: وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ، فأمر تعالى بإتمامهما جميعًا ولكلّ واحد منهما أفعال مخصوصة، فوجب بالظاهر تكميلها ويعارض المخالف بما روى من طرقهم من قوله عليه السلام: مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، فَعَلَّيْهِ طَوَافَانِ، وبما روى عن عليّ عليه السلام أنّه طاف طوافين وسعى سبعين لحجّته وعمرته وقال: حججت مع رسول الله صلى الله عليه وآله طواف طوافين وسعى سبعين لحجّته وعمرته. ومن فاتته طواف المتعة مضطرًا قضاؤه بعد فراغه من مناسك الحج ولا شيء عليه بدليل نفى الحرج في الدّين.

وأما طواف الزيارة فركن من أركان الحج من تركه متعمّدًا فلا حجّ له بلا خلاف، ومن تركه ناسيًا قضاؤه وقت ذكره، فإن لم يذكره حتّى عاد إلى بلده لزمه قضاؤه من قابل بنفسه بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط، فإن لم يستطع استناب من يطوفه بدليل الإجماع المشار إليه وقوله تعالى: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، ووقته للمتمتع من حيث يخلق رأسه من يوم النحر إلى آخر أيام التشريق إلّا أن يكون هناك ضرورة من كبر أو مرض أو خوف حيض أو عذر فيجوز تقديمه على ذلك كلّ ذلك بدليل إجماع الطائفة، وأول وقته للقارن والمفرد من حين دخولهما مكّة وإن كان ذلك قبل الموقفين بدليل ما قدّمناه.

وأما طواف النساء فوقته من حين الفراغ من سعى الحجّ إلى آخر أيام التشريق، فمن تركه متعمّدًا أو ناسيًا حتّى عاد إلى أهله لم يفسد حجّه لكنّه لا يحلّ له النساء حتّى يطوف أو يطاف عنه بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط، وأيضًا فلا خلاف أنّ النّبىّ صلى الله عليه وآله فعل هذا الطواف، والمخالف يسمّيه طواف الصدر وقد قال عليه السلام خذوا عني مناسككم، وقد روى من طرقهم أيضًا أنّه عليه السلام قال: من حجّ







أو شك بين ستّة وسبعة بالإجماع المذكور وطريقة الاحتياط، فإن شك بين سبعة وثمانية قطعه ولا شيء عليه وهذا حكمه لو ذكر وهو في بعض الثامن أنّه طاف سبعة، فإن ذكر بعد أن تمّمه أضاف إليه ستّة أخرى وصار له طوافان ولزمه لكلّ طواف ركعتان وقد دللنا على وجوب هاتين الركعتين في كتاب الصّلاة، ولا يجوز له الطواف راكبًا إلّا لضرورة بدليل الإجماع وطريقة الاحتياط.

### فصل :

فإذا أراد السّعى استحبّ له أن يأتي الحجر الأسود فيستلمه، وأن يأتي زمزم فيشرب من مائها ويغتسل منه إن تمكّن أو يصبّ منه على بعض جسده، وينبغي أن يكون ذلك من الدّلو المقابل للحجر الأسود وأن يكون الخروج إلى السّعى من الباب المقابل للحجر أيضًا بدليل الإجماع المشار إليه.

### فصل : في السّعى :

السّعى ركن من أركان الحجّ وهو على ضربين: سعى المتعة وسعى الحجّ، وأوّل وقت سعى المتعة من حيث يفرغ من طوافها، وأوّل وقت سعى الحجّ من حين الفراغ أيضًا من طوافه وحكمه في جواز التقديم للضرورة حكم الطواف، ويمتدّ كلّ واحد منهما بامتداد وقت الطواف وحكم كلّ واحد منهما في الإخلال به عن اختيار أو اضطرار ما ذكرناه من حكم المخلّ بالطواف بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط، لأنّه لا خلاف في براءة ذمّة المكلف إذا سعى وليس على براءة ذمّة من لم يسع سعى المتعة إذا اقتصر على سعى الحجّ، ومن سعى الحجّ إذا أنجز بدم دليل.

والمفروض من السّعى النية ومقارنتها واستدامة حكمها والبداءة بالصّفا والختام بالمرّة، وأن يكون سبعة أشواط بدليل ما قدّمناه.

والمسنون فيه أن يكون على طهارة وأن يصعد الصّفا ويستقبل الكعبة ويكبّر الله ويحمده ويهلّله سبعا سبعا ويقول:









### فصل :

فإذا غربت الشمس وأفاض إلى المشعر قال :  
 اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ هَذَا الْمَوْقِفِ وَأَرْزُقْنِيهِ أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنِي وَأَقْلَبْنِي الْيَوْمَ  
 مُفْلِحًا مُنْجِحًا مُسْتَجَابًا لِي مَرْحُومًا مَغْفُورًا لِي بِأَفْضَلِ مَا يَنْقَلِبُ بِهِ أَحَدٌ مِنْ وَفْدِكَ بِرَحْمَتِكَ  
 يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

فإذا وصل إلى الكثيب الأحمر وهو عن يمين الطريق قال :  
 اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَرَكَ عَمَلِي وَأَرْحَمْ ذُلِّي فِي مَوْقِفِي فَوْقَنِي وَسَلِّمْ لِي دِينِي  
 وَتَقَبَّلْ مِنِّي يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

فإذا وصل إلى المشعر — وحده ما بين المأزمين إلى الحياض وإلى وادي محسر — نزل  
 به .

### فصل : في الوقوف بالمشعر :

الوقوف بالمشعر ركن من أركان الحج ووقته للمختار من طلوع الفجر إلى ابتداء طلوع  
 الشمس ويمتد للمضطرّ الليل كله ، فمن فاته حتى طلعت الشمس فلا حجّ له ، يدلّ على  
 ذلك الإجماع المتكرر ذكره وطريقة الإحتياط ، لأنه لا خلاف في صحّة حجّ من وقف به  
 وليس كذلك من لم يقف ، وأيضاً قوله تعالى : فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ .  
 وظاهر الأمر يقتضي الوجوب ولا يصحّ الذّكر فيه إلّا بعد الكون به وما لا يتمّ الواجب إلّا  
 به فهو واجب ، وأيضاً في فعل النبيّ عليه السلام يدلّ على ذلك لأنه لا خلاف أنّه وقف به  
 وقد قال عليه السلام : خذوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ وقد رُوي من طرق المخالف أنّه عليه السلام  
 قال : مَنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَلَا حَجَّ لَهُ ، و يعارض المخالف بما قدّمناه من روايتهم  
 عنه عليه السلام من قوله ، وهو بالمزدلفة :

مَنْ وَقَفَ مَعَنَا هَذَا الْمَوْقِفَ وَصَلَّى مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ وَقَدْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ وَقَفَ  
 بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَمَامَ الْحَجِّ يَتَعَلَّقُ بِالْوُقُوفِ  
 بِالْمَوْقِفِينَ وقد قدّمنا الجواب عن روايتهم عنه عليه السلام : مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ



عرفة وكذلك نزولها يوم التحر لقضاء المناسك بها من رمى جمرة العقبة والذبح والحلق والتقصير، وكذلك نزولها أيام التشريق للرّمى والمبيت بها ليالى هذه الأيام إلى حين الإفاضة بلا خلاف، فإن ترك المبيت بها مختاراً من غير عذر ليلة فعلية دم، فإن ترك ليلتين فعلية دمان بدليل إجماع الطائفة وطريقة الاحتياط، فإن ترك الثالثة فلا شيء عليه لأنّ له أن ينفر في التفر الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق، فإن لم ينفر فيه حتى غربت الشمس فعليه المبيت الليلة الثالثة، فإن نفر ولم يبيت فعليه دم ثالث بدليل ما قدمناه، وأيضاً قوله تعالى: **فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ**. فعلق الرخصة باليوم الثاني وهذا قد فات في اليوم الثاني فلا يجوز له أن ينفر، ومن أصاب النساء أو شيئاً من الصيد أو كان ضرورة فليس له أن ينفر في التفر الأول بل يقيس إلى التفر الأخير وهو اليوم الثالث من أيام التشريق، ويجوز لمن عدا ما ذكرناه أن ينفر في الأول وتأخير التفر الأخير أفضل له.

ومن أراد التفر في الأول فلا ينفر حتى تزول الشمس إلّا لضرورة فإنّه يجوز معها قبل الزوال، ومن أراد التفر في الأخير جاز له ذلك بعد طلوع الشمس أى وقت شاء، ومن أراد المقام بها جاز له ذلك إلّا الإمام وحده فإنّ عليه أن يصلى الظهر بمكة، كلّ ذلك بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط.

### فصل: فى الرّمى :

لا يجوز الرّمى إلّا بالحصى بدليل إجماع الطائفة وطريقة الاحتياط، ويعارض المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله حين هبط وادى محسّر: **أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذَفِ**، وهذا نصّ فلا يجوز بالحصى المأخوذ من غير الحرم ولا بالمأخوذ من المسجد الحرام أو من مسجد الخيف ولا بالحصى الذى قد رُمى به مرة أخرى سواء كان هو الرامى به أو غيره بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط، وفعل النّبى عليه السلام يدلّ على ذلك لأنّه لا خلاف أنّه لم يرم بما ذكرناه وقد قال: **خُذُوا عَنِّي مَتَاسِكَكُمْ**، ومقدار الحصاة ك رأس الأملة، وأفضله الملتقط من المشعر الحرام البرش منه



بثلاث حصيات ولم يُعِد الرَّمى على الجمرتين الآخرين ، وهذا حُكمه إذا نسى فرمى الوسطى بثلاث أو أربع ورمى الثالثة على التمام ، وإذا علم أنه قد نقص حصاة ولم يعلم لأتى الجمرات هي رمى كل جرة بحصاة ، وإذا رمى حصاةً فوقعت في حمل أو على ظهر بعير ثم سقطت على الأرض أجزأت وإلا فعليه أن يرمى عوضاً عنها ، كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه.

### فصل : فى الذَّبَح :

الذَّبَح على ضربين : مفروض ومسنون :

فالمفروض فى هدى التذروهدى الكفارة وهدى التمتع وهدى القران بعد التقليد أو الإشعار، والمسنون فى هدى القران قبل التقليد والإشعار والأضحية، وهدى التذريلزم من صفته وسياقه وتعيين موضع ذبحه أو نحره ما يشترط التأذربلا خلاف ، وإن نذرهدياً بعينه لم يُجْزِئْه غيره بدليل الإجماع من الطائفة وطريقة الاحتياط ، وإن نذر مطلقاً ولم يعين شيئاً ممّا ذكرناه فعليه أن يهدى إمّا من الإبل أو البقر أو الغنم وأن ينحره أو يذبحه بمكة قبالة الكعبة بدليل ما قدمناه من الإجماع وطريقة الاحتياط ، ولا يجوز أن يكون الهدى إلّا ما ذكرناه بدليل ما قدمنا وأيضاً قوله : فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ . لأنه لا خلاف أنه يتناول الإبل والبقر والغنم دون غيرها ، وهدى التذرمضمون على التأذريلزمه عوض ما انكسر منه أو مات أو ضلّ ولا يحلّ له الأكل منه بدليل ما قدمناه من الإجماع وطريقة الاحتياط .

وأما هدى الكفارة فيختلف على حسب اختلاف الجنایات على ما قدمناه ، ويلزم سياق ما وجب عن قتل الصيد من حيث حصل القتل إن أمكن ذلك ، ولا يلزم سياق ما وجب عمّا عدا ذلك من الجنایات ، ويذبح أو ينحر إن كان لتعدّ فى إحرام المتعة أو العمرة المبتولة المفردة بمكة قبالة الكعبة وفى إحرام الحجّ بمنى وحكمه فى الضمان وتحريم الأكل حكم هدى التذر.

وأما هدى التمتع فأعلاه بدنة وأدناه شاة ويذبح أو ينحربمنى، وكذا هدى القران

ويلزم سياقه بعد التقليد أو الإشعار على ما قدمناه وإن كان ابتداءه تطوعاً بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط.

إليه وطريقة الاحتياط.

والتقليد: هو أن يُعلّق عليه نعل أو قلادة ، والإشعار: أن يشقّ السنام من الجانب الأيمن بحديدة حتّى يسيل الدم ، ومن السنة ذلك لكلّ من ساق هدياً بدليل الإجماع المشار إليه ، ويحتجّ على المخالف بما روى من طرقهم من أنّه عليه السلام صلى الظهر بذى الحليفة ، ثمّ دعى ببذنة فأشعرها من صفحة سنامها من الجانب الأيمن.

ويجوز الأكل من هدى التمتع والقران بدليل إجماع الطائفة وأيضاً قوله تعالى: فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَائِسَ الْفَقِيرِ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ، والهدى الذى يترتب عليه قضاء التفث هو هدى التمتع والقران، ويجوز الأكل من الأضحية بلا خلاف ، وأفضل الهدى والأضاحى من الإبل والبقر والمعز الإناث ومن الغنم الفحولة ، ولا يجوز من الإبل والبقر والمعز إلا الشئ وهو من الإبل الذى قد تمت له خمس سنين ودخل فى السادسة ومن البقر والمعز الذى قد تمت له سنة ودخل فى الثانية ويجزىء من الضأن الجذع وهو الذى لم يدخل فى السنة الثانية ، ولا يجوز مع الإختيار أن يكون ناقص الحلقة ولا أعور بيّن العور ولا أعرج بيّن العرج ولا مهزولاً ولا أخرم ولا أجدع وهو المقطوع الأذن ولا خصياً ولا أعضب وهو المكسور القرن ، إلا أن يكون الداخِل صحيحاً ، والخارج مقطوعاً فإنّه جائز.

ولا يجوز التضحية بمنى إلا بما قد أحضر عرفات سواء هو أو غيره ، ولا يجزىء الهدى الواحد فى الواجب إلا عن واحد مع الاختيار ومع الضرورة تجزىء البدنة أو البقرة عن خمسة وعن سبعة ، فأما المتطوع به فيجوز اشتراك الجماعة فيه مع الإختيار إذا كانوا أهل خوان واحد وإن لم يكونوا كذلك فاشتراكهم جائز مع الاضطرار ، ومن السنة أن يتولّى المُهدى الذبح أو النحر بنفسه أو يشارك الفاعل لذلك وأن ينحر لما ينحر وهو قائم معقول اليد اليسرى من الجانب الأيمن من اللبّة ، ولا يجوز أن يعطى الجزأ شئاً من الهدى ولا من جلاله على جهة الأجرة ويجوز على وجه الصدقة.



والسعى مثل ما فعله أولاً ثم يخرج من يومه إلى منى للمبيت بها ورمى الجمار على ما قدمناه ، ويستحب له إذا نفر من منى أن يأتي مسجد الخيف فيصلى فيه ست ركعات عند المنارة التي في وسطه ويستحب تسبيح الزهراء عليها السلام ويدعو بما أحب وأن يحول وجهه إلى منى إذا جاوز جرة العقبة ويقول :

اَللّٰهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ اَلْعَهْدِ مِنْ هَذَا اَلْمَقَامِ وَارْزُقْنِيْهِ اَبَدًا مَا اُبْقَيْتَنِيْ .

وأن يدخل مسجد الحصباء إذا بلغ إليه ويصلى فيه ويستريح بالاستلقاء على ظهره ، وإذا أراد المسير من مكة استحب له أن يطوف بالبيت طواف الوداع وأن يدخله ويصلى في زواياه وعلى الرخامة الحمراء ويكثر من التضرع والدعاء وأن يأتي زمزم فيشرب من مائها ويصلى عند المقام ركعتين ويدعو بدعاء الوداع ، كل ذلك بدليل الإجماع المتكرر.

#### فصل :

وحكم النساء حكم الرجال إلا في التحر والإحرام والحلق وعليهن كشف الوجوه والتقصير ولا يستحب لهن رفع الصوت بالتلبية ولا الهرولة بين الميئين ، وتؤذى الحائض والتفساء جميع المناسك إلا الطواف فإنها تقضيه إذا طهرت بدليل الإجماع المشار إليه ، وليس وجود المحرم شرطاً في وجوب الحج على المرأة في صحة الأداء بدليل الإجماع الماضي ذكره وقوله تعالى : وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا . وفسر النبي عليه السلام السبيل بالزاد والراحلة ولم يشترط المحرم.

#### فصل :

وأما ما يفسد الحج فقد تقدم فيما مضى فلا وجه لإعادته ، وأما ما يتعلق به من الأحكام قد مضى أيضاً معظمه في المواضع التي يختص بذكره وبقي ما نحن ذاكرون المهم منه .

اعلم أن من مات وعليه حجة الإسلام وجب إخراجها من أصل التركة ، سواء أوصى بها أو لم يوص بدليل إجماع الطائفة وطريقة الإحتياط ، وأيضاً فقد اتفقنا على وجوب







# الوسيلة إلى نيل الفضيلة

لعماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي  
المعروف بأبن حمزة



## كتاب الحج :

الحج : القصد في اللغة وخصّ في الشرع بالقصد إلى بيت الله الحرام لأداء مناسك مخصوصة عنده على وجه مخصوص في وقت مخصوص . والعمرة : الزيارة في اللغة وخصت في الشريعة بزيارة البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصة عنده على وجه مخصوص وكلاهما ضربان : مقضى لنفسه أو لغيره .

فالأول ضربان : فرض ونفل . والفرض ثلاثة أضرب : مطلق ونذر وقضاء .

والثاني ثلاثة أضرب : لازم بالأجرة أو الوصية أو الولاية .

فالمطلق حجة الإسلام وعمرته ويجبان في العمرة مرة باجتماع تسعة شروط والرجل والمرأة فيهما سواء وهى : البلوغ ، وكمال العقل ، والصحة ، والحرية ، ووجود الزاد ، والراحلة ، وتخلية السرب من الموانع ، وإمكان المسير ، والرجوع إلى كفاية من المال أو الصنعة أو الحرفة .

وتنقسم الشروط ثلاثة أقسام : فبعضها يؤثر في الوجوب دون الصحة والبعض في الصحة دون الوجوب والبعض فيهما معاً . فالأول سبعة : البلوغ والحرية والصحة ووجود الراحلة والزاد وتخلية السرب وإمكان المسير . والثاني يؤثر في الصحة وهو الإسلام . والثالث كمال العقل لأن المجنون والصبى لا يجب عليهما والكافر لا تصح منه وإن وجب عليه . وإذا سقط الوجوب لإختلال أحد هذه الأوصاف لم يسقط الإحتجاب إلا لعذر والمستحب لا يجزىء عن الوجوب .

والتنذر بالحج لا يصح من أربعة : الكافر والصبى والمجنون والعبد إلا بإذن مولاه



يكن من حاضري المسجد الحرام والحاضر من كان بين منزله وبين المسجد الحرام اثنا عشر ميلاً فإن زاد على تلك المسافة لم يكن من حاضريه ، والقِران والإفراد فرض حاضريه ، ومن كان فرضه القِران والإفراد لم يصح منه التمتع وروى أنه يصح ولا يلزمه دم المتعة إن كان من أهل مكة ، وإن كان فرضه التمتع لم يجزئه القِران ولا الإفراد إلا مضطراً .

ومن تمتع بالعمرة إلى الحج وجب عليه الإحرام من ميقات أهله ، وإن وجب عليه القِران والإفراد أحرم من بيته إن كان مكياً ، وإن لم يكن مكياً أحرم من ديرة أهله .

وأشهر الحج ثلاثة : شوال وذو القعدة وذو الحجة إلى قبيل طلوع الفجر من ليلة التجر . والحاج بالغ وصبي ، والبالغ حرّ وعبد أو مدبر أو مكاتب أو حرة أو أمة أو مدبرة أو مكاتبة ، ويكون كل واحد منهم مطلقاً أو محصوراً أو مصدوداً ونفصل ذلك تفصيلاً إن شاء الله .

والحج يشمل على أربعة أقسام : أفعال واجبة ومندوبة وترك محظورة ومكروهة . والواجبة على ركن وغير ركن ، والتروك على ما يفسد الحج ويوجب القضاء والكفارة أو القضاء دونها وعلى ما لا يفسد الحج ويوجب الكفارة أو لا يوجب .

فأركان التمتع في العمرة التمتع بها أربعة : التّية والإحرام من الميقات في وقته وطواف العمرة والسعى لها . وفي الحج ستة : التّية والإحرام من جوف مكة والوقوف بالموقفين : عرفات والمشعر وطواف الزيارة والسعى لها . والمفرد على ذلك إلا أن حج المفرد مقدّم على العمرة ، والقارن مثل المفرد ويتميّز منه بسياق الهدى .

وغیر الرّكن ثمانية : التّلييات الأربع مع الإمكان أو ما يقوم مقامها مع العجز من الإيماء للأخرس أو الإشعار ، والتقليد ، وركعتا طواف العمرة ، والتقصير بعد السعى ، وتلبية الإحرام بالحج أو ما يقوم مقامها ، والهدى أو ما يقوم مقامه من الصوم إذا عجز ، وركعتا طواف الزيارة ، وطواف النساء وركعتا طوافهما . ومن حج مفرداً سقط عنه الهدى .

وما يوجب القضاء والكفارة ويفسد الحج شيئان: الجماع في الفرج قبلًا كان أو دُبْرًا قبل الوقوف بالموقفين والرجل والمرأة فيه سواء ، والاستمنا باليد وهو في حكم الجماع. وإن فعل ذلك في العمرة المبتولة أوجب القضاء والكفارة وأبطلها. وما يفسد الحج ولا يوجب القضاء والكفارة شيئان: الإحرام متعمدًا مختارًا بعد التجاوز عن الميقات وفي ذلك قولان ، والتلبية بعد الطواف والسعى للعمرة قبل التقصير يفسد التمتع. وما يوجب الكفارة ولا يبطل الحج فثمانية وثلاثون ، وما لا يوجب الكفارة الإستماع إلى من تجامع من غير رؤية حتى أمتى والتسمع لكلام النساء حتى أمتى ، والمكروه سبعة عشر شيئًا وسيجيء شرح ذلك إن شاء الله .

#### فصل : في بيان أحكام الإحرام ومقدماته :

الإحرام أحد أركان الحج فمن تركه عامدًا أو تركه عن الميقات عمدًا ولم يرجع إليه بطل حجّه ، وإن تركه ناسيًا ولم يذكر وكان في عزمه الإحرام صح حجّه ، وإن ذكر بعد ما جاوز الميقات لم يخلُ من ثلاثة أوجه : إمّا ذكر قبل دخول مكة أو بعد دخولها وأمكنه الخروج إلى خارج الحرم أو لم يمكنه. فالأول يُحرّم من موضعه ، والثاني يخرج إليه ويُحرّم منه ، والثالث يُحرّم من حيث انتهى إليه. ومن أحرم لم يخلُ حاله من ثلاثة أضرب : إمّا قدّم الإحرام على الميقات أو أخر عنه أو أحرم منه. فالأول لا ينعقد إلا لاثنين : أحدهما من نذر تقديم الإحرام على الميقات ، والثاني من يريد أن يعتمر في رجب ويخاف إن لم يُحرّم قبل الوصول إليه انقضى الشهر. والثاني لم يخلُ من ثلاثة أوجه : إمّا ترك عمدًا من غير عذر أو نسيانًا وقد ذكرنا حكمهما أو ترك لعذر وحكمه أن يحرم من حيث انتهى إليه. والثالث فرضه ذلك. والمواقيت خمسة : بطن العقيق وهولأهل العراق ومن يهيج على طريقهم وله ثلاثة محارم: أولها وأفضلها المسلح وثانيها غمرة وثالثها ذات عرق ولا يتجاوز ذات عرق إلا لعذر، والثاني ميقات أهل المدينة ولهم ميقاتان ذو الحليفة والجحفة ، والثالث ميقات













والجدى يلزم بالقنفذ والربوع والضبّ وأشباهاها ، والدّم المطلق يلزم بصيد المحرم حمامة في الحرم ، وقتل المحلّ الصيد في الحرم وشرب لبن الظبي ولزمت قيمته مع الدّم ، ومسّ المرأة بشهوة أنزل أو لم ينزل ، وتقليم أظفار اليدين والرجلين معاً في مجلس واحد وإن كان في مجلسين لزمه دمان ، وحلق الرأس بعد الفراغ من العمرة اتّى تمتّع بها قبل الإحرام بالحجّ ، ونسيان التقصير حتّى يهلّ بالحجّ ، والتّظليل على نفسه ، والارتقاس في الماء ، ولبس الحفّين والشمشك مختاراً.

والفداء يلزم بالدلالة على الصيد وقتله وأكل لحمه وإعانة الغير على قتله ، وقتل المحلّ الصيد في الحرم ، وإيقاد النّار لوقوع الصيد فيها ، وإن أوقدها جماعة لزم كلّ واحد فدية وإن أوقدوا لغير ذلك ووقع فيها طير لزم الكلّ فدية واحدة.

وإصابة المحرم الصيد في الحلّ على بريد من الحرم ورمى المحلّ من الحرم صيداً في الحلّ وأصابه وموت الصيد في الحرم إذا كان معه حالة الإحرام ولم يحلّه وأمر المحرم غلامه المحلّ بالصيد ، وإذا صاد عبد أحرم بإذن سيّده لزم السيّد الجزاء ، واستعمال الطيب وقلع الأسنان ، ولبس السّواد والقميص ، وتغطية الرأس بثوب أو عصابة أو مرهم ثخين أو قرطاس أو طين ، وحمل ما يغطّي الرأس وخضابه ، ولبس المخيط على كلّ حال ، وابتداء التطيب واستدامته واستعمال ما صُبغ بالطيب أو غمس فيه أو بخّره.

ولبس جماعة ثياب في مجلس واحد وإن لبسها في مواضع متفرقة لزم لكلّ ثوب فدية ، ورمى طير على فرع شجر في الحلّ وأصله في الحرم وكذلك إن كان الفرع في الحرم والأصل في الحلّ ، ومسّ الطيب الرّطب مثل الغالية والمبلول من الكافور والمسك والسّعوط والحقنة ومسّ اليابس إذا علق باليد وفي خرقه ، وحلق الرأس وإن حلق الرأس وتطيب لزمه فديتان والفدية عن حلق الرأس شاة أو صيام ثلاثة أيّام أو إطعام عشرة مساكين لكلّ واحد مدّ فإن لم يجد الشاة في غيره من الصيد قومها وفضّ ثمنها على الحنطة وأطعم عشرة مساكين لكلّ واحد نصف صاع ، فإن زاد لم يلزم وإن نقص أجزأ ، فإن لم يقدر صام عشرة أيّام فإن عجز صام ثلاثة أيّام ، وإن أصاب جرأاً وأمكته التّحرّز منها تصدّق لكلّ واحدة بتمرة.







العدد و يتم أسبوعين إن زاد على سبعة أشواط عمدًا ، والفضل في الانصراف على الوتر ، وأن يبني إن رجع لعذر عنه قبل أربعة أشواط ، والإجزاء إذا طاف على غير وضوء ويلزمه التوضوء للصلاة .

وغير المتعلق بالمندوب أشياء ، فإن طاف أربعة أشواط وقطع لعذر أو نسي وذكر بعده بنى عليه وأتمه ؛ وإن زاد في الفريضة ناسيًا وذكر في الشوط الثامن قبل أن يصل إلى الركن طرح الزيادة ، فإن ذكر بعد أن يصل إلى الركن تتم أسبوعين ، وإن شك بعد الرجوع منه لم يلتفت إليه ، وإن رجع إلى أهله وذكر أنه ترك بعض الطواف أو طواف النساء استناب من يتم عنه ويطوف ، ومن قدم السعي على الطواف لم يكن لسعيه حكم .

ولا يجوز تأخير السعي بعد الطواف إلى غد ، ويجوز للقارن والمفرد تقديم الطواف والسعي على الوقوف بالموقفين ، ولا يجوز للمتمتع إلا لعذر من المرض أو خوف الحيض للمرأة والعجز عن الرجوع إليه من الهرم أو الخوف على النفس أو المال ، وتقديم طواف النساء جائز للمضطر دون المختار فإن قدم عمدًا على السعي أعاد وناسيًا لم يُعِد ، ويلزم لكل طواف ركعتان فإن طاف أسبوعين ناسيًا في الفريضة فصل بين ركعتي كل واحد منهما بسعي وإن كان في التافلة صلى ولبى .

ووقت صلاة الطواف بعد الفراغ منه ، ومن نسي صلاته حتى خرج من مكة عاد إليها وصلى إن أمكنه فإن لم يمكنه صلى مكانه ، فإن مات قضى عنه وليه ، والأغلف لا يجوز له الطواف بالبيت ، والمريض ضربان : إما أمكنه إمساك الظهارة أو لم يمكنه . فالأول طاف به وليه وإن نوى لنفسه طوافًا صح ، والثاني ينتظر به وليه يومًا أو يومين فإن برى طاف وإن لم يبرأ أمر من يطوف عنه وصلى هو بنفسه ، وإن مرض خلال الطواف ولم يمكنه الإتمام فحكمه الانتظار على ما ذكرناه .

فصل : في بيان السعي وأحكامه وما يتعلق به وبيان التقصير وغير ذلك :

من ترك السعي متممًا بطل حجّه وإن تركه ناسيًا وذكر بمكة سعي ، وإن ذكر















والشِّرقاء، والمقابلة، والمدابرة. وغير المجزئ: ثلاثة عشر صنفاً: الخصى إذا وجد غيره، والجذع من المعز، والعوراء البيّنة العور، والعرجاء البيّنة العرج، والمريضة البيّنة المرض، والعجفاء غير المنقيّة، والكسير الذي لا ينقى، والثور، والجمل بمنى، والمصفرة، والتّحفاء، والمستأصلة، والمشعبة لمرض أو هزال. ويكره التّضحية بكبش رباه بنفسه والهدى يجزئ عن الأضحية والجمع بينهما أفضل.

وأما الحلق فوقته بعد الفراغ من التحرّ أو بعد حصول الهدى في منزله وإن لم يذبح، والحلق للرجال وأما النساء فلها التقصير بمقدار أمّلة، والضرورة وغير الضرورة إذا تلبّد شعره لم يجزئه غير الحلق وإن لم يتلبّد شعر غير الضرورة أجزاء التقصير، فإن زار البيت قبل الحلق أعاد الطّواف بعده وإن تركه عمداً لزمه دم شاة، وإن خرج من منى ولم يحلق ولم يمكنه الرجوع إليها حلق مكانه وبعث بشعره إليها ليدفن بها وإن لم يمكنه ذلك لم يلزمه شيء وإن أمكنه الرجوع إليها عاد إليها وحلق بها، ويستحبّ في الحلق ثلاثة أشياء: الابتداء بالتأصية من القرن الأيمن، والانتهاء بالعظمين خلفه، والدّعاء بالمأثور. فإن لم يكن على رأسه شعر أمر موسى على رأسه.

والمتمتع له ثلاث تحليلات: فإذا حلق أحلّ من كلّ شيء أحرم منه إلّا متسى الطيب والنساء، فإذا طاف للزيارة حلّ له الطيب، فإذا طاف طواف النساء حلّت له النساء أيضاً. ويستحبّ له أن لا يلبس المخيط إلّا بعد طواف الزيارة ولا يمسّ الطيب إلّا بعد طواف النساء.

وللقارن والمفرد تحليلان ويحلّان بعد الحلق من كلّ شيء إلّا من النساء وبعد طواف النساء من النساء، فإذا فرغ المتمتع من المناسك بها توجه إلى مكّة لزيارة البيت ولم يؤخّر إلى غد لغير عذر وإلى بعد غد لعذر وغير المتمتع يجوز له التأخير والتقديم أفضل.

وإذا أراد دخول مكّة يستحبّ له أربعة أشياء: الغسل، والتّنظيف، وتقليم الأظفار، والأخذ من الشارب. وإن اغتسل بمنى جاز، وإن أحدث بعد الغسل أعاد استحباباً.

فإذا دخل مكّة فعل مثل فعله أوّل يوم دخله على سواء من الطّواف وركعتيه والخروج إلى الصفا والسعى بينه وبين المروة، فإذا فرغ من السعى عاد إلى البيت لطواف





ينبغي له أن يصلي يوم التفر الثاني الظهر بمكة، فإن أراد الرجوع من منى إلى أهله وقد فرغ من مناسك الحج بمكة جاز له ذلك إلا أن الرجوع إلى مكة أفضل لوداع البيت وطواف الوداع، ويستحب أن يصلي في مسجد الخيف بمنى في مسجد النبي عليه السلام وهو من عند المنارة إلى ثلاثين ذراعاً من جانب القبلة ومن اليمين واليسار ست ركعات، وإذا بلغ مسجد الحصباء دخله واستلقى على قفاه قليلاً واستراح.

ولا يشركن الضرورة دخول الكعبة مختاراً وغير الضرورة يجوز له تركه والأفضل دخولها، وإذا دخلها استحب له ستة عشر شيئاً: أن يدخل حافياً على سكينه ووقار، ويدعو بالمرسوم، ويصلي ركعتين على الرخامة الحمراء بين الأسطوانتين، ويقرأ في الأولى الفاتحة وحس السجدة وفي الثانية الحمد وبعدد آياتها من القرآن، ثم يصلي في زوايا البيت ويدعو بالمرسوم، ثم يقوم بين الركن اليماني والغربي ويستقبل القبلة يلتصق به، ويرفع يديه عليه ويدعو، ثم يتحول إلى الركن اليماني، ثم إلى الغربي ويفعل مثل ذلك، ويكثر من التوافل فيها، فإذا خرج من الكعبة دعا بالمرسوم، وإذا نزل عن الدرجة فعل سبعة أشياء استجاباً، وصلى عن يمينه ركعتين، وألصق خذه وبطنه بالبيت بين الحجر وباب الكعبة ويده اليسرى ممالي الحجر، وصلى ركعتين بإزاء كل ركن وبدأ بالركن الشمالي، وختم بالركن الذي فيه الحجر.

وإذا أراد الخروج من مكة استحب له خمسة عشر شيئاً وهي: أن يطوف طواف الوداع، ويستلم الحجر والركن اليماني إن أمكنه، يلتزم المستجار في الشوط السابع، ويدعوا بأراد، ويستلم الحجر، ويودع البيت، ويدعو بالمرسوم، ويأثني زمزم، ويشرب منها، ويخرج من المسجد من باب الخطاطين، ويدعو بالمأثور، ويخرج ساجداً على باب المسجد، ويقوم مستقبل القبلة ويقول: أَللَّهُمَّ إِنِّي أُنْقِلِبُ عَلَى أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ويكره الخروج من الحرمين بعد طلوع الشمس، حتى يصلي الظهر والعصر بهما، وإذا أراد الرجوع إلى أهله اشترى بدرهم تمرًا وتصدق به.









زارت سيّدة التّساء عليها السّلام، وروى: أنّ قبرها في بيتها. وروى: أنّه بين القبر والمنبر. وروى: أنّه في البقيع. والاحتياط أن تُزار في المواضع الثلاثة والمجاورة مستحبة بالمدينة، وإكثار الصّلاة في المسجد. وإن عرض له مقام ثلاثة أيّام بها صامها واعتكف عند الأساطين وصلى عند أسطوانة التّوبة ليلة الأربعاء وقعد عندها يومها وصلى ليلة الخميس عند الأسطوانة التي تليها وهي تلي مقام التّبيّ عليه السّلام ومصلّاه وقعد عندها وصلى ليله ونهاره وصلى ليلة الجمعة عند مقام التّبيّ عليه السّلام وصلى عنده يومه وليلته، ولا يتكلّم هذه الأيّام إن استطاع إلّا بما لا بدّ منه، ولا ينام ليلاً ولا نهاراً إلّا غراراً، ولا يخرج من المسجد إلّا لضرورة، ولا ينام فيه، ثم يزور الأئمّة عليهم السّلام، ويخرج إلى أحد و يزور حمزة عليه السّلام، ويأتى مسجد قباء ومسجد الأحزاب ومسجد الفضّيح ومشربة أمّ إبراهيم ويتطوّع بما استطاع من الصّلاة. وإذا عزم على الرّجوع أتى موضع رأس التّبيّ عليه السّلام وصلى فيه ودعا وأتى المنبر وفعل مثل ما ذكرنا ورجع إلى القبر وألّزق المنكب الأيسر به وصلى ستّ ركعات قريباً من الأسطوانة التي خلف الأسطوانة المخلفة ثم استقبل التّبيّ عليه السّلام وودّع ورجع.



# إِصْبَاحُ الشَّيْعَةِ

بمصباح الشريعة

لنظام الدين أبي الحسن سلمان بن الحسن بن سليمان الصهرشتي



إصباح الشيعة :

## كتاب الحج

الحج قصد بيت الحرام لأداء مناسك مخصوصة، تتعلق بزمان مخصوص ويحتاج إلى معرفة أقسامه وشروطه وكيفية فعله وما يفسده وأحكامه.

### [١] فصل :

أما أقسامه فثلاثة: متمتع بالعمرة إلى الحج وقران وإفراد، فالتمتع أن تقدم على أفعال الحج عمرة تتحلل منها وتستأنف الإحرام للحج، والقران أن تقرن بإحرام الحج سياق الهدى، والإفراد أن تفرد الحج من الأمرين. والتمتع فرض من لم يكن من أهل مكة وحاضريها وهم من كان بينه وبينها اثنا عشر ميلاً فما دونها لا يجزئهم مع التمكن في حجة الإسلام غيرها. وأما أهل مكة وحاضروها ففرضهم القران والإفراد ولا يجزئهم في حجة الإسلام سواه.

والحج ضربان: مفروض ومسنون، والمفروض: حج الإسلام وحج التذرع أو العهد وحج الكفارة، والمسنون ما عدا ذلك، وتفارق الواجب في أنه لا يجب الابتداء به ويساويه بعد الدخول فيه في وجوب المضي فيه وفي سائر أحكامه إلا وجوب القضاء إذا فات.

### [٢] فصل :

وأما شروطه فضربان: شرائط الوجوب وشرائط صحة الأداء، فشرائط وجوب حج

الإسلام: الحرية والبلوغ وكمال العقل والاستطاعة تكون بالصحة والتخلية وأمن الطريق ووجود الزاد والراحلة والكفاية له ولن يعوله والعود إلى كفايته من صناعة أو غيرها، وشرائط صحة الأداء: الإسلام وكمال العقل والوقت والنية والحرية.

### [٣] فصل :

أفعال الحج هي: الإحرام والطواف والوقوف بعرفة والوقوف بالمشعر الحرام ونزول منى والرّمي والدّبح والحلق.

### [٤] فصل :

الإحرام ركن من أركان الحج من تركه متعمداً فلا حج له، ولا يجوز إلا في شوال وذى القعدة وتسع من ذى الحجة، فمن أحرم قبل ذلك لم ينعقد إحرامه.

ومنعقد الإحرام لمن حج على طريق المدينة ذوالخليفة وهو مسجد الشجرة، ولن حج على طريق الشام الجحفة، ولن حج على طريق العراق بطن العقيق وأوله المسلح وأوسطه غمرة وآخره ذات عرق، ولن حج على طريق اليمن يَلْمَلَمَ، ولن حج على طريق الطائف قرن المنازل لا يجوز إلا كذلك.

ومتى جاوز الميقات بلا إحرام متعمداً ولم يتمكن من الرجوع إليه كان عليه إعادة الحج من قابل، وإن كان ناسياً أحرم من موضعه ويجوز أن يحرم من منزله دون الميقات، وإحرامه من الميقات أفضل، وميقات المجاور ميقات أهل بلده، فإن لم يتمكن فمن خارج الحرم، فإن لم يقدر فمن المسجد الحرام.

ويستحب لمريد الإحرام قصّ أظفاره وإزالة الشعر عن إبطيه وعانته والغسل ويجب عليه لبس ثوبي إحرامه، يأترز بأحدهما ويرتدي بالآخر، ولا يجوز أن يكونا ممّا لا تجوز الصلاة فيه، ويكره أن يكونا ممّا تُكره الصلاة فيه، ويجزىء مع الضرورة ثوب واحد، ويستحب أن يصلى صلاة الإحرام ويذكر ما أَرادَه من التمتع والقران والافراد، ويجب عليه أن ينوى للإحرام ويعقده بالتلبية الواجبة وهي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ إِنَّ



وقد ألحق بذلك الورس والفسق وهو الكذب على الله تعالى وعلى رسوله أو على الأئمة من آله، والجدال وهو قول: لا والله وبلى والله، وأن يقطع شيئاً من شجر الحرم الذى لم يغرسه فى ملكه وليس من شجر الفواكه والإذخر، وما غرسه الإنسان فى ملكه فيجوز قطعه وكذا رعى الحشيش، وأن يزيل شيئاً من شعره أو شيئاً من أظفاره وأن يتحتى للزينة أو يدمى جسده بحك أو غيره، وأن يزيل القمل عن نفسه أو سدأنفه من الرائحة الكريهة، وأن يلبس سلاحاً أو يشهره إلا لضرورة، وأن يقتل شيئاً من الجراد أو الزبابير مختاراً، فأما البق والبراغيث فلا بأس أن يقتل فى غير الحرم ولا بأس بقتل ما يخافه من الحيات والعقارب والسباع فى الحرم وغيره، وأن يمسك ما كان معه من صيد قبل الإحرام، وأن يخرج شيئاً من حمام الحرم منه وأن لا يرذّه بعد إخراجهِ وأن يمسك ما يدخل به إلى الحرم من طير.

## [٥] فصل :

ويمضى المحرم على حاله حتى يشاهد بيوت مكة فيقطع التلبية إن كان متمتعاً، ومن التدب أن يكثر حمد الله على بلوغها، ويغتسل إذا انتهى إلى الحرم ويدخله ماشياً بسكينة، ويدخل مكة من أعلاها ويغتسل قبل الدخول ويدعوباً رسم فيغتسل قبل دخول المسجد ويدخله من باب بنى شيبه ويقبل الحجر الأسود ويمسحه بيده ثم ينوى الطواف وجوباً ويطوف.

والطواف على ضربين: مفروض ومسنون، والمفروض ثلاثة: طواف المتعة وطواف الزيارة — وهو طواف الحج — وطواف النساء وما عدا ذلك مسنون، ومن التدب على ما روى أن يطوف مدة مقامه بمكة ثلاث مائة وستين أسبوعاً أو ثلاث مائة وستين شوطاً.

ووقت طواف المتعة للمختار من حين يدخل مكة إلى أن تغيب الشمس من يوم التروية وللمضطر إلى أن يبقى من غروب الشمس ما يدرك فى مثله عرفة فى آخر وقتها فمن فاتته مختاراً بطل حجّه متمتعاً وكان عليه قضاءؤه من قابل إن كان فرضاً وصار ما هو فيه حجة مفردة ولم يجز عنه طواف الحج



ويخرج إلى السعى من الباب المقابل له .

## [٧] فصل :

السعى ركن وهو ضربان : سعى المتعة وسعى الحج ، وأول وقت المتعة حين يفرغ من طوافها ، وأول وقت سعى الحج حين الفراغ من طوافه ، وحكمه في جواز التقديم للضرورة حكم الطواف ويمتد كل واحد منهما بامتداد وقت الطواف ، وحكم كل واحد منهما في الإخلال به اختياراً أو اضطراراً ما سبق من حكم الخلط بالطواف .

والمفروض في السعى النية ومقارنتها واستدامة حكمها والبداية بالصفاء والختام بالمروة، وأن يكون سبعة أشواط والمسنون فيه أن يكون على طهارة وأن يصعد الصفاء ويستقبل الكعبة ويكبر الله ويحمده ويهلله سبعاً سبعاً ويصلي على محمد وآله ويقرأ إنا أنزلناه وإذا بلغ المنارة هرول الرجل دون المرأة، فإذا وصل إلى سوق العطارين قطع المرولة ومشى إلى المروة وصعد عليها وأتى بالتكبير والتحميد والتهليل والصلاة على محمد وآله كما قال على الصفاء، وإذا انحدر عائداً إلى الصفاء فعل في كل موضع كما فعل أولاً هكذا يكمله سبعة أشواط، وحكم قطع السعى والتسهوف فيه والشك حكم ذلك في الطواف ولا يجوز الجلوس بين الصفاء والمروة ويجوز الوقوف عند الإعياء والجلوس على الصفاء والمروة ويجوز السعى راكباً ومشياً أفضل .

## [٨] فصل :

فإذا فرغ من سعى المتعة قصر واجباً وهو أن يقصّ شيئاً من أظفاره وأطراف شعر رأسه ولحيته أو من أحد ذلك ، وقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد لكونه في الحرم والأفضل له أن يتشبه بالمحرمين إلى أن يخرج بالحج فعليه دم شاة ، والإحرام بالحج ينبغي أن يكون عند زوال الشمس من يوم التروية في المسجد الحرام ، وأفضل ذلك تحت الميزاب أو عند المقام ، وصنع فيه كما صنع في الإحرام الأول من الغسل ولبس ثوبيه والصلاة والدعاء والنية ، وعقد بالتلبية الواجبة إلا أنه لا يذكر في الدعاء إلا الحج فقط















وسبعة إذا رجع إلى أهله.

وللقارن يحرم من ميقات أهله ، و يسوق الهدى يشعره من مواضع الإحرام بشق سنانه ويلطخه بالدم و يعلق في رقبته نعلًا كان يصلّى فيها و يسوق الهدى معه إلى منى ، ولا يجوز له أن يحلّ حتّى يبلغ الهدى محله ويجوز له أن يدخل مكة لكن لا يقطع التلبية ، ثم يقضى مناسكه بالموقفين ومنى ، ثم يعود إلى مكة فيطوف بالبيت سبعًا و يسعى بين الصفا والمروة كذلك ، ثم بطوف طواف النساء وقد أحلّ من كلّ شيء وعليه العمرة بعد وهي تسقط عن المتمتع لدخولها في الحجّ ، ولا يجوز للقارن والمفرد قطع التلبية إلا بعد الزوال من يوم عرفة ولا هدى عليهما وتُبدى إلى الأضحية.

## [٢١] فصل :

ما يلزم المحرم على جنائياته ضروب :

منها ما يجب فيه بدنة وهو أن يصيب نعامة أو يبيض نعامة تحرك فرخها وإن لم يتحرك أرسل فحولة الإبل في إناثها وأهدى للبيت ما نتج منها ، أو يجامع في الفرج أو فيما دونه متعمدًا قبل الوقوف بالمزدلفة ويعيد الحجّ من قابل في الجماع في الفرج وكذا في حجة التطوع وكذا على المرأة إن طاوعته وإن أكرهها فلا شيء عليها وعليه كفارتان ، أو يجامع متعمدًا بعد الوقوف بالمشعر، أو يجامع مملوكته المحرمة بإذنه وبغير إذنه لا شيء ، أو يأتي المرأة في دبرها أو الغلام أو البهيمة ، وفي فساد الحجّ بذلك إذا وقع قبل عرفة وقبل المشعر قولان.

أو يجامع قبل طواف الزيارة أو قبل التقصير وهو قادر على البدنة أو قبل طواف النساء بعد منى ، أو يجامع محرم بعمرة مبتولة قبل أداء منى و يقيم مع ذلك بمكة ليعيد العمرة في الشهر الداخل ، أو يعيث بذكره فيمنى يعيد مع البدنة الحجّ من قابل إن كان قبل الوقوف بالمزدلفة وإن كان بعده فالبدنة لا غير ، أو ينظر إلى غير أهله فيمنى قادرًا على البدنة ، أو ينظر إلى أهله فيمنى ، أو يلاعبها كذلك ، أو يعقد على امرأة لغيره ويدخل بها ، أو يجادل ثلاثًا كاذبًا ، أو يقبل امرأته عن شهوة ، أو نسي طواف الزيارة حتّى











وما فيه طعام :

من أصاب عصفورًا أو قنبرة أو نحوها تصدق بمدة من طعام ، ومن نتف أحد إبطيه أطعم ثلاثة مساكين ، ومن مس رأسه أو لحيته لا للظاهرة فسقط به شعر تصدق بكفين من طعام وإن سقط في الوضوء فعليه كف وقيل : لا شيء عليه .

ومن أصاب زنبورًا متعمدًا أو رمى عن نفسه قملة أو قتلها فعليه كف من طعام ، ومن قلّم ظفرًا أو أكثر متعمدًا فعليه مدة من طعام ، ومن نتف ريشة حمامة من حمام الحرم تصدق بتلك اليد ، ومن أصاب جرادة تصدق بتمرة .

من لم يقدر على البدنة قوم الجزاء وفَضَّ ثمنه على البر فأطعم ستين مسكينًا لكل واحد نصف صاع فإن زاد فله وإن نقص يجرئه ، وفي البقر فعلى ثلاثين وفي الشاة والحمل والجنين عشرة ، فإن لم يجد صام عن كل نصف صاع يومًا فإن عجز صام عن البدنة ثمانية عشر يومًا وعن البقرة تسعة أيام وعن الشاة ثلاثة أيام .

ومن لم يقدر على إرساله فحولة الإبل في الإناث في بيض التعام فعليه عن كل بيضة شاة فإن أطعم عشرة مساكين ، فإن عجز صام ثلاثة أيام ، وفي حلق الرأس دم شاة أو إطعام ستين مسكينًا أو صيام ثلاثة أيام .

ما لا مثل له :

يقومه ويشترى به طعامًا ويتصدق به أو يصوم عن كل منه يومًا ، وما لم يكن منصوبًا على قيمته يرجع فيه إلى قول عدلين ومن ربط صيّدًا بجنب الحرم فدخل الحرم حرم لحمه وثمرته ولم يجر له إخراجه .

ويجوز للمحرم الاحتجام والافتصاد ودخول الحمام وإزالة الوسخ عن البدن والاعتسال بلا ارتماس ، ولا يلزمه بسقوط الشعر في الغسل شيء .

ويكره للمحرم من الطيب ما خالف الأجناس المذكورة وكذا الاكتحال والخضاب للزينة والتظر في المرأة ، وأما الاكتحال بما فيه طيب فقيل : إنه مكروه وقيل : محظور .

## [٢٣] فصل :

من مات وعليه حجة الإسلام وجب إخراجها من أصل التركة سواء أوصى بها أو لا ، ويجوز الاستئجار للحج عن الميت وعمّن عجز عن القيام به بنفسه ، ثم إن مات المستأجر سقط عنه فرضه وإن صلح وجب عليه القضاء بنفسه ، وإذا فعل الأجير ما يلزمه كفارة كان عليه في ماله فإن أفسد الحج وجب عليه قضاؤه عن نفسه وكانت الحجة باقية عليه ثم إن كانت معلقة بتلك السنة انفسخت الإجارة لفوات الوقت الذي عينه ولزم المستأجر أن يستأجر من ينوب عنه فيها ، وإن لم يعينه بل كانت في الذمة لم تنفسخ الإجارة وعليه أن يحجّ منه حجة أخرى بعد قضاء ما أفسد عن نفسه ولم يكن للمستأجر فسخ هذه الإجارة عليه .

وإن مات الأجير قبل الإحرام وجب على ورثته أن يردّوا جميع ما أخذ ولا يستحقّ شيئاً منه لأنه لم يفعل شيئاً من أفعال الحج ، هذا إذا استأجره أن يحجّ عنه مطلقاً ، وإن استأجره أن يحجّ من موضع مخصوص ويقطع المسافة إلى الميقات استحقّ الأجرة بمقدار ما قطع من الطريق ، وإن مات بعد الإحرام لم يلزم الورثة شيء وأجزأ عن المستأجر استوفى الأركان أولاً .

إذا استأجر أجيراً للحجّ عنه بنفسه لم يكن للأجير أن يستأجر غيره في تلك التّيابة إلا إذا فوّض الأمر إليه في ذلك ، وإذا أخذ حجة عن غيره لم يجز له أن يأخذ الأخرى إلا بعد أن يقضى الأولى ، ومن حجّ عمّن وجب عليه الحجّ بعد موته تطوّعاً منه سقط بذلك فرضه عن الميت ، ومن كان عنده ودعة ومات صاحبها ولم يحجّ حجة الإسلام وغلب على ظنّه أنّ ورثته لا يقضونها عنه جاز له أن يحجّ بها عنه ويردّ الباقي على الورثة وإن غلب على ظنّه أنّهم يقضونها عنه لم يجز ذلك ، ولا يجوز لأحد أن يحجّ عن مخالف له في الاعتقاد إلا أن يكون أباه وقد رأى ذلك ابن البراج أيضاً ، ويجوز للرجل أن يحجّ عن المرأة وبالعكس ، ومن كان حجة الإسلام واجبة عليه لا يجوز أن يحجّ عن غيره إلا بعد أن يحجّ عن نفسه .

## [٢٤] فصل :

لا يصحّ التذّر بالحجّ والعمرة إلّا من كامل العقل حرّ ولا يراعى في صحّة التذّر باقى الشّروط ، ومن نذر أن يحجّ ولم يعتقد زائدًا على حجّة الإسلام بنية التذّر أجزأته عن حجّة الإسلام.

وإن نذر حجّة زائدة عليها ثمّ حجّ بنية إحداهما لم يجزئه عن الأخرى ، فإن منع التّذاذر عن المضى فيما نذر وجب فعله إذا زال المانع إلّا أن يقيّد نذره لسنة معيّنة فمنع فيها لم يلزمه فى ما بعد إلّا إذا قصر هو فيه فيلزمه بعد ذلك ، فإن كان المانع مرضًا عرض له أو أن الخروج استتاب من يحجّ عنه فإذا عوفى حجّ هو بنفسه وجوبًا ، وإن مات فى مرضه لم يلزم ورثته شىء.

ومن نذر أن يحجّ ماشيًا قام فى المعابر ، فإن عجز عن المشى ركب مع القدرة على المشى وجب أن يعيد الحجّ بركب ما مشى ويمشى ما ركب ، ومن مات وعليه حجّة الإسلام [أخرج] من صلب ماله وحجّة التذّر من ثلثه ، فإن لم يترك إلّا بأحدهما حجّ حجّة الإسلام وحجّ وليّه حجّة التذّر ندبًا ، ومن مات فى طريق الحجّ فإن كان موته بعد دخول الحرم أجزأه وإن كان قبله فعلى وليّه القضاء عنه ، ومن مات وعليه حجّ وذّين ولم يسعهما المال قُسم بينهما. وحجّ بما يخصّه من حيث بلغ.

## [٢٥] فصل :

وجوب الحجّ والعمرة على الفور ، الصّبيّ إذا بلغ والعبد إذا اعتق والمجنون إذا رجع إليه العقل قبل أن يفوته الوقوف فوقف بها وأتى بباقى المناسك يجزئه عن حجّة الإسلام ، ويعتبر فى الزّاد نفقته ذاهبًا وجائيًا ونفقة من يخلفه ممّن يجب عليه نفقته قدر كفايتهم ويفضل معه ما يرجع إليه يستعين به على أمره إن كان صاحب تجارة وتصرف ، وإن كان ذا صناعة أو حرفة رجع إليها ، وإن كان له ضياع يكون قدر كفايته لزمه الحجّ ولا يلزمه بيع مسكن يسكنه وخادم يخدمه خاصّة ، وإن كان عليه دين حالّ أو مؤجل بقدر ماله من المال لم يلزمه الحجّ فحجّ مع غيره فى نفقته أو آجر نفسه من غيره

ليخدمه ثم رجع أجزأه عن الإسلام.

ومن بذل له الاستطاعة لزمه الحج ، إذا لم يتمكن إلا طريق واحد وفيه عدو أو لصوص ولا يقدر على دفعهم يسقط الوجوب ، فإن لم يندفع العدو إلا بدفع أو خفارة هو غير محل السيوف فمات بحمل ذلك كان حسناً وإن تطوع غيره ببذله لزمه .

من مات قبل أن تنزاح العلة لم يجب أن يحج عنه ، وإذا قضى من الزمان فيه ما يمكنه فيه الحج بعد الوجوب ولم يحج ثبت في ذمته من ثلث ماله ويجب أن يحج عنه من أصل تركته ، فإن لم يخلف مالا حج عنه وليه ندباً ، ومن حج بعد الاستطاعة بنية التطوع أجزأت عنه حجة الإسلام وإن حج عن نفسه وعن غيره لم يجز عن أحدهما ولا يستحق على الغير الأجر لفقد النية .

من أحرم بحج أو عمرة فمنعه عدو من الوصول إلى البيت ولم يكن له طريق إلا ما ضده فيه فله أن يتحلل ، وإن كان له طريق والآخر لا مانع منه يلزمه سلوكه على إحرامه فإن فاته الحج لزمه القضاء في الواجب لا التطوع ، وإن حبس بسبب خاص به كدس عليه أو غيره فإن قدر على قضائه لم يكن له التحلل ، وإن لم يقدر على قضائه أو حبس طالما كان له التحلل ، ومن له التحلل لا يجوز له إلا بعد هدى .

ومن ضده عن البيت وقد وقف بعرفة والمشر تحلل ورمى وحلق وذبح إذ الحلق أيام الرمي ولا إفساد في ذلك ، فإن تمكن إلى مكة وطاف طواف الحج وسعى وقد تم حجه ولا قضاء عليه هذا إذا أقام على إحرامه حتى يطوف ويسعى وإلا حج من قابل ، وإذا طاف وسعى ومنع من المبيت بمنى وعن الرمي تم حجه لأن ذلك ليس من الأركان ، فإن ضده من الوقوف بالموقفين أو أحدهما لا من المبيت جاز له التحلل ، فإن أقام على إحرامه حتى فاته الوقوف بها فقد فاته الحج .

إذا لم يجد المصدود الهدى ولا يقدر على ثمنه فلا يجوز أن يتحلل حتى يهدى وليس له الانتقال إلى بدل من الصوم أو الإطعام ولا بد في التحلل من نيته . إذا بذل لهم العدو وتخلية الطريق فإن كانوا معروفين بالغدر جاز لهم الانصراف وإن كانوا معروفين بالوفاء لم يجز له التحلل ولا يلزمه الحج بذل ما يطلبه العدو من المال على التخلية قليلاً كان أو

كثيرًا.

والمريض الذى لا يقدر على العود إلى مكة بعد إحرامه يبعث بهديه إلى مكة ويحجته ما يحجته المحرم إلى أن يبلغ الهدى محله ، ومحله للحج منى وللمعتمر قبال الكعبة ، فإذا بلغ محله قصر من شعر رأسه وحل له كل شيء إلا النساء ، ويحج الضرورة من قابل وجوبًا وغيره ندبًا ولم يحل له النساء إلا أن يحج في القابل.

ويستنيب المتطوع لطواف النساء ، فإن وجد من نفسه خفة فأدرك مكة قبل نحر هديه قصى مناسكه وأجزأه وإلا حج من قابل ، وإن ذهبوه فقد فاتة الحج لأن الذبح لا يكون إلا يوم التحرر وقد فاتة الوقتان ، وإن لم يسق الهدى بعث قيمته وتواعد وقتًا يُشترى فيه ويُذبح عنه ثم يحل بعده ، فإن لم يجد الهدى وردوا عليه الثمن وقد أحل فلا شيء ويجب أن يبعث به في العام المقبل ويمسك مما يمسك عنه المحرم إلى أن يُذبح عنه. والمحصور إذا أحرم بالحج قارئًا لم يجز أن يحج في العام المقبل متمتعًا ، ومن بعث هديًا تطوعًا اجتنب ما يحجته المحرم إلا أنه لا يلبي فإن فعل شيء مما يحرم عليه الكفارة كما على المحرم.

## [٢٦] فصل :

العمرة فريضة كالحج وشرائط وجوبها واحدة ، فمن تمتع بالعمرة إلى الحج سقط منه فرضها ، وإن لم يتمتع إن كان من حاضرى المسجد الحرام أوجبته ضرورة من التمتع حج قارئًا أو مفردًا اعتمر بعد انقضاء أيام التشريق أو في استقبال المحرم ، ويذكر في دعائه أنه محرم بالعمرة المفردة ، وإذا دخل مكة طاف طواف النساء ولا يجوز أن يعتمر في أقل من عشرة أيام وأفضلها ما يكون في رجب.

وإذا دخل مكة بالعمرة المفردة في غير أشهر الحج لم يجز له أن يتمتع بها إلى الحج ، فإن أراد التمتع كان عليه تجديد عمرة في أشهر الحج ، وإن دخل مكة بالعمرة المفردة في أشهر الحج لم يجز له أن يتمتع بها إلى الحج فإن أراد التمتع كان عليه تجديد عمرة في أشهر الحج ، وإن دخل مكة بالعمرة المفردة في أشهر الحج جاز أن يقضيها ويخرج

والأفضل أن يقيم حتى يحج ويجعلها منعة ، فإن دخلها بنية التمتع لم يجز أن يجعلها مفردة وأن يخرج من مكة لارتباطه بالحج ، وأما الآداب فشرحها طويل ولها كتب مفردة وذكرها بكتب العمل أليق .<sup>١</sup>



السَّائِلُ  
الْحَاوِي لِتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى

لِأَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ نَحْوِ الْعَبْلِ الْحَلِيِّ



# كتاب الحج

باب حقيقة الحج والعمرة وشرائط وجوبهما :

الحج في اللغة : هو القصد ، وفي الشريعة كذلك ، إلا أنه اختص بقصد البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصة عنده متعلقة بزمان مخصوص . والعمرة : هي الزيارة في اللغة ، وفي الشريعة : عبارة عن زيارة البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصة عنده ولا يختص بزمان مخصوص إذا كانت مبتولة ، فأما العمرة المتمتع بها إلى الحج فإنها تختص بزمان مخصوص مثل الحج سواء لأنها داخلية في الحج ،

وما ذكرته من حقيقة الحج في الشريعة ذكره شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه وفي جملة وعقوده . والأولى أن يقال : الحج في الشريعة هو القصد إلى مواضع مخصوصة لأداء مناسك مخصوصة عندها متعلقة بزمان مخصوص ، وإنما قلنا ذلك لأن الوقوف بعرفة وقصدها واجب وكذلك المشعر الحرام ومنى ، فإذا اقتصرنا في الحدة على البيت الحرام فحسب خرجت هذه المواضع من القصد وهذا لا يجوز ، فأما ما ذكره في حقيقة العمرة المبتولة فحسن لا استدراك عليه فيه ، لأن الوقوف بعرفة والمشعر ومنى لا يجب في العمرة المبتولة بل قصد البيت الحرام فحسب ، ولو قيد العمرة بالمبتولة ، كان حسناً بل أطلقها ، وإن كان مقصوده رحمه الله ما ذكرناه .

وهما على ضربين : مفروض ومسنون ، فالمفروض منهما على ضربين : مطلق من غير سبب وواجب عند سبب ؛

فالمطلق من غير سبب : هو حجة الإسلام وعمرة الإسلام . وشرائط وجوبهما ثمانية : البلوغ ، وكمال العقل ، والحرية ، والصحة ، ووجود الزاد والراحلة ، والرجوع إلى كفاية

إما من المال أو الصناعة أو الحرفة، وتخلية السرب من الموانع، وإمكان المسير.

وقولهم إمكان المسير هو غير تخلية السرب لأن السرب الطريق، بفتح السين، وإمكان المسير يراد به أنه وجد القدرة من المال في زمان لا يمكنه الوصول إلى مكة لضيق الوقت، مثال ذلك أن رجلاً من بغداد وهو فقير استغنى ووجد شرائط الحج في أول ذي الحجة أو كان قد بقى ليوم عرفة ثلاثة أيام أو أقل من ذلك والطريق مخلى أمين فلا يجب عليه في هذه السنة الحج لأنه لا يمكن المسير بحيث يدرك الحج وأوقاته وأمكنته في هذه المدة، فإن وجد المال والشرائط ومعه من الزمان ما يمكنه الوصول وإدراك هذه المواضع في أوقاتها فقد أمكنه المسير، فهذا معنى إمكان المسير.

ومتى اختل شيء من هذه الشرائط الثمان سقط الوجوب ولم يسقط الاستحباب، هذا على قول بعض أصحابنا فإنهم يختلفون في ذلك، فبعض يذهب إلى أنه لا يجب إلا مع هذه الشرائط الثمانية وبعض منهم يقول: يجب الحج على كل حرٍّ مسلم بالغ عاقلٍ متمكّنٍ من الثبوت على الرّاحلة إذا زالت المخاوف والقواطع، ووجد من الزاد والرّاحلة ما ينهضه في طريقه وما يخلفه لعياله من الثففة، وعبرة أخرى لمن لا يراعى الثماني شرائط بل يسقط الرجوع إلى كفاية ويراعى سبع شرائط فحسب قال: الحج يجب على كل حرٍّ بالغ، كامل العقل، صحيح الجسم متمكّنٍ من الاستمسك على الرّاحلة، مخلى السرب من الموانع، يمكنه المسير، واجد للزاد والرّاحلة ولما يتركه من نفقة من يجب عليه نفقته على الاقتصاد، ولما ينفقه على نفسه ذاهباً وجائياً بالاقتصاد، وإلى المذهب الأول ذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي في سائر كتبه إلا في الاستبصار ومسائل خلافه، وإلى المذهب الثاني ذهب السيد المرتضى في سائر كتبه حتى أنه ذهب في التاصيلات إلى أن الاستطاعة التي يجب معها الحج صحة البدن وارتفاع الموانع والزاد والرّاحلة فحسب، وقال رحمه الله: وزاد كثير من أصحابنا أن يكون له سعة يحجّ ببعضها ويبقى بعضاً لقوت عياله، ثم قال رضي الله عنه: دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتكرر ذكره، أنه لا خلاف في أن من حاله ما ذكرناه أن الحج يلزمه.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: الذي يقوى في نفسي وثبت عندى واختاره وأفتى به وأعتقد صحته ما ذهب إليه السيد المرتضى واختاره، لأنه إجماع المسلمين قاطبة إلا مالكا فإنه لم يعتبر الرّاحلة ولا الزاد إذا كان ذا صناعة يمكنه الاكتساب بها في طريقه، وإن

لم يكن ذا صناعة وكان يحسن السؤال وجرت عادته به لزمه أيضاً الحج، فإن لم تجر عادته به لم يلزمه الحج.

فأما ما ذهب إليه الفريق الآخر من أصحابنا فإنهم يتعلّقون بأخبار آحاد لا يوجب علماً ولا عملاً ولا يخصّص بمثلها القرآن ولا يرجع عن ظاهر التنزيل بها، بل الواجب العمل بظاهر القرآن وهو قوله تعالى: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، ولا خلاف أن من ذكرنا حاله قادر على إتيان البيت وقصده لأتّه تعالى قال: مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، ولولا إجماع المسلمين على إبطال قول مالك لكان ظاهر القرآن معه، بل أجمعنا على تخصيص المواضع التي أجمعنا عليها وخصصناها بالإجماع، بقي الباقي بظاهر الآية على عمومها، فمن خصّص ما لم يجمع على تخصيصه يحتاج إلى دليل، ألا ترى إلى استدلال السيّد المرتضى رحمه الله وقوله: دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتكرّر ذكره، أنه لا خلاف في أن من حاله ما ذكرناه أن الحج يلزمه فقد استدلت بإجماع الفرقة وإجماع المسلمين بقوله: لا خلاف في أن من حاله ما ذكرناه أن الحج يلزمه، واستدل أيضاً على بطلان قول مالك وصحّة ما ذهب السيّد إليه واختاره بما روى من أن النّبى صلى الله عليه وآله سئل عن قوله تعالى: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، فقبل له: يا رسول الله ما الاستطاعة؟ فقال: الزّاد وَالزّاحِلَةُ.

قال محمّد بن إدريس: وأخبارنا متواترة عامّة في وجوب الحج على من حاله ما ذكرناه قد أوردها أصحابنا في كتب الأخبار، من جملتها ما ذكره شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في كتابه «تهذيب الأحكام» وفي «الاستبصار» فما أورده في الاستبصار عن الكليني محمّد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمّد بن يحيى الخثعمي قال: سألت حفص الكنانيّ أبا عبد الله عليه السلام - وأنا عنده - عن قول الله عزّ وجل: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، ما يعنى ذلك؟ قال: من كان صحيحاً في بدنه مخلى سر به له زاد وراحلة فلم يحجّ فهو ممن يستطيع الحج، قال: نعم.

عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجل: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قال: أن يكون له ما يحجّ به، قال: قلت: من عرض عليه ما يحجّ

به فاستحيى من ذلك أهو متن يستطيع إليه سبيلاً؟ قال : نعم ما شأنه يستحيى ولو يحج على حمار أتر فان كان يطيق أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج .  
موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر قوله : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، قال : يكون له ما يحج به ، قلت : فإن عُرِضَ عليه الحج فاستحيا قال : هو متن يستطيع ولم يستحي ولو على حمار أجدع أتر ، قال : فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل .

قال محمد بن إدريس : فجعل شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله هذه الأخبار عمدة ، وبها صدر الباب في ماهية الاستطاعة وأنها شرط في وجوب الحج وهذه طريقته في هذا الكتاب أعني كتاب الاستبصار ، يقدم في صدر الباب ما يعمل به من الأخبار ويعتمد عليه ويفتي به ، وما يخالف ذلك يؤخره ويتحدث عليه ، هذه عادته وسجيته وطريقته في هذا الكتاب فمذهبه في الاستبصار هو ما اخترناه وقد رجع عن مذهبه في نهايته وجمله وعقوده واختار في استبصاره ما ذكرناه ، ثم قال رحمه الله : فأما ما رواه الحسن بن سعيد عن القاسم بن أحمد عن علي بن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، قال : يخرج ويمشي إن يكن عنده مركب ، قلت : لا يقدر على المشي قال : يمشى ويركب ، قلت : لا يقدر على ذلك — أعني المشي — قال : يخدم القوم ويخرج معهم .

عنه عن فضالة بن أيوب عن معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه ذئب أعليه أن يحج ؟ قال : نعم إن حجة الإسلام واجبة على من استطاع المشي من المسلمين ، ولقد كان من حج مع النبي عليه السلام أكثرهم مشاة ولقد مر رسول الله صلى الله عليه وآله بكراع الغميم فشكوا إليه الجهد والعياء ، فقال : شدوا إزاركم واستبطئوا ، ففعلوا ذلك فذهب عنهم .

قال رحمه الله : فلا تنافي بين هذين الخبرين والأخبار الأولة المتقدمة لأن الوجه فيهما أحد شيئين ، أحدهما أن يكونا محمولين على الاستحباب ، لأن من أطاق المشي مندوب إلى الحج وإن لم يكن واجباً يستحق بتركه العقاب ويكون إطلاق اسم الوجوب على ضرب من التجوز مع أننا قد بينا أن ما هو مؤكد شديد الاستحباب يجوز أن يقال فيه : إنه

واجب وإن لم يكن فرضاً . والوجه الثاني أن يكونا محمولين على ضرب من التقيّة ، لأنّ ذلك مذهب بعض العائمة ألا ترى أنّه رحمه الله قد اعتمد على الأخبار الأولة في وجوب الحجّ على من وجد الزاد والراحلة ونفقة طريقه ذاهباً وجائياً ، ونفقة من يخلفه ممّن يجب عليه نفقته مدة سفره وغيبته ، ولم يذكر فيها الرجوع إلى كفاية إلّا في خبر أبي الربيع الشّامي فإنّ فيه اشتباهاً على غير التّاقّد المتأمّل ، بل عند تحقيقه ونقده هو موافق لغيره من الأخبار الّتي اعتمد شيخنا عليها لا تنافي بينها وبينه وذلك أنّه ؛

قال أبو الربيع : سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن قول الله عزّوجلّ : وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، فقال : ما يقول الناس ؟ قال : فقيل له : الزّاد والراحلة قال : فقال أبو عبد الله عليه السّلام : قد سئل أبو جعفر عن هذا فقال : هلك الناس إذن لئن كان من كان له زاد وراحلة قدر ما يقوت عياله ويستغنى به عن الناس ينطلق فيسلبهم إياه لقد هلكوا إذن ، فقيل له : فما السبيل ؟ قال : فقال : السّعة في المال إذا كان يحجّ ببعض ويبقى بعض لقوت عياله .

قال محمّد بن إدريس : وليس في الخبر ما ينافي ما ذهبنا إليه واخترناه بل ما يلائمه ويعضده وهو دليل لنا لا علينا بل نغمّ ما قال عليه السّلام لأنّه قال : ما يقول الناس في الاستطاعة ؟ قال : فقيل له : الزّاد والراحلة ، فقال أبو عبد الله عليه السّلام سئل أبو جعفر عن هذا فقال : هلك الناس إذن لئن كان من كان له زاد وراحلة قدر ما يقوت عياله ويستغنى به عن الناس ينطلق فيسلبهم إياه لقد هلكوا إذأ ، ونحن نقول بما قال عليه السّلام ولا نوجب الحجّ على الواجد للزّاد والراحلة فحسب ، بل نقول ما قال عليه السّلام لما قيل له : فما السبيل ؟ قال : فقال : السّعة في المال إذا كان يحجّ ببعض ويبقى بعض لقوت عياله ، وكذا نقول وهذا مذهبنا الّذي ذهبنا إليه لأنّه عليه السّلام قال : السبيل السّعة في المال ، ثمّ فسرها فقال : إذا كان يحجّ ببعض ويبقى بعض لقوت عياله ، ولم يذكر في الخبر عليه السّلام : «و يرجع الى كفاية إمّا من صناعة أو مال» بل قال عليه السّلام : يحجّ ببعض ويبقى بعض لقوت عياله ، وهو الصّحيح لأنّا أوجبنا الحجّ بأن يجد الزّاد والراحلة ونفقته ذاهباً وجائياً ونفقة من يخلفه ممّن يجب عليه نفقته من عياله وكذلك قال عليه السّلام : يحجّ ببعض ويبقى بعض لقوت عياله ، يعنى نفقة عياله ، فأما إن لم يبق ما يقوت عياله مدة سفره وغيبته فلا يجب عليه الحجّ ، وهل هذا الخبر فيه ما

ينافى ما قلناه أو يرجع به عن ظاهر التنزيل والمتواتر من الأخبار ! ولو وجد أخبار آحاد فلا يلتفت إليها ولا يعرج عليها لأنها لا توجب علماً ولا عملاً ، ولا يترك لها ظاهر القرآن وإجماع أصحابنا فإنهم عند تحقيق أقوال الفريقين نجدهم متفقين على ما ذهبنا إليه وأنا أدلك على ذلك ، وذلك أنه لا خلاف بينهم : أن العبد إذا لحقه العتاق قبل الوقوف بأحد الموقفين فإن حجته مجزئة عن حجة الإسلام ويجب عليه التّية للوجوب والحج ولم يعتبر أحد منهم هل هو ممن يرجع إلى كفاية أو صنعة ، لأن العبد عندهم لا يملك شيئاً فاذلاً لا مال له يرجع إليه ولا أحد منهم اعتبر رجوعه إلى صناعة في صحة حجه وهذا منهم إجماع منعقد بغير خلاف ، وكذلك أيضاً من عرض عليه بعض إخوانه نفقة الحج فإنه يجب عليه عند أكثر أصحابنا أيضاً ولم يعتبروا في وجوب الحج عليه رجوعه إلى كفاية إتما من المال أو الصناعة والحرفة بل أوجبوه عليه بمجرد نفقة الحج وعرضها عليه وتمكّنه منها فحسب ، وأيضاً فقد ذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله إلى ما ذهبنا إليه في مسألة من مسائل خلافه مضافاً إلى استبصاره ، فقال : مسألة المستطيع ببذنه الذي يلزمه فعل الحج بنفسه أن يكون قادراً على الكون على الرّاحلة ولا تلحقه مشقة غير محتملة في الكون عليها فإذا كانت هذه صورته فلا يجب عليه فرض الحج إلا بوجود الزّاد والرّاحلة فإن وجد أحدهما لا يجب عليه فرض الحج وإن كان مطيقاً للمشي قادراً عليه ، ثم قال في استدلاله على صحة ما صورّه في المسألة : دليلنا إجماع الفرق ولا خلاف أن من اعتبرناه يجب عليه الحج وليس على قول من خالف ذلك دليل وأيضاً قوله تعالى : وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً والاستطاعة تتناول القدرة وجميع ما يحتاج إليه فيجب أن يكون من شرطه وأيضاً روى عن التّبيّ عليه السلام أنه قال : الاستطاعة الزّاد والرّاحلة — لما سُئل عنها — روى ذلك ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وعمر بن شعيب عن أبيه عن جدّه وجابر بن عبد الله وعائشة وأنس بن مالك ، ورووا أيضاً عن عليّ عن التّبيّ عليه وآله السلام — هذا آخر كلام شيخنا أبي جعفر في المسألة — ألا ترى أرشدك الله إلى قوله رحمة الله : ولا خلاف في أن من اعتبرناه يجب عليه الحج ، وما اعتبر فيما صورّه في المسألة الرجوع إلى كفاية ودلّ أيضاً بإجماع الفرق على صحة ما صورّه في المسألة وأيضاً ذكر مسألة أخرى فقال : مسألة الأعمى يتوجّه عليه فرض الحج إذا كان له من يقوده ويهديه ووجد الزّاد والرّاحلة لنفسه ولم يقوده ولا يجب عليه الجمعة وقال الشّافعي :

يجب عليه الحج والجمعة معاً ، وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه الحج وإن قدر على جميع ما قلناه دليلنا قوله تعالى : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وهذا مستطيع فمن أخرجه من العموم فعليه الدلالة ، هذا آخر كلام شيخنا ألا ترى أرشدك الله إلى استدلاله فإن كان يعتبر الرجوع إلى الكفاية على ما يذكره في بعض كتبه في وجوب الحج فقول أبي حنيفة صحيح لا حاجة به إلى الرد عليه بل رُدَّ عليه بالآية وعمومها ، ونعم ما استدك به فإنه الدليل القاطع والضيء الساطع والشفاء التافع . وقال أيضاً في مبسوطه شيخنا أبو جعفر الطوسي : مسألة إذا بذل له الاستطاعة قدر ما يكفيه ذاهباً وجائياً ويخلف لمن يجب عليه نفقته لزمه فرض الحج لأنه مستطيع . هذا آخر كلامه في مبسوطه وجعل هذا الكلام مسألة في مسائل خلافه أيضاً فهل يحل لأحد أن يقول : إن الشيخ أبا جعفر الطوسي رحمه الله ما يذهب إلى ما يذهب إليه المرتضى في هذه المسألة ، بعدما أوردناه عنه وإن كان في بعض كتبه يقول بغير هذا فنأخذ ما اتفقا عليه ونترك القول الذي انفرد به أحدهما إن قلدا في ذلك ونعوذ بالله من ذلك بل يجب علينا الأخذ بما قام الدليل عليه كان القائل به كائناً من كان ، وأيضاً فقد بينّا أنه إذا اختلف أصحابنا الإمامية في مسألة ولم يكن عليها إجماع منهم منعقد فالواجب علينا التمسك بظاهر القرآن إن كان عليها ظاهر تنزيل ، وهذه المسألة فلا إجماع عليها بغير خلاف عند من خالفنا وذهب إلى غير ما اخترناه ، وإذا لم يكن له إجماع عليها قلنا نحن : ظاهر التنزيل دليل عليها وعموم الآية ولا يجوز العدول عنه ولا تخصّصه إلّا بأدلة قاطعة للأعذار إمامنا من كتاب الله تعالى مثله أو ستة متواترة مقطوع بها يجرى مجراه أو إجماع وهذه الأدلة مفقودة بحمد الله في المسألة فيجب التمسك بعموم القرآن فهو الشفاء لكل داء .

ومن شرط صحّة أداء حجة الإسلام وعمرته : الإسلام وكمال العقل . لأنّ الكافر وإن كان واجباً عليه لكونه مخاطباً بالشرائع عندنا فلا يصحّ منه أداؤها إلّا بشرط الإسلام ، وعند تكامل شروط وجوبها يجبان في العمر مرة واحدة وما زاد عليها مستحبّ مندوب إليه وخصوصاً لذوى اليسار والأموال الواسعة فإنّهم يستحبّ لهم أن يحجّوا كلّ سنة ، ووجوبها على الفور دون التراخي بغير خلاف بين أصحابنا .

وما يجب عند سبب : فهو ما يجب بالثذر أو العهد أو إفساد حجّ مندوب دخل فيه أو عمرة كذلك ولا سبب لوجوبها غير ذلك وذلك بحسب الثذر أو العهد إن كان واحداً

فواحداً وإن كان أكثر فأكثر. فأما المفسودة فإنه يجب عليه الإتيان بحجة صحيحة ولو تكرر الفساد لها دفعات، ولا يصح التذر والعهد بهما إلا من كامل العقل حرّ ومن لا ولاية عليه. فأما من ليس كذلك فلا يتعقد نذره ولا يراعى في صحة انعقاد التذر ما روعى في حجة الإسلام من الشروط.

وإذا حصلت الاستطاعة ومنعه من الخروج مانع من سلطان أو عدوّ أو مرض ولم يتمكن من الخروج بنفسه كان عليه أن يُخرج رجلاً يحجّ عنه، فإذا زال عنه بعد ذلك الموانع كان عليه إعادة الحج لأنّ الذي أخرجه إنّما كان يجب عليه في ماله وهذا يلزمه على بدنه وماله.

ذكر هذا بعض أصحابنا في كتاب له وهو شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهاية وهذا غير واضح لأنّه إذا مُنع فما حصلت له الاستطاعة التي هي القدرة على الحج ولا يجب عليه أن يُخرج رجلاً يحجّ عنه لأنّه غير مكلف بالحج حينئذٍ بغير خلاف وإنّما هذا خبر أورده إيراداً لا اعتقاداً.

فإن كان متمكناً من الحج والخروج فلم يخرج وأدركه الموت وكان الحج قد استقرّ عليه ووجب وجب أن يخرج عنه من صلب ماله ما يحجّ به من بلده وما يبقى بعد ذلك يكون ميراثاً، فإن لم يخلف إلا قدر ما يحجّ به من بلده وكانت الحجة قد وجبت عليه قبل ذلك واستقرت وجب أن يحجّ به عنه من بلده. وقال بعض أصحابنا: بل من بعض المواقيت ولا يلزم الورثة الإجارة من بلده بل من بعض المواقيت.

والصحيح الأول لأنّه كان يجب عليه نفقة الطريق من بلده فلما مات سقط الحج عن بدنه وبقي في ماله بقدر ما كان يجب عليه لو كان حياً من نفقة الطريق من بلده، فأما إذا لم يخلف إلا قدر ما يحجّ به من بعض المواقيت وجب أيضاً أن يحجّ عنه من ذلك الموضع. وما اخترناه مذهب شيخنا أبي جعفر في نهايته وبه تواترت أخبارنا ورواية أصحابنا، والمقالة الأخرى ذكرها وذهب إليها في مبسوطه وأظنها مذهب المخالفين.

وإن خلف قدر ما يحجّ به عنه أو أقلّ من ذلك ولم يكن قد وجب عليه الحج قبل ذلك واستقرّ في ذمته كان ميراثاً لورثته.

فهذا معنى قولنا: وجبت الحجة واستقرت ووجبت وما استقرت. لأن من تمكن من الاستطاعة وخرج للأداء من غير تفريط ولا توانٍ بل في سنة تمكنه من الاستطاعة خرج ومات قبل تفريطه فلا يجب أن يخرج من تركته ما يحج به عنه لأن الحجة ما استقرت في ذمته، فأما إذا فرط فيها ولم يخرج تلك السنة وكان متمكناً من الخروج ثم مات يجب أن يخرج من تركته ما يحج به عنه من بلده قبل قسمة الميراث. ومن لم يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال وجب عليه أن يأخذ من ماله قدر ما يحج به على الاقتصاد ويحج.

ذكر هذا شيخنا أبو جعفر في نهايته ورجع عنه في استبصاره ورجوعه عنه هو الصحيح وإنما أورده إيراداً في نهايته لا اعتقاداً، ثم قال في النهاية: فإن لم يكن له ولد وعرض عليه بعض إخوانه ما يحتاج إليه من مؤونة الطريق وجب عليه الحج أيضاً، وقال: ومن ليس معه مال وحج به بعض إخوانه فقد أجزأه ذلك عن حجة الإسلام وإن أيسر بعد ذلك.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: والذي عندي في ذلك أن من يعرض عليه بعض إخوانه ما يحتاج إليه من مؤونة الطريق فحسب لا يجب عليه الحج إذا كان له عائلة تجب عليه نفقتهم ولم يكن له ما يخلّف نفقة لهم بل هذا يصح فيمن لا يجب عليه نفقة غيره بشرط أن يملك ما يذل له ويعرض عليه لا وعداً بالقول دون الفعل، وكذا أقول فيمن حج به بعض إخوانه بشرط أن يخلّف لمن يجب عليه نفقته إن كان له من يجب عليه نفقته. وفي المسألتين معاً ما راعى شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته الرجوع إلى كفاية إمام من المال أو الصنعة وهذا يدلّك أيضاً على ما قدمناه أولاً.

ومتى عدم المكلف الاستطاعة جاز له أن يحج عن غيره وإن كان ضرورة لم يحج بعد حجة الإسلام وتكون الحجة مجزئة عمن حج عنه وهو إذا أيسر بعد ذلك كان عليه إعادة الحج، ومتى نذر الرجل أن يحج لله تعالى وجب عليه الوفاء به فإن حج الذي نذر ولم يكن حج حجة الإسلام فقد أجزأت حجته عن حجة الإسلام، وإن خرج بعد التذرية حجة الإسلام لم يجزئه عن الحجة التي نذرها وكانت في ذمته.

ذكر ذلك شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته والصحيح أنه إذا حج بنية التذرية لم تجزئه



### باب في أقسام الحج :

الحج على ثلاثة أقسام : تمتع بالعمرة إلى الحج ، وقران ، وإفراد . وإنما كان ذلك لاختلاف المكلفين في الجهات وإلا لو كان عالم الله نائياً عن الحرم كان الحج قسمًا واحدًا وهو التمتع بالعمرة إلى الحج ، ولو كان العالم مستوطنين الحرم كان الحج ضربًا واحدًا إما قرانًا وإما إفرادًا .

فالتمتع هو فرض من نأى عن الحرم وحده من كان بينه وبين المسجد الحرام ثمانية وأربعون ميلاً من أربع جوانب البيت من كلّ جانب اثنا عشر ميلاً فلا يجوز لهؤلاء إلا التمتع مع الإمكان ، فإذا لم يمكنهم التمتع أجزأتهم الحجة المفردة مع الضرورة وعدم الاختيار .

وأما من كان من أهل حاضرى المسجد الحرام وهو من كان بينه وبين المسجد الحرام أقلّ من اثنى عشر ميلاً من أربع جوانبه ففرضه القران أو الإفراد مخير في ذلك ولا يجوز له التمتع بحال فسياسة أفعال حجة التمتع : الإحرام من الميقات في وقته مع نيّة الإحرام ، والتلبية الأربع يجب عليه أن يتلفظ بها دفعة واحدة ليعقد إحرامه بها فإنها تنزل في انعقاد إحرامه منزلة تكبيرة الإحرام في انعقاد صلاة المصلّى ويستحب أن يكررها ويكون عليها إلى أن يشاهد بيوت مكّة ، فإذا شاهدها قطع التلبية التي كان مندوبًا إلى تكرارها ، فإذا كان حاجًّا على طريق المدينة قطع التلبية إذا بلغ عقبة المدينين وإن كان على طريق العراق قطع التلبية إذا بلغ عقبة ذى طوى هذا إذا كان متمتعًا ، فإن كان قارئًا أو مفردًا فلا يقطع التلبية إلا عند الزوال يوم عرفة ؛

وقال شيخنا المفيد في مقننته : فإذا عاين بيوت مكّة قطع التلبية وحدّ بيوت مكّة عقبة المدينين ، وإن كان قاصدًا إليها من طريق المدينة فإنه يقطع التلبية إذا بلغ عقبة ذى طوى ، والأول أظهر وهو اختيار شيخنا أبى جعفر الطوسى فى مصباحه وسنلار فى رسالته وهو الصحيح .

واغتسل مندوبًا ويستحب أن يدخلها حافياً ، وإن كان دخولها من طريق المدينة دخلها من أعلاها ، ثم دخل المسجد وطاف بالبيت سبعا وصلى عند المقام ركعتين ، ثم يخرج

إلى الصفا والمروة فيسعى بينهما سبعة أشواط، ثم يقصر من شعر رأسه أو من أظفاره وقد أحلّ من كل شيء أحرم منه، ويحلّ له النساء من دون طوافهنّ لأنّ كلّ إحرام بحجّ أو بعمره سواء كان الحجّ واجباً أو مندوباً وكذلك العمرة فلا تحلّ النساء إلّا بطوافهنّ ويجب عليه طواف النساء لتحلّ النساء له إلّا إحرام العمرة المتمتع بها إلى الحجّ وهى هذه فلا يجب طواف النساء بل يحللن له من دون الطواف الذى يلزم كلّ محرم، ثم ينشئ إحراماً آخر من مكّة بالحجّ يوم التروية ويمضى إلى منى فيبيت بها على جهة الاستحباب دون الفرض والإيجاب ليلة عرفة ويغدو منها إلى عرفات فيقف هناك إلى غروب الشمس ويفيض منها إلى المشعر الحرام فيصلّى بها المغرب والعشاء الآخرة، فإذا طلع الفجر من يوم التحرّوقف بالمشعر وقوفاً واجباً والوقوف به ركن من أركان الحجّ من تركه متعمداً بطل حجّه وكذلك الوقوف بعرفة ويتوجّه إلى منى فيقضى مناسكه يوم العيد بها على ما نبيّه.

ويمضى إلى مكّة فيطوف بالبيت طواف الزيارة وهو طواف الحجّ ويصلّى عند المقام ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة، ثم يطوف طواف النساء وقد أحلّ من كلّ شيء أحرم منه وقد قضى مناسكه كلّها للعمرة والحجّ وكان متمتعاً، ثم يعود إلى منى أيام منى واجب عليه الرجوع إليها والمبيت بها ورمى الجمار بها أيضاً وغير ذلك.

وأما القارن فهو الذى يحرم من الميقات ويقرن بإحرامه سباق الهدى، ويمضى إلى عرفات ويقف بها ويفيض منها إلى المشعر الحرام ويقف به، ويحيىء إلى منى يوم التحرّ فيقضى مناسكه بها، ثم يحيىء إلى مكّة فيطوف بالبيت ويصلّى عند المقام ركعتي الطواف ويسعى بين الصفا والمروة ويطوف طواف النساء وقد قضى مناسكه كلّها للحجّ فحسب دون العمرة.

والمفرد مناسكه كذلك إلّا أنّه لا يقرن بإحرامه سباق هدى وباقي المناسك هما فيها سواء، فإن طافا بالبيت قبل وقوفهما بعرفة والمشعر يستحبّ لهما تجديد التّية عند كلّ طواف، ثم يخرجان إلى التنعيم أو أحد المواضع التى يحرم منها فيحرمان من هناك بالعمرة المبتولة ويرجعان إلى مكّة فيطوفان بالبيت ويصلّيان عند المقام ويسعيان بين الصفا والمروة

ويقتصران أو يحلقان، ثم يطوفان طواف النساء واجب ذلك عليهما ولا يجب ذلك على المتمتع في عمرته على ما قدمناه وقد أديا عمرتهما الواجبة عليهما، فتكون عمرته مفردة ونحن نبين ذلك زيادة بيان في موضعه ونزيده شرحاً.

من جاور بمكة سنة واحدة أو سنتين كان فرضه التمتع فيخرج إلى ميقات بلده ويحرم بالحج متمتعاً، فإن جاور بها ثلاث سنين لم يجز له التمتع وكان حكمه حكم أهل مكة وحاضريها على ما جاءت به الأخبار المتواترة.

وإذا أراد الإنسان أن يحج متمتعاً فيستحب له أن يوفر شعر رأسه ولحيته من أول ذي القعدة ولا يمس شيئاً منهما،

وقال بعض أصحابنا بوجوب توفير ذلك فإن حلقه وجب عليه دم شاة وهو مذهب شيخنا المفيد في مقننته وإليه ذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته واستبصاره، وقال في جملة وعقوده بما اخترناه أولاً وهو الصحيح لأن الأصل براءة الذمة فمن شغلها بواجب أو مندوب يحتاج إلى دليل شرعي، وأيضاً قبل الإحرام الإنسان علق ولا خلاف أن المحل لم يحظر عليه حلق رأسه وإنما حظر ذلك على المحرم ولا إجماع معنا على وجوب توفير شعر الرأس من هذا الوقت.

فإذا جاء إلى ميقات أهله أحرم بالحج متمتعاً على ما قدمناه ومضى إلى مكة فإذا شاهد بيوتها فليقطع التلبية المندوب تكررهما ثم يدخلها، فإذا دخلها طاف بالبيت سبعاً وصلى عند المقام ركعتين، ثم سعى بين الصفا والمروة وقصر من شعر رأسه وقد أحل من جميع ما أحرم منه على ما قدمناه إلا الصيد فإنه لا يجوز له ذلك لا لكونه محرماً بل لكونه في الحرم. ثم يستحب أن يكون على هيئته هذه إلى يوم التروية عند الزوال، فإذا كان ذلك الوقت صلى الظهر وأحرم بعده بالحج ومضى إلى منى، ثم ليغد منها إلى عرفات فيصلّي بها الظهر والعصر ويقف إلى غروب الشمس، ثم يفيض إلى المشعر فيبيت بها تلك الليلة فإذا أصبح وقف بها على ما قدمناه، ثم غدا منها إلى منى فقصى مناسكه هناك ثم يجيئ يوم النحر أو من الغد والأفضل ألا يؤخر ذلك عن الغد فإن أخره فلا بأس ما لم يهل المحرم، ويطوف بالبيت طواف الحج ويصلّي ركعتي الطواف ويسعى بين الصفا والمروة

وقد فرغ من مناسكه كلها وحلّ له كلّ شيء إلاّ التّساء والصّيد وبقي عليه لتحلّة التّساء طواف فليطف أى وقت شاء فى مدّة مقامه بمكّة.

فإذا طاف طواف التّساء حلّت له التّساء وعليه هدى واجب ينحره أو يذبحه بمنى يوم التّحر، فإن لم يتمكّن منه كان عليه صيام عشرة أيّام ثلاثة فى الحجّ يوم قبل التّروية ويوم التّروية ويوم عرفة، فإن فاته صيام يوم قبل التّروية صام يوم التّروية ويوم عرفة فإذا انقضت أيّام التّشريق صام اليوم الآخر بانياً على ما تقدّم من اليومين، فإن فاته صوم يوم التّروية فلا يصوم يوم عرفة فإن صامه لا يجوز له البناء عليه، فإذا كان بعد أيّام التّشريق صام ثلاثة أيّام متواليات لا يجوزّه غير ذلك وسبعة إذا رجع إلى أهله.

والمتمتع إنّما يكون متمتعاً إذا وقعت عمرته فى أشهر الحجّ وهى: شوال وذو القعدة وذو الحجّة فى تسعة أيّام منه وإلى طلوع الشّمس من اليوم العاشر، فإن وقعت عمرته فى غير هذه المدة المحدودة لم يجوز أن يكون متمتعاً بتلك العمرة وكان عليه لحجّته عمرة أخرى يبتدىء بها فى المدة التى قدّمناها.

وكذلك لا يجوز الإحرام بالحجّ مفرداً ولا قارناً إلاّ فى هذه المدة، فإن أحرم فى غيرها فلا حجّ له اللهم إلاّ أن يجدد الإحرام عند دخول هذه المدة.

وأما القارن فعليه أن يحرم من ميقات أهله ويسوق معه هدياً يشعره من موضع الإحرام يشقّ سنامه ويلطّخه بالدم أو يعلّق فى رقبته نعلماً ممّا كان يصلّى فيه، وليسق الهدى معه إلى منى ولا يجوز له أن يحلّ إلى أن يبلغ الهدى مَحَلّه؛

وقال شيخنا المفيد فى كتاب الأركان: فمتى لم يسق من الميقات أو قبل دخول الحرم إن لم يقدر على ذلك من الميقات لم يكن قارئاً، فإذا أراد أن يدخل مكّة جاز له ذلك لكنّه يستحبّ له أن لا يقطع التلبية، وإن أراد أن يطوف بالبيت تطوّعاً فعل ذلك إلاّ أنّه كلّما طاف بالبيت يستحبّ له أن يلتبى عند فراغه وليس ذلك بواجب عليه.

وقال شيخنا أبو جعفر فى نهايته: إلاّ أنّه كلّما طاف بالبيت لبى عند فراغه من الطواف ليعقد إحرامه بالتلبية، وإنّما يفعل ذلك لأنّه لو لم يفعل ذلك دخل فى كونه محلاً وبطلت حجّته وصارت عمرة، وهذا غير واضح بل تجديد التلبية مستحبّ عند فراغه من طوافه

المندوب، وقوله رحمه الله: ليعقد إحرامه. قال محمد بن إدريس رحمه الله: إحرامه منعقد قبل ذلك فكيف يقول: ليعقد إحرامه. وقوله: وإنما يفعل ذلك لأنه لو لم يفعل ذلك دخل في كونه محلاً وبطلت حجته وصارت عمرة، وهذا قول عجيب كيف يدخل في كونه محلاً وكيف تبطل حجته وتصير عمرة ولا دليل على ذلك من كتاب ولا سنة مع قول الرسول عليه السلام: الأعمال بالتّيات وإنما لا مريء ما نوى.

وقد رجع عن هذا شيخنا أبو جعفر في جملة وعقوده ومبسوطه فقال: ويتميز القارن من المفرد بسياق الهدى ويستحبّ لهما تجديد التلبية عند كلّ طواف. وإنما أورد ما ذكره في نهايته إيراداً لا اعتقاداً وقد بينّا أنه ليس له أن يحلّ إلى أن يبلغ الهدى مَحَلَّهُ من يوم التحر،

وليقتض مناسكه كلّها من الوقوف بالموقفين وما يجب عليه من المناسك بمنى، ثم يعود إلى مكة فيطوف بالبيت سبعاً ويسعى بين الصفا والمروة سبعاً، ثم يطوف طواف النساء وقد أحلّ من كلّ شيء أحرم منه وكانت عليه العمرة بعد ذلك، والمتمتع إذا تمتّع سقط عنه فرض العمرة لأنّ عمرته التي يتمتع بها بالحجّ قامت مقام العمرة المبتولة ولم يلزم إعادتها.

وأما المفرد -بكسر الزاء- فإنّ عليه ما على القارن سواء لا يختلف حكمهما في شيء من مناسك الحجّ، وإنما يتميز القارن من المفرد بسياق الهدى فأما باقى المناسك فهما مشتركان فيه على السواء، ويستحبّ لهما أن لا يقطعا التلبية إلّا بعد الزوال من يوم عرفة.

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: ولا يجوز لهما أن يقطعا التلبية إلّا بعد الزوال من يوم عرفة. فإن أراد بقوله: لا يجوز، التأكيد على فعل الاستحباب فينعم ما قال، وإن أراد ذلك على جهة التحريم فغير واضح لأنّ تجديد التلبية وتكرارها بعد التلّفظ بها دفعة واحدة وانعقاد الإحرام بها غير واجب -أعنى تكرارها- وإنما ذلك مستحبّ مؤكّد الاستحباب دون الفرض والإيجاب وليس عليهما هدئ وجوباً، فإن ضحيا استحباباً كان لهما فيه فضل جزيل وليس ذلك بواجب.

## باب المواقيت :

معرفة المواقيت واجبة لأن الإحرام لا يجوز إلا منها ، فلو أن إنساناً أحرم قبل ميقاته كان إحرامه باطلاً اللهم إلا أن يكون قد نذر الله تعالى على نفسه أن يحرم من موضع بعينه فإنه يلزمه الوفاء به حسب ما نذره على ما روى في بعض الأخبار ، فمن عمل بها ونذر الحج والعمرة المتمتع بها إلى الحج فإنها حج أيضاً وداخله فيه فلا ينعقد إلا إذا وقع في أشهر الحج ، فإن كان الموضع الذي نذر منه الإحرام بينه وبين مكة أكثر من مدة أشهر الحج فلا ينعقد الإحرام بالحج أيضاً وإن كان مندوراً

لأن الإجماع حاصل منعقد على أنه لا ينعقد إحرام حج ولا عمرة متمتع بها إلى الحج إلا في أشهر الحج ، فإذا وردت أخبار بأنه إذا كان مندوراً انعقد قبل المواقيت فإن العمل يصح بها ويخص بذلك الإجماع وأمكن العمل بها ، فإن قيل : فإنه عام . قلنا : فالعموم قد يخص بالأدلة .

قال محمد بن إدريس رحمه الله : والأظهر الذي تقتضيه الأدلة وأصول مذهبنا أن الإحرام لا ينعقد إلا من المواقيت سواء كان مندوراً أو غيره ولا يصح التذرع بذلك أيضاً لأنه خلاف المشروع ، ولو انعقد بالتذرع كان ضرب المواقيت لغواً ، والذي اخترناه يذهب إليه السديد المرتضى وابن أبي عقيل من أصحابنا وشيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه فإنه قال : مسألة من أفسد الحج وأراد أن يقضى أحرم من الميقات ، ثم استدل فقال : دليلنا أنا قد بينا أن الإحرام قبل الميقات لا ينعقد وهو إجماع الفرق وأخبارهم عامة في ذلك فلا يتقدر على مذهبنا هذه المسألة . هذا آخر كلامه فلو كان ينعقد الإحرام قبل الميقات إذا كان مندوراً لما قال : فلا يتقدر على مذهبنا هذه المسألة ، وهي تتقدر عند من قال : يصح الإحرام قبل الميقات وينعقد إذا كان مندوراً ، فليلاحظ ذلك .

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته : ومن عرض له مانع من الإحرام جاز له أن يؤخره أيضاً عن الميقات فإذا زال المنع أحرم من الموضع الذي انتهى إليه .

قال محمد بن إدريس رحمه الله : قوله رحمه الله : جاز له أن يؤخره ، مقصوده كيفية الإحرام الظاهرة وهي التعري وكشف الرأس والارتداء والتوشح والارتار ، فأما النية والتلبية مع القدرة عليها فلا يجوز له ذلك لأنه لا مانع يمنع من ذلك ولا ضرورة فيه ولا تقية ، وإن

أراد وقصد شيخنا غير ذلك فهذا يكون قد ترك الإحرام متممًا من موضعه فيؤدى إلى إبطال حجه بغير خلاف فليتأمل ذلك.

وإن قدم إحرامه قبل الوقت وأصاب صيدًا لم يكن عليه شيء لأنه لم ينعقد إحرامه، وإن أخر إحرامه عن الميقات وجب عليه أن يرجع إليه ويحرم منه متممًا كان أو ناسيًا، فإن لم يمكنه الرجوع إلى الميقات وكان قد ترك الإحرام متممًا فلا حج له، وإن كان تركه ناسيًا فليحرم من موضعه لأن الإحرام واجب وركن من الأركان في الحج التي متى تركها الإنسان متممًا بطل حجه إذا فات أوقاتها ومحالها وأزمانها وأمكنها، وإن تركها ناسيًا لا يبطل حجه، والواجب الذي ليس بركن إذا تركه الإنسان متممًا لا يبطل حجه بل له أحكام نذكرها عند المصير إليها إن شاء الله تعالى.

فإن كان قد دخل مكة ثم ذكر أنه لم يحرم ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات لخوف الطريق أو لضيق الوقت وأمكنه الخروج إلى خارج الحرم فليخرج إليه وليحرم منه، وإن لم يمكنه ذلك أيضًا أحرم من موضعه وليس عليه شيء، ووقت رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل كل صقع ولمن حج على طريقهم ميقاتًا؛

فوقت لأهل العراق العقيق ففي أى جهاته وبقاعه أحرم ينعقد الإحرام منها إلا أن له ثلاثة أوقات: أولها المسلح -يقال: بفتح الميم وبكسرهما- وهو أوله وهو أفضلها عند ارتفاع التقيّة، وأوسطها غمرة وهى تلى المسلح فى الفضل مع ارتفاع التقيّة، وآخرها ذات عرق وهى أدونها فى الفضل إلا عند التقيّة والشناعة والخوف فإن ذات عرق حينئذ أفضلها فى هذه الحال ولا يتجاوز ذات عرق إلا محرمًا على كل حال. ووقت لأهل المدينة ذا الحليفة وهو مسجد الشجرة. ووقت لأهل الشام الجحفة وهى المهيعة -بتسكين الهاء وفتح الياء مشتقة من المهيح وهو المكان الواسع..

ووقت لأهل الطائف قرن المنازل،

وقال بعض أهل اللغة وهو الجوهري صاحب كتاب الصحاح فى الصحاح: قرن بفتح الراء ميقات أهل نجد، والمتداول بين الفقهاء وسماعنا على مشائخنا رحمهم الله: قرن المنازل بتسكين الراء. واحتج صاحب الصحاح بأن أويّسًا القرنى منسوب إليه.

ووقت لأهل اليمن جبلاً يقال له : يَلْمَلَمُ ويقال : أَلْمَم . وميقات أهل مصر ومن صعد من البحر جَذَّة .

وإذا حاذى الإنسان أحد هذه المواقيت أحرم من ذلك الموضع إذا لم يجعل طريقه أحدها ، ومن كان منزله دون هذه المواقيت إلى مكة فميقاته منزله فعليه أن يحرم منه ، والمجاور بمكة الذى لم يتم له ثلاث سنين إذا أراد أن يخرج فعليه أن يخرج إلى ميقات صقعه وليحرم منه فإن لم يتمكن فليخرج إلى خارج الحرم ويحرم منه ، وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً أحرم من المسجد الحرام ، وقد ذُكِرَ : أنَّ من جاء إلى الميقات ولم يقدر على الإحرام لمرض أو غيره فليحرم عنه وليه ويحبته ما يجتنب المحرم وقد تم إحرامه ، وهذا غير واضح بل إن كان عقله ثابتاً عليه فالواجب عليه أن ينوى هو وبلبى ، فإن لم يقدر فلا شيء عليه وانعقد إحرامه بالتية وصار بمنزلة الأخرس ولا يجزئه نية غيره عنه ، وإن كان زائل العقل فقد سقط عنه الحج مندوباً كان أو واجباً ، فإن أريد بذلك أن وليه لا يُقْرِئُهُ شيئاً مما يحرم على المحرم استعماله فحسن ، وإن أريد به أنه ينوى عنه ويحرم عنه فقد قلنا ما عندنا في ذلك .

### باب كيفية الإحرام :

الإحرام فريضة لا يجوز تركه ، فمن تركه متعمداً فلا حج له ، وإن تركه ناسياً كان حكمه ما قدمناه في الباب الأول إذا ذكر ، فإن لم يذكر أصلاً حتى يفرغ من جميع مناسكه فقد تم حجه ولا شيء عليه إذا كان قد سبق في عزمه الإحرام ،

على ما روى في أخبارنا ، والذي يقتضيه أصول المذهب أنه لا يجزئه وتجب عليه الإعادة لقوله عليه السلام : الأعمال بالتيات . وهذا عمل بلا نية فلا يرجع عن الأدلة بأخبار الآحاد ولم يورد هذا ولم يقل به أحد من أصحابنا سوى شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله ، فالرجوع إلى الأدلة أولى من تقليد الرجال .

وإذا أراد الإنسان أن يحرم بالحج متمتعاً فإذا انتهى إلى ميقاته تنظف وقص أظفاره وأخذ شيئاً من شاربيه ويزيل الشعر من تحت إبطه وعانته ثم ليغتسل كل ذلك مستحب

غير واجب، ثم يلبس ثوبى إحرامه يأترز بأحدهما ويتوشح بالآخر أو يرتدى به،  
وقد أورد شيخنا أبو جعفر في كتاب الاستبصار في الجزء الثانى فى باب كيفية التلطف  
بالتلبية خبراً عن الرضا عليه السلام قال فيه : وآخر عهدى بأبى أنه دخل على الفضل بن  
الربيع وعليه ثوبان وساج . قال محمد بن إدريس رحمه الله : وساج يريد طيلساناً لأنَّ  
الساج بالسّين غير المعجمة والجيم الطيلسان الأخضر أو الأسود .  
قال أبو ذؤيب :

فما أضحى همتى الماء حتى كأنّ على نواحي الأرض ساجاً  
ولا بأس أن يغتسل قبل بلوغه الميقات إذا خاف عوز الماء فإن وجد الماء عند الميقات  
والإحرام أعاد الغسل فإنه أفضل ، وإذا اغتسل بالغداة كان غسله كافياً لذلك اليوم أى  
وقت أراد أن يحرم فيه فعل وكذلك إذا اغتسل أول الليل كان كافياً له إلى آخره سواء  
نام أو لم ينم ،

وقد روى : أنه إذا نام بعد الغسل قبل أن يعقد الإحرام كان عليه إعادة الغسل استحباباً ،  
والأول هو الأظهر لأنّ الأخبار عن الأئمة الأطهار جاءت فى أنّ من اغتسل نهاره كفاه  
ذلك الغسل وكذلك من اغتسل ليلاً .  
ومتى اغتسل للإحرام ثم أكل طعاماً لا يجوز للمحرم أكله أو لبس ثوباً لا يجوز له لبسه  
لأجل الإحرام يستحبّ له إعادة الغسل .

ولا بأس أن يلبس المحرم أكثر من ثوبى إحرامه ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك إذا  
اتقى بها الحرّ أو البرد ولا بأس أيضاً أن يغيّر ثيابه وهو محرم ، فإذا دخل مكة وأراد  
الطواف فالأفضل له أن لا يطوف إلّا فى ثوبيه اللّذين أحرم فيهما وأفضل الثياب للإحرام  
القطن والكتان الأبيض وإنما يكره التّكفين فى الكتان ولا يكره الإحرام فى الكتان  
وجميع ما يصحّ الصّلاة فيه من الثياب للرجال يصحّ لهم الإحرام فيه . فأما النساء  
فالأفضل لهنّ الثياب البيض من القطن والكتان ويجوز لهنّ الإحرام فى الثياب الإبريسم  
المحض لأنّ الصّلاة فيها جائزة لهنّ .

وإلى هذا القول ذهب شيخنا المفيد محمد بن محمد بن التّيمان الحارثى رحمه الله فى كتابه  
أحكام النساء وهو الصحيح لأنّ حظر الإحرام لهنّ فى الإبريسم يحتاج إلى دليل ولا دليل

على ذلك والأصل براءة الذمة وصحة التصرف في الملك وحمل ذلك على الرجال قياس ونحن لا نقول به.

وأفضل الأوقات التي يحرم الإنسان فيها بعد الزوال ويكون ذلك بعد فريضة الظهر، فعلى هذا تكون ركعتا الإحرام المندوبة قبل فريضة الظهر بحيث يكون الإحرام عقيب صلاة الظهر، وإن اتفق أن يكون الإحرام في غير هذا الوقت كان أيضاً جائزاً والأفضل أن يكون الإحرام بعد صلاة فريضة وأفضل ذلك بعد صلاة الظهر، فإن لم يكن صلاة فريضة صلى ست ركعات ونوى بها صلاة الإحرام مندوباً قربةً لله تعالى وأحرم في دبرها فإن لم يتمكن من ذلك أجزأه ركعتان وليقرأ في الأولى منهما بعد التوجه: الحمد وقل هو الله أحد، وفي الثانية: الحمد وقل يا أيها الكافرون، فإذا فرغ منهما أحرم عقيبهما بالتمتع بالعمرة إلى الحج فيقول:

اَللّٰهُمَّ اِنِّى اُرِيْدُ مَا اَمَرْتَ بِهٖ مِنْ اَلْتَّمَعِ بِالْعُمْرَةِ اِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَسُئِلَ نَبِيَّكَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهٖ ، فَاِنْ عَرَضَ لِيْ عَارِضٌ يَّحْبِسُنِيْ فَحُلِّيْ حَيْثُ حَبَسْتَنِيْ لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَى اَللّٰهُمَّ اِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً فَعُمْرَةٌ اَحْرَمَ لَكَ شَعْرِيْ وَجَسَدِيْ وَبَشْرِيْ مِنْ التَّسَاءِ وَالظُّلْمِ وَالْثِيَابِ اُبْتَغِيْ بِذَلِكَ وَجْهَكَ وَالدَّارَ الْاٰخِرَةَ . وكلّ هذا القول مستحب غير واجب.

وإن كان قارئاً فليقل :

اَللّٰهُمَّ اِنِّى اُرِيْدُ مَا اَمَرْتَ بِهٖ مِنْ اَلْحَجِّ قَارِنًا .

وإن كان مفرداً فليذكر ذلك نطقاً في إحرامه فإنه مستحب ، فأما نيات الأفعال وما يريد أن يحرم به فإنه يجب ذلك ونيات القلوب فإنه لا ينعقد الإحرام إلا بالنية والتلبية للمتمتع والمفرد، وأما القارن فينعقد إحرامه بالنية وانضمام التلبية أو الإشعار أو التقليد بخير بين ذلك ،

وذهب بعض أصحابنا أنه لا ينعقد الإحرام في جميع أنواع الحج إلا بالتلبية فحسب وهو اختيار السيد المرتضى وبه أقول لأنه يجمع عليه ، والأول اختيار شيخنا أبو جعفر الطوسي . قال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته : ومن أحرم من غير صلاة وغير غسل كان عليه

إعادة الإحرام بصلاة وغسل . فأقول : إن أراد أنه نوى الإحرام وأحرم ولبى من دون صلاة وغسل فقد انعقد إحرامه ، فأى إعادة تكون عليه وكيف يتقدر ذلك ؟ وإن أراد أنه أحرم بالكيفية الظاهرة من دون التنية والتلبية على ما قدمنا القول فى ذلك ومعناه فيصح ذلك ويكون لقوله وجه .

ولا بأس أن يصلى الإنسان صلاة الإحرام أى وقت كان من ليل أو نهار ما لم يكن تضييق وقت فريضة حاضرة ، فإن تضييق الوقت بدأ بالفريضة ثم بصلاة الإحرام وإن لم يكن تضييق بدأ بصلاة الإحرام .

و يستحب للإنسان أن يشترط فى الإحرام أن لم يكن حجة فعمرة وأن يحله حيث حبسه سواء كانت حجته تمتعاً أو قراناً أو إفراداً وكذلك الحكم فى العمرة وإن لم يكن الاشتراط لسقوط فرض الحج فى العام المقبل ، فإن من حج حجة الإسلام وأحصر لزمه الحج من قابل وإن كان تطوعاً لم يكن عليه ذلك ، وإنما يكون للشرط تأثير وفائدة أن يتحلل المشترط عند العوائق من مرض وعدو وحصر وصدة وغير ذلك بغير هدى .

وقال بعض أصحابنا : لا تأثير لهذا الشرط فى سقوط الدم عند الحصر والصدة ووجوده كعدمه . والصحيح الأول وهو مذهب السيد المرتضى وقد استدلت على صحة ذلك بالإجماع وبقول الرسول عليه السلام لضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب : حجى واشترطى وقول : أَللَّهُمَّ فَحَلِّ حَيْثُ حَبَسْتَنِى . ولا فائدة لهذا الشرط إلا التأثير فيما ذكرناه من الحكم فإن احتجوا بعموم قوله تعالى : وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ . قلنا : نحمل ذلك على من لم يشترط ، هذا آخر استدلال السيد المرتضى .

وقال شيخنا الطوسى أبو جعفر فى مسائل الخلاف : مسألة يجوز للمحرم أن يشترط فى حال إحرامه أنه إن عرض له عارض يحبسه أن يحله حيث حبسه من مرض أو عدو أو انقطاع نفقة أو فوات وقت وكان ذلك صحيحاً يجوز له أن يتحلل إذا عرض شيء من ذلك ، وروى ذلك عن عمر وابن مسعود وبه قال الشافعى ، وقال بعض أصحابه : إنه لا تأثير للشرط وليس بصحيح عندهم والمسألة على قول واحد فى القديم ، وفى الجديد على قولين وبه قال أحمد وإسحق ، وقال الزهرى ومالك وابن عمر : الشرط لا يفيد شيئاً ولا يتعلق به التحلل ، وقال أبو حنيفة : المريض له التحلل من غير شرط فإن شرط سقط عنه

الهدى ، دليلنا إجماع الفرقه ولأنه شرط لا يمنع منه الكتاب ولا الستة فيجب أن يكون جائزاً لأن المنع يحتاج إلى دليل وحديث ضباعة بنت الزبير يدل على ذلك ، وروى عائشة : أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَام دخلت عليه ضباعة بنت الزبير فقالت : يا رسول الله إنني أريد الحج وأنا شاكية ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : أحرمي واشترطي وقولي : اَللّهُمَّ فَحُلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، وهذا نص . ثم قال رحمه الله بعد هذه المسألة بلا فصل : مسألة إذا شرط على ربه في حال الإحرام ثم حصل الشرط وأراد التحلل فلا بد من نية التحلل ولا بد من الهدى ، وللشافعي فيه قولان في النية والهدى معاً ، دليلنا عموم الآية في وجوب الهدى على المحصر وطريقة الاحتياط ، هذا آخر كلام شيخنا أبي جعفر رحمه الله .

قال محمد بن إدريس رحمه الله : في المسألة الأولى يناظر شيخنا رحمه الله ويخاصم من قال : إن الشرط لا تأثير له ووجوده كعدمه وأنه لا يفيد شيئاً ، ثم يستدل على صحته وتأثيره بأنه شرط لا يمنع منه الكتاب ولا الستة فيجب أن يكون جائزاً ويستدل بحديث ضباعة بنت الزبير ، وفي المسألة الثانية يذهب إلى أن وجوده كعدمه ولا بد من الهدى وإن اشترط ويستدل بعموم الآية في وجوب الهدى على المحصر وهذا عجيب طريف فيه ما فيه .

ولا بأس أن يأكل الانسان لحم الصيد وينال من النساء ويشم الطيب بعد عقد الإحرام ما لم يلبّ فإذا لبى حرم عليه جميع ذلك ،

كذا أورده شيخنا أبو جعفر في نهايته وهذا غير واضح لأنه قال : بعد عقد الإحرام ، والإحرام لا ينعقد إلا بالتلبية أو الإشعار والتقليد للقارن ، ثم قال : ما لم يلبّ وإذا لم يلبّ فما انعقد إحرامه . والأولى أن يقال : إنما أراد بقوله : بعد عقد الإحرام ، لبس ثوبى الإحرام والصلاة والاعتسالة من الكيفية الظاهرة على ما أسلفنا القول في معناه . وإن كان الحاج قارناً فإذا ساق وأشعر البدنة أو قلدها حرم أيضاً عليه ذلك وإن لم يلبّ لأن ذلك يقوم مقام التلبية في حق القارن ،

والإشعار هو أن يشق سنم البدنة من الجانب الأيمن فإن كانت بدنّاً كثيرة صفها صفين ويشعر أحدهما من جانبها الأيمن والأخرى من جانبها الأيسر ، وينبغي إذا أراد الإشعار أن يشعرها وهي باركة وإذا أراد نحرها نحرها وهي قائمة ، والتقليد يكون بنعل قد صلى

فيه لا يجوز غيره.

وإذا أراد المحرم أن يلبى جاهراً بالتلبية بعد انعقاد إحرامه بالتلبية المخافت بها التي أدنى التلّفظ بها أن تسمع أذناه، ثم أراد أن يكون جاهراً بها فالأفضل له إذا كان حاجاً على طريق المدينة أن يجهر بها إذا أتى البيداء

وهي الأرض التي يخسف بها جيش السفيناتي التي تكره الصلاة فيها عند الميل، فلو أريد بذلك التلبية التي ينعقد بها الإحرام لما جاز ذلك لأن البيداء بينها وبين ذى الحليفة ميقات أهل المدينة تلك فرسخ وهو ميل، فكيف يجوز أن يتجاوز الميقات من غير إحرام فيبطل بذلك حجه، وإنما المقصود والمراد ما ذكرناه من الإجهار بها في حال تكرارها. وإذا كان حاجاً على غير طريق المدينة جهر من موضعه بتكرار التلبية المستحبة إن أراد وإن مشى خطوات ثم لبى كان أفضل، والتلبية التي ينعقد بها الإحرام فريضة لا يجوز تركها على حال والتلّفظ بها دفعة واحدة هو الواجب والجهر بها على الرجال مندوب على الأظهر من أقوال أصحابنا، وقال بعضهم: الجهر بها واجب فأما تكرارها فمندوب مرغّب فيه والإتيان بقول: لَبَّيْكَ ذَا الْمَعَارِجِ، إلى آخر الفصل مندوب أيضاً شديد الاستحباب.

وكيفية التلبية الأربع الواجبة التي تنزل في انعقاد الإحرام بها منزلة تكبيرة الإحرام في انعقاد الصلاة هو أن يقول:

لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالْثَنَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، فهذه التلبيات الأربع فريضة لا بدّ منها.

فإذا لبى بالتمتع ودخل إلى مكة وطاف وسعى ثم لبى بالحج قبل أن يقصر فقد بطلت متعته - على قول بعض أصحابنا - وكانت حجه مبتولة هذا إذا فعل ذلك متعمداً، فإن فعله ناسياً فليمض فيما أخذ فيه وقد تمت متعته وليس عليه شيء.

ومن لبى بالحج مفرداً ودخل مكة وطاف وسعى جاز له أن يقصر ويجعلها عمرة ما لم يلبّ بعد الطواف، فإن لبى بعده فليس عليه متعة وليمض في حجه،

هكذا أورد شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته ولا أرى لذكر التلبية ههنا وجهاً وإنما

الحكم للنية دون التلبية لقوله عليه السلام: الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ .  
وينبغي أن يلبي الإنسان ويكرر التلبيات الأربع وغيرها من الألفاظ مندوباً في كل وقت وعند كل صلاة وإذا هبط وادياً أو صعد شرفاً وفي الأسفار .

والأخرس يجزئه في تليبيته تحريك لسانه وإشارته بالإصبع ، ويقطع المتمتع التلبية المكررة المندوبة إذا شاهد بيوت مكة فإذا شاهدها يستحب له قطعها ، فإن كان قارئاً أو مفرداً قطع تليبيته يوم عرفة بعد الزوال ، وإذا كان معتمراً قطعها إذا دخل الحرم ، فإن كان المعتمر ممن قد خرج من مكة ليعتمر فلا يقطعها إلا إذا شاهد الكعبة .

ويجوز للصبيان من لبس المخيط من فتح - وفتح بالفاء والخاء المشددة - إذا حُجَّ بهم على طريق المدينة لأنَّ فحاً على هذا الطريق ، فأما إذا كان إحرامهم من غير ميقات أهل المدينة فلا يجوز لبس المخيط لهم بل يُجردون من المخيط وقت الإحرام

وفتح هو الموضع الذي قُتل به الحسين بن علي بن الحسين بن الحسن بن أمير المؤمنين عليه السلام وهو من مكة على رأس فرسخ .

إذا أريد الحجَّ بهم ، ويُجتنبون كل ما يجتنبه المحرم ويُفعل بهم ما يجب على المحرم فعله ، وإذا حُجَّ بهم متمتعين وجب أن يُذَبَّحَ عنهم ، ويكون الهدى من مال من حجَّ بالصبي دون مال الصبي ، وينبغي أن يُوقَفَ الصبي بالموقفين معاً ويُحْضَرَ المشاهد كلها ويُرمى عنه ويُتَابَ عنه في جميع ما يتولاه الرجل بنفسه ، وإذا لم يوجد لهم هدى كان على الولي الذي أدخلهم في الحج أن يصوم عنه .

وأفعال الحج على ضربين : مفروض ومسنون في الأنواع الثلاثة ، والمفروض على ضربين : ركن وغير ركن ، فأركان المتمتع عشرة : النية ، والإحرام من الميقات في وقته ، وطواف العمرة ، والسعي بين الصفا والمروة لها ، والإحرام بالحج من جوف مكة لأنها ميقاته ، والنية ، والوقوف بعرفات ، والوقوف بالمشعر ، وطواف الزيارة ، والسعي للحج .

وما ليس بركن فثمانية أشياء : التلبيات الأربع

على قول بعض أصحابنا ، وعلى قول الباقيين : هي ركن ، وهو الأظهر والأصح لأن حقيقة الركن ما إذا أُخِلَّ به الإنسان في الحج عامداً بطل حجّه والتلبية هذا حكمها . وإلى هذا

يذهب شيخنا أبو جعفر في النهاية في باب فرائض الحج، ويذهب في الجمل والعقود إلى أن التلبية واجبة غير ركن.

أو ما يقوم مقامها مع العجز، وركعتا طواف العمرة، والتقصير بعد السعى، والتلبية عند الإحرام بالحج أو ما يقوم مقامها على رأى من لا يرى أنها ركن، والهدى أو ما يقوم مقامه من الصوم مع العجز،

ولا يجوز إذا عدنا القدرة على الهدى الانتقال إلّا إلى الصوم دون الثمن، لأن الله تعالى ما نقلنا إلى ثالث بل نقلنا إذا عدنا الهدى إلى بدله وهو الصوم، وبعض أصحابنا لا يجوز الانتقال إلى الصوم إلّا بعد عدم ثمنه، والآول أظهر ودليله ما قدمناه .  
وركعتا طواف الزيارة، وطواف النساء، وركعتا الطواف له.

وأركان القارن والمفرد ستة: التية، والإحرام، والوقوف بعرفات، والوقوف بالمشعر، وطواف الزيارة، والسعى. وما ليس بركن فيهما أربعة أشياء: التلبية أو ما يقوم مقامها للقارن من تقليد أو إشعار على أحد المذهبين، وركعتا طواف الزيارة، وطواف النساء، وركعتا الطواف له. ويتميز القارن من المفرد بسياق الهدى، ويستحب لهما تحديد التلبية عند كل طواف.

وأشهر الحج، قال بعض أصحابنا: ثلاثة أشهر وهي: شوال وذو القعدة وذو الحجة. وقال بعض أصحابنا: شهران وتسعة أيام، وقال بعض منهم: شهران وعشرة أيام.

فالآول مذهب شيخنا المفيد في كتابه الأركان وينظر مخالفه على ذلك وهو أيضاً مذهب شيخنا أبى جعفر في نهايته، وقال في جملة وعقوده: شهران وتسعة أيام، وقال في مسائل خلافه ومبسوطه: وأشهر الحج شوال وذو القعدة وإلى يوم التحرق قبل طلوع الفجر منه فإذا طلع مضى أشهر الحج. ومعنى ذلك أنه لا يجوز أن يقع إحرام الحج إلّا فيه ولا إحرام العمرة التى يتمتع بها إلى الحج إلّا فيها، وأما إحرام العمرة المبتولة فجميع أيام السنة وقت له.

والذى يقوى في نفسى مذهب شيخنا المفيد وشيخنا أبى جعفر في نهايته، والدليل على ما اخترناه ظاهر لسان العرب وحقيقة الكلام وذلك أن الله تعالى قال في محكم كتابه: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ. فجمع سبحانه ولم يفرد بالذكر ولم يشترط، ووجدنا أهل

اللسان لا يستعملون هذا القول فيما دون أقل من ثلاثة أشهر فيقولون : فلان غاب شهراً ، إذا أكمل الشهر بغيبته ، و : فلان غاب شهرين ، إذا كان فيهما جميعاً غائباً ، و : فلان غاب ثلاثة أشهر إذا دامت غيبته في الثلاثة . فثبت أنّ أقل ما يطلق عليه لفظ الأشهر في حقيقة اللغة ثلاثة أشهر منها ، فوجب أن يجري كلام الله وكتابه على الحقيقة دون المجاز لأنّ الكلام في الحقائق دون المجازات والاستعارات ، ويزيد ذلك بياناً ما روى عن الأئمة من آل محمد عليهم السلام : أنّ أشهر الحج ثلاثة : شوال وذو القعدة وذو الحجة . ويصتح هذه الرواية عن الأئمة عليهم السلام ما أجمعت عليه الطائفة عنهم عليهم السلام في جواز ذبح الهدى طول ذى الحجة ، وطواف الحج وسعى الحج طول ذى الحجة وكذلك طواف النساء عندنا ، وقالوا عليهم السلام : فإن لم يجد الهدى حتى يخرج ذو الحجة أخره إلى قابل فإنّ أيام الحج قد مضت ، فجعلوا عليهم السلام آخر منتهى الحج آخر ذى الحجة .

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون آخر أشهر الحج اليوم العاشر من ذى الحجة بدلالة إجماع الأئمة على : أنه ليس لأحد أن يهلّ بالحج ولا يقف بعرفة بعد طلوع الفجر من يوم التحر ، وذلك أنه لو كان باقى ذى الحجة من أشهر الحج لجاز فيها ما ذكرناه .

قيل له : قد تقدّم القول في بطلان هذا المذهب بما ذكرناه من كلام العرب وحقيقة اللسان ، وقد قال الله تعالى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ، وقال تعالى : قُرْءَانًا غَرِيْبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ، فلو كان الأمر على ما يذهب إليه مخالفنا في المسألة لكان القرآن وارداً على غير مفهوم اللغة ، وذلك ضد الخبر الذى تلوناه من الكتاب ، على أنّ هذا الذى عارض به الخصم بين الاضمحلال وذلك أنّ أشهر الحج إنما هى له : ترتيب عمله ، فبعضها وُقت للإهلال وبعضها وُقت للطواف والسعى وبعضها وُقت للوقوف ، وقد اتفقنا جميعاً بغير خلاف أنّ طواف الزيارة من الحج وهو بعد الفجر من يوم التحر وكذلك السعى ، وطواف النساء عندنا على ما مضى بيانه والمبيت ليلى التشريق بمنى ورمى الجمار بعد يوم التحر فثبت بذلك أنّ القول في ذلك على ما اخترناه .

واختلف أصحابنا في أقل ما يكون بين الغمرتين ، فقال بعضهم : شهر ، وقال بعضهم : يكون في كل شهر يقع عمرة وقال بعضهم : عشرة أيام ، وقال بعضهم : لا أوّقت وقتاً ولا أجعل بينهما مدة ويصح في كل يوم عمرة .

وهذا القول يقوى في نفسى وبه أفتى وإليه ذهب السيّد المرتضى في التاصيلات وقال :  
الذى يذهب إليه أصحابنا أنّ العمرة جائزة في سائر أيام السنة ؛ وقال : قد روى أنّه لا  
يكون بين العمرتين أقلّ من عشرة أيام وروى أنّها لا تجوز إلّا في كلّ شهر مرة ؛ ثمّ  
قال : دليلنا على جواز فعلها على ما ذكرناه قوله صلى الله عليه وآله : العمرة إلى العمرة  
كفارة لما بينهما ، ولم يفصل عليه السلام .

قال محمّد بن إدريس رحمه الله : وما رُوى في مقدار ما يكون بين العمرتين فأخبار آحاد لا  
توجب عملاً ولا علماً .

ولا يجوز إدخال العمرة على الحج ولا إدخال الحج على العمرة ،

ومعنى ذلك أنّه إذا أحرم بالحج لا يجوز أن يحرم بالعمرة قبل أن يفرغ من مناسك الحج ،  
وكذلك إذا أحرم بالعمرة لا يجوز أن يحرم بالحج حتّى يفرغ من مناسكها ، فإن فات وقت  
التحلّل مضى على إحرامه وجعلها حجة منفردة ولا يدخل أفعال العمرة في أفعال الحج .  
والمتمتع إذا أحرم بالحج من خارج مكّة وجب عليه الرجوع إليها مع الإمكان ، فإن  
تعدّر ذلك لم يلزمه شيء وتمّ حجّه ولا دم عليه لأجل ذلك .

والقارن والمفرد إذا أراد أن يأتي بالعمرة بعد الحج وجب عليهما أن يخرجوا إلى خارج  
الحرم ويحرما منه ، فإن أحرم من جوف مكّة لم يحرّمهما ، والمستحبّ لهما أن يأتيا  
بالإحرام من البجيرة .

بفتح الجيم وكسر العين وفتح الرّاء وتشديدها ، هكذا سماعنا من بعض مشائخنا ،  
والصحيح ما قاله نفطويه في تأريخه ، قال : كان الشافعيّ يقول : الحديبية بالتخفيف ،  
ويقول أيضاً : الجيرة بكسر الجيم وسكون العين وهو أعلم بهذين الموضعين . قال محمّد  
بن إدريس : وجدتها كذلك بخط من أثق به . وقال ابن دريد في الجمهرة : الجيرة  
بكسر الجيم والعين وفتح الرّاء وتشديدها وهذا الذى يعتمد عليه .

أو التنعيم .

باب ما يجب على المحرم اجتنابه وما لا يجب :

إذا عقد المحرم إحرامه بالتلبية إن كان متمتعاً أو مفرداً أو بالإشعار أو التقليد إن

كان قارئاً حرماً عليه: لبس الثياب المخيطة وغير المخيطة إذا كان فيها طيب إلا بعد إزالته، والتساء نظراً ولمساً وتقبيلاً ووطئاً وعقدًا له ولغيره يستوى المحرمات والمحللات في ذلك، والطيب على اختلاف أجناسه، والصيد ولحم الصيد والإشارة إليه والدلالة عليه. وأفضل ما يحرم الإنسان فيه من الثياب ما يكون قطنًا محضًا بيضًا، فإن كانت غير بيض كان جائزًا، ولا يُكره الإحرام في الثياب الكتان إنما يُكره التكفين بها، ويُكره الإحرام في الثياب السود؛

وقال شيخنا في نهايته: لا يجوز الإحرام في الثياب السود. وإنما أراد شدة الكراهة دون أن يكون ذلك محظورًا، وجملة الأمر وعقد الباب في هذا أن كل ثوب يجوز للرجال فيه الصلاة يجوز فيه الإحرام.

ويكره الإحرام في الثياب المصبوغة بالعصفر وما أشبه ذلك لأجل الشهرة وإن لم يكن ذلك محظورًا، ولا يحرم الإنسان إلا في ثياب طاهرة نظيفة، فإن كانت وسخة غسلها قبل الإحرام، وإن وسخت بعد الإحرام فإنه يكره غسلها وإن لم يكن ذلك محظورًا إلا إذا أصابها شيء من التجاسة فإنه يجب عليه غسلها، ولا بأس أن يستبدل بثيابه في حال الإحرام غير أنه إذا طاف لا يطوف إلا فيما أحرم فيه، وإن كان لو طاف في غيره مما استبدل لم يكن محظورًا ولا وجب عليه بذلك شيء.

ويكره له التوم على الفرش المصبوغة وإن أصاب ثوب المحرم شيء من خلوق الكعبة وزعفرانها لم يكن به بأس، وإذا لم يكن مع الإنسان ثوباه لإحرامه وكان معه قباء فليلبسه منكوسًا

ومعنى ذلك أن يجعل ذيله فوق أكتافه، وقال بعض أصحابنا: فليلبسه مقلوبًا ولا يدخل يديه في يدي القباء. وإلى ما فسرناه يذهب ويعنى بقوله: مقلوبًا، لأن المقصود بذلك أنه لا يشبه لبس المخيط إذا جعل ذيله على أكتافه فأما إذا قلبه ولبسه وجعل ذيله إلى تحت فهذا يشبه لبس المخيط، وما فسرناه به قد ورد صريحًا عن الأئمة في ألفاظ الأحاديث، أورده البنزنطى - بالباء المنقطة من تحتها نقطة واحدة المفتوحة والراء المفتوحة المعجمة والتون المسكنة والطاء غير المعجمة - صاحب الرضا عليه السلام في نوادره.

ويجوز له أن يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار ولا كفارة عليه ولا حرج.

ويكره لبس الثياب المعلقة في حال الإحرام، ولا يجوز للرجل أن يلبس الخاتم يتزين به ولا بأس بلبسه للستة، ولا يجوز للمحرم أن يلبس الخفين وعليه أن يلبس التعلين، فإن لم يجدهما واضطر إلى لبس الخف لم يكن به بأس،

وقال بعض أصحابنا: يشق ظاهر قدمه، وهو قول بعض المخالفين لأهل البيت عليهم السلام، والذي رواه أصحابنا وأجمعوا عليه: لبسهما من غير شق، وهو الصحيح وعليه يعتمد شيخنا أبو جعفر في نهايته، وقال بقول بعض المخالفين في مسائل خلافه.

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته: ويحرم على المرأة في حال الإحرام من لبس الثياب جميع ما يحرم على الرجال ويحل لها ما يحل له، قال: وقد وردت رواية بجواز لبس القميص للنساء والأصل ما قدمناه، فأما السراويل فلا بأس بلبسه لمن على كل حال سواء كانت ضرورة أو لم تكن.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: والأظهر عند أصحابنا أن لبس الثياب المخططة غير محرم على النساء بل عمل الطائفة وفتواهم وإجماعهم على ذلك وكذلك عمل المسلمين. ولا يجوز لمن لبس القفازين ولا شيء من الحللى مما لم تجر عاداتهن بلبسه قبل الإحرام، فأما ما كنن يعتدن لبسه فلا بأس به غير أنها لا تظهره لزوجها ولا تقصد به الزينة فإن قصدت به الزينة كان أيضاً غير جائز،

والقفازان في الأصل وعند العرب شيء تتخذه النساء لليدين يحمي بطن ويكمن له أزرار تُزر على الساعدين من البرد تلبسه النساء، والقفاز أيضاً الدسبناج الذي يتخذ للجوارح من جلد يده الرجل على يده. قال الشاعر:

تسبأ لذي أدب يرضى بمعجزة ولا يكون كباذ فوق قفاز  
وقد روى أنه لا بأس أن تلبس المرأة المحرمة الخللخين والممسك،

قال محمد بن إدريس: الممسك — بفتح الميم والسين غير المعجمة المفتوحة والكاف — إسورة من ذبل أو عاج. قال جرير:

ترى العيس الحولى جوفاً بكوعها لها مسك من غير عاج ولا ذبل  
ويكره لها أن تلبس الثياب المصبوغة المقدمة يعنى المشبعة، ولا بأس أن تلبس المرأة

المحرمة الخاتم وإن كان من ذهب.

ويحرم على المحرم الرّفث: وهو الجماع، ويحرم عليه أيضاً الفسوق: وهو الكذب، والجدال: وهو قول الرجل لا والله وبلى والله، ولا يجوز له قتل شيء من الدّواب، ولا يجوز له أن ينتحى عن بدنه القمل يرمى به عنه ولا بأس بتحويله من مكان من بدنه إلى مكان منه، ولا بأس أن ينتحى عنه القراة والحلمة، ولا يجوز له أن يمّس شيئاً من الطيب على ما قدّمناه.

وقال بعض أصحابنا: الطيب الذى يحرم ممسه وشمه وأكل طعام يكون فيه: المسك، والعنبر، والزعفران، والورس - بفتح الواو وهو نبت أحمر قانئ - يوجد على قشور شجر ينحت منها ويجمع وهو شبيه بالزعفران المسحوق ويجلب من اليمن طيب الريح والعود - والكافور، فأما ما عدا هذا من الطيب والزيّاحين فمكروه يستحب اجتنابه وإن لم يلحق في الحظر بالأول. وهذا مذهب شيخنا أبى جعفر الطوسى رحمه الله في نهايته، والأظهر بين الطائفة تحريم الطيب على اختلاف أجناسه لأن الأخبار عامة في تحريم الطيب على المحرم فمن خصصها بطيب دون طيب يحتاج إلى دليل.

وكذلك يحرم عليه الأدهان بدهن فيه طيب فإن اضطرّ إلى أكل طعام فيه طيب أكله غير أنه يقبض على أنفه، ولا بأس بالسعوط وإن كان فيه طيب عند الحاجة إليه، ومتى أصاب ثوب الإنسان شيء من الطيب كان عليه إزالته، ومتى اجتاز المحرم في موضع يباع فيه الطيب لم يكن عليه شيء فإن باشره بنفسه أمسك على أنفه منه ولا يمّسك على أنفه من الروائح الكريهة، ولا بأس بأن يستعمل المحرم الحناء للتداوى به ويكره ذلك للزينة.

ويكره للمرأة الخضاب إذا قاربت حال الإحرام، ولا يجوز له الصيد البرى ولا الإشارة إليه ولا الدلالة عليه على ما قدّمناه ولا أكل ما صاده غيره، ولا يجوز له أن يذبح شيئاً من الصيد فإن ذبحه كان حكمه حكم الميتة لا يجوز لأحد أكله، ولا يجوز للرجل ولا للمرأة أن يكتحلا بالإثمد إلا عند الحاجة الداعية إلى ذلك ولا بأس أن يكتحلا بكحل ليس بأسود إلا إذا كان فيه طيب فإنه لا يجوز ذلك، ولا يجوز للمحرم النظر في المرأة وبعض يكره ذلك.

ولا يجوز له استعمال الأدهان التي فيها طيب قبل أن يحرم إذا كان ممّا يبقى رائحته إلى بعد الإحرام ولا بأس عند الضرورة باستعمال ما ليس بطيب منها مثل الشيرج والسمن والزيت، فأما أكلها فلا بأس به على جميع الأحوال، والأدهان الطيبة إذا زالت عنها الرائحة جاز استعمالها.

ولا يجوز للمحرم أن يحتجم إلا إذا خاف ضرراً على نفسه، ولا يجوز له إزالة شيء من الشعر في حال الإحرام فإن اضطر إلى ذلك بأن يريد مثلاً أن يحتجم ولا يتأتى له ذلك إلا بعد إزالة شيء من الشعر فليزله وليس عليه شيء من الإثم بل يجب عليه دم شاة أو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين مخير في ذلك.

ولا يجوز للمحرم تغطية رأسه ولا أن يرتس في الماء بأن يغطي رأسه فأما المرأة فلا بأس بها أن تغطي رأسها غير أنها يجب عليها أن تسفر عن وجهها ولا يجوز أن تنتقب، فإن غطى الرجل رأسه ناسياً ألقى الغطاء عن رأسه وجدد التلبية استحباباً وليس عليه شيء ولا بأس أن يغطي وجهه ويعصب رأسه عند حاجته إلى ذلك، ولا يجوز للمحرم أن يظل على نفسه سائراً إلا إذا خاف الضرر العظيم، ويجوز له أن يمشي تحت الظلال ويجلس تحت الظلال والسقوف والخيم وغير ذلك وإنما منع المحرم من الظلال إذا كان سائراً فأما إذا نزل فلا بأس أن يستظل بما أراد، والمحرم إذا كان مزماً لعليل جاز له أن يظل على العليل ولا يجوز له أن يظل على نفسه، ولا بأس بأن تستظل المرأة وتغطي حملها وهي سائرة بخلاف الرجال.

ولا يحك المحرم جلده حكاً يدميه ولا يستاك سواكاً يدمى فاه ولا يدلك جسده ووجهه ولا رأسه في الوضوء والغسل لئلا يسقط منهما شيء من الشعر ولا يجوز له قص الأظافر على حال.

ولا يجوز للمحرم أن يتزوج أو يزوج فإن فعل كان العقد باطلاً، ولا يجوز له أيضاً أن يشهد العقد ولا أن يشهد على عقد النكاح ما دام محرماً ولا بأس بإقامته الشهاده بعد إحلاله من إحرامه وإنما يحرم عليه إقامتها في حال إحرامه فإن أقامها يردّها الحاكم حينئذٍ ولا يقبلها، ولا بأس أن يشتري الجوارى، ويجوز له تطليق النساء.

وُكِّره له دخول الحمام فإن دخله فلا يدلك جسده بل يصبّ عليه الماء صبّاً، والمحرم إذا مات غسّل كتغسيل المحلّ ويكفّن كتكفينه غير أنّه لا يقرب شيئاً من الكافور، وُكِّره له أن يلبّي من دعاه بل يقول: يا سعد. ولا يجوز للمحرم لبس السلاح إلا عند الضرورة والخوف، ولا بأس أن يؤذّب الرجل غلامه وخادمه وهو محرم غير أنّه لا يزيد على عشرة أسواط.

أورد شيخنا في أثناء مسألة من مسائل خلافه: وعليه ردّع من زعفران -بالراء غير المعجمة المفتوحة والذال غير المعجمة المسكّنة والعين غير المعجمة- قال محمد بن إدريس رحمه الله: يقال: ردع من زعفران أودم أى لطح وأثر.

باب ما يلزم المحرم عن جنائياته من كفّارة وفدية وغير ذلك فيما يفعله عمداً أو خطأ:  
ما يفعله المحرم من محظورات الإحرام على ضربين:  
أحدهما يفعله عامداً والآخر يفعله ساهياً وناسياً. فكلّ ما يفعله من ذلك على وجه السهو والنسيان لا يتعلّق به كفّارة ولا فساد الحجّ إلا الصيد خاصّة فإنّه يلزمه فداؤه عامداً كان أو ساهياً، وما عداه إذا فعله عامداً لزمته الكفّارة وإذا فعله ساهياً لم يلزمه شيء، فمن ذلك إذا جامع المرأة في الفرج سواء كان قبلاً أو دبراً قبل الوقوف بالمشرع عامداً، وبعض أصحابنا يقول: ويعتبر قبل الوقوف بعرفة. والأوّل هو الأظهر فإنّه يفسد حجّه ويجب عليه المضىّ في فاسده وعليه الحجّ من قابل قضاءً عن هذه الحجّة سواء كانت حجّته فرضاً أو نفلاً ويلزم مع ذلك كفّارة وهي بدنة.  
والمرأة إذا كانت محلّة لا يتعلّق بها شيء، وإن كانت محرمة فلا تخلو: إمّا أن تكون مطاوعة له أو مكرهة عليه، فإن طاعته على ذلك كان عليها مثل ما عليه من الكفّارة والحجّ من قابل، وينبغي أن يفترقا إذا انتهيا إلى المكان الذى فعلا فيه ما فعلا إلى أن يقضيا المناسك، وقد روى: أنّ حدّ الافتراق أن لا يخلوا بأنفسهما إلا ومعهما ثالث.

وإن كان أكرهها على ذلك لم يكن عليها شيء ولا يتعلّق بها فساد حجّتها وتضاعفت الكفّارة على الرجل يتحملها عنها وهي بدنة أخرى فأما حجّة أخرى فلا يلزمه

عنها لأنَّ حَجَّتْها ما فسدت ، وإن كان جماعه فيما دون الفرج كان عليه بدنة ولم يكن عليه الحج من قابل ، وإن كان الجماع في الفرج بعد الوقوف بالمشر كان عليه بدنة وليس عليه الحج من قابل سواء كان ذلك قبل التحلل أو بعده ، وعلى كلِّ حال فإذا قضى الحج في القابل فأفسد حجَّه أيضاً كان عليه مثل ما لزمه في العام الأوَّل من الكفارة والحج من قابل وكذلك ما زاد عليه إلى أن تسلم له حجَّه غير مفسودة لعموم الأخبار.

وإذا جامع أمته وهى محرمة وهو محلٌّ فإن كان إحرامها بإذنه كان عليه كفارة يتحمَّلها عنها وإن كان إحرامها من غير إذنه لم يكن عليه شيء لأنَّ إحرامها لم ينعقد ، وكذلك الاعتبار في الزوجة في حجة التطوع دون حجة الإسلام ، فإن لم يقدر على بدنة كان عليه دم شاة أو صيام ثلاثة أيَّام وإن كان هو أيضاً محرماً تعلق به فساد حجَّه ، والكفارة مثل ما قلناه في الحرة سواء ، وإذا وطئ بعد وطئ لزمته كفارة لكلِّ وطئ سواء كفر عن الأوَّل أو لم يكفر لعموم الأخبار .

ومن أفسد الحج وأراد القضاء أحرم من الميقات وكذلك من أفسد العمرة أحرم فيما بعد من الميقات ، والمفرد إذا حجَّ ثم اعتمر بعده فأفسد عمرته قضاه وأحرم من أدنى الحلِّ ، والمتمتع إذا أحرم بالحج من مكَّة ثم أفسد حجَّه قضاه وأحرم من الموضع الذى أحرم منه بالحج من مكَّة بعد ما يقدم العمرة المتمتع بها على إحرامه من مكَّة في سنة واحدة ، وهل تكون الحجة الثانية هى حجة الإسلام أو الأولى الفاسدة ؟

قال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته : الأولى الفاسدة هى حجة الإسلام والثانية عقوبة ، وقال في مسائل خلافه : بل الثانية هى حجة الإسلام ، وهذا هو الصحيح الذى يشهد به أصول المذهب لأنَّ الفاسد لا يجزىء ولا تبرأ الذمة بفعله والفاسد غير الصحيح ، فإن قيل : إذا كانت الثانية هى حجة الإسلام دون الأولى وكان يراعى فيها شرائط الوجوب فكان إذا حجَّ في العام القابل والشرائط مفقودة لا تجزئه حجَّته إذا أيسر بعد ذلك وحصلت له شرائط الوجوب ، ولا يعتبر أحد ذلك بل حجَّته في العام القابل تجزئه ولو حبا حبواً فدلَّ هذا الاعتبار على أنَّ الأولى هى حجة الإسلام دون الثانية .

قلنا : من حصلت له شرائط الوجوب وفرط فيها يجب عليه الحج فإذا حجَّ فقيراً أو ماشياً

بعد ذلك أجزأته حجته ولا تعتبر شرائط الوجوب بعد ذلك، فعلى هذا التحرير والتقرير

الاعتراض ساقط لأنه بإفساده الأولى فرط فلا اعتبار في الثانية بشرائط الوجوب.

ومتى جامع الرجل قبل طواف الزيارة كان عليه جزور فإن لم يتمكن كان عليه دم بقرة فإن لم يتمكن كان عليه دم شاة، ومتى طاف الإنسان من طواف الزيارة شيئاً ثم واقع أهله قبل أن يتمه كان عليه بدنة وإعادة الطواف، وإن كان قد سعى من سعيه شيئاً ثم جامع كان عليه الكفارة ويبنى على ما سعى.

ومن سعى بين الصفا والمروة ستة أشواط وظن أنه كان قد سعى سبعة فقصر وجامع وجب عليه دم بدنة وروى بقرة ويسعى شوطاً آخر وإنما وجب عليه الكفارة لأنه خرج من السعى غير قاطع ولا متيقن إتمامه بل خرج عن ظن منه وههنا لا يجوز له أن يخرج مع الظن بل مع القطع واليقين، وهذا ليس هو بحكم التاسي وهذا يكون في سعى العمرة المتمتع بها إلى الحج، ولو كان في سعى الحج كان يجب عليه الكفارة ولو سلم له سعيه وخرج منه على يقين لأنه قاطع على وجوب طواف النساء عليه وليس كذلك العمرة المتمتع بها، ولو سلم له سعيه وقصر لم يجب عليه الكفارة لأنه قد أحل بعد تقصيره من جميع ما أحرم منه لأن طواف النساء غير واجب في العمرة المتمتع بها إلى الحج، فلي تأمل ما قلناه فلا يصح القول بهذه المسألة فإنها ذكرها الشيخ المفيد في مقننته إلا بما حرّناه.

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته: وإن كان قد انصرف من السعى ظناً منه أنه

تممه ثم جامع لم تلزمه الكفارة وكان عليه تمام السعى. فجعله في حكم التاسي ولا

يصح هذا أيضاً إلا في سعى العمرة المتمتع بها إلى الحج على ما حرّناه.

ومتى جامع الرجل بعد قضاء مناسكه قبل طواف النساء كان عليه بدنة، فإن كان قد طاف من طواف النساء شيئاً فإن كان أكثر من التصف بنى عليه بعد الغسل ولم يلزمه الكفارة على ما روى في بعض الأخبار،

وقد ذكره شيخنا أبو جعفر في نهايته: وإن كان قد طاف أقل من التصف كان عليه

الكفارة وإعادة الطواف.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: أما اعتبار التصف في صحة الطواف والبناء عليه

فصحيح وأما سقوط الكفارة فيه نظر لأن الإجماع حاصل على أن من جامع قبل طواف

النساء وجبت عليه الكفارة وهذا جامع قبل طواف النساء فالاحتياط يقتضى وجوب الكفارة.

ومتى عبث الرجل بِذَكَرِهِ حَتَّى أَمْنَى فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَهِيَ بَدَنَةٌ فَحَسَبَ وَلَا يَفْسُدُ حُجَّتُهُ،

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : حكمه حكم من جامع على النساء، وقد رجع عن هذا في استبصاره ومسائل خلافه وهو الصحيح لأن الأصل براءة الذمة والكفارة مجمع عليها وما زاد على ذلك يحتاج إلى دليل شرعى.

ومن نظر إلى غير أهله فأمنى كان عليه بدنة فإن لم يجد فبقرة وإن لم يجد فشاة، وإذا نظر إلى امرأته فأمنى أو أمدى لم يكن عليه شيء إلا أن يكون نظر إليها بشهوة فأمنى فإنه يلزمه الكفارة وهى بدنة، فإن مسها بشهوة كان عليه دم بدنة إذا أنزل وإن لم ينزل فدم شاة وإن مسها من غير شهوة لم يكن عليه شيء أمنى أو لم يُمن، ومن قبل امرأته من غير شهوة كان عليه دم فإن قبلها بشهوة كان عليه دم شاة إذا لم يُمن فإن أمنى كان عليه جزور، ومن لاعب امرأته فأمنى من غير جماع كان عليه بدنة.

ومن تسمع لكلام امرأة أو استمع على من يجامع من غير رؤية لهما فأمنى لم يكن عليه شيء، ولا بأس أن يقبل الرجل أمه وهو محرم، ومن تزوج امرأة وهو محرم ففرق بينهما ولم تحل له أبداً سواء كان قد دخل بها أو لم يدخل إذا كان عالماً بتحريم ذلك فإن لم يكن عالماً جاز له أن يعقد عليها بعد الإحلال.

والمحرم إذا عقد لمحرم على زوجة ودخل بها الزوج كان على العاقد بدنة وعلى الزوج الداخل بها الواطىء لها ما على المحرم إذا وطىء امرأته من الأحكام، ولا يجوز للمحرم أن يعقد لغيره على امرأة فإن فعل ذلك كان النكاح باطلاً، ولا يجوز له أن يشهد على عقد نكاح فإن أقام الشهادة بذلك لم تُسمع شهادته.

ومن قلم ظفرًا من أظفاره كان عليه مئة من طعام وكذلك الحكم فيما زاد عليه، فإذا قلم يديه جميعاً كان عليه دم شاة، فإن قلم أظفار يديه ورجليه جميعاً وكان في مجلس واحد كان عليه دم، وإن كان ذلك منه في مجلسين كان عليه دمان، ومن أفتى غيره

## السَّرائِرُ

بتقليل ظفر فقلّته المستفتى فأدمى إصبعه كان عليه دم شاة، ومن حلق رأسه لأذنى كان عليه دم شاة أو صيام ثلاثة أيّام أو يتصدق على ستّة مساكين لكلّ مسكين مدّ من طعام أتى ذلك فعل فقد أجزأه، ومن ظلّ على نفسه كان عليه دم إذا فعل ذلك وهو سائر على ما قدّمناه.

ومن جادل وهو محرم صادقاً مرّة أو مرتين فليس عليه من الكفارة شيء ويجب عليه التوبة والاستغفار، فإن جادل ثلاث مرّات فصاعداً كان عليه دم شاة، وإن جادل كاذباً مرّة كان عليه دم شاة، فإن جادل مرتين كاذباً كان عليه دم بقرة فإن جادل ثلاث مرّات كاذباً كان عليه بدنة.

ومن نَحَى عن جسمه قملة فرمى بها أو قتلها كان عليه كفّ من طعام ولا بأس أن يحومها من مكان من جسده إلى مكان آخر، ولا بأس أن ينزع الرّجل القراد والحلمة عن بدنه وبغيره، وإذا مسّ المحرم لحيته أو رأسه فوق موضع منهما شيء من شعره كان عليه أن يطعم كفّاً من طعام فإن سقط من شعر رأسه ولحيته بمسّه لهما في حال الظهارة لم يكن عليه شيء.

والمحرم إذا نتف إبطه كان عليه أن يطعم ثلاثة مساكين فإن نتف إبطيه جميعاً كان عليه دم شاة، ومن لبس ثوباً لا يحلّ له لبسه لأجل الإحرام وكونه محرماً أو أكل طعاماً كذلك مثل الثوب كان عليه دم شاة.

والشجرة إذا كان أصلها في الحرم وفرعها في الحلّ لم يحز قلعها وكذلك إذا كان أصلها في الحلّ وفرعها في الحرم لا يجوز قلعها على حال، وفي الشجرة الكبيرة دم بقرة وفي الصغيرة دم شاة

على ما ذهب إليه شيخنا أبو جعفر رحمه الله في مسائل خلافه والأخبار الواردة عن الأئمة عليهم السلام بالمنع من قلع شجر الحرم وقطعه، ولم يتعرّض فيها للكفارة لا في الشجرة الكبيرة ولا في الصغيرة.

وكلّ شيء ينبت في الحرم من الأشجار والحشيش فلا يجوز قلعه على حال إلاّ التخلّ وشجر الفواكه والإذخر، ولا بأس أن تقلع ما أنبتت أنت في الحرم من الأشجار، ولا بأس أن

يقطع ما ينبت في دار الإنسان بعد بنائه لها إذا كان ملكه فإن كان ثابتاً قبل بنائه لها لم يجز له قطعه، ولا بأس أن يخلّي الإنسان إبله لترعى ولا يجوز أن يقطع الحشيش ويعلفه إبله، وحلّ الحرم الذي لا يجوز قطع الشجر منه بريد في بريد، ومن رمى طيراً على شجرة أصلها في الحرم وفرعها في الحلّ كان عليه الفداء وإن كان الطير في الحلّ.

وإذا لبس المحرم قميصاً كان عليه دم شاة، فإن لبس ثياباً جماعة في موضع واحد كان عليه أيضاً دم واحد فإن لبسها في مواضع متفرقة كان عليه لكلّ ثوب منها فداء. والأدهان على ضربين: طيب وغير طيب. فالطيب: مثل دهن الورد والبنفسج والبان والزنبق - بالتون بعد الزاء وهو دهن الياسمين تسميه الأطباء والصيادلة السوسن- وما أشبه ذلك، فمتى استعمله المحرم يجب عليه دم سواء استعمله في حال الاضطرار إليه أو في حال الاختيار.

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في الجمل والعقود: وهو مكروه، وقال في مسائل خلافه وفي نهايته بتحريم استعماله وبوجوب الكفارة على مستعمله وهو الصحيح. فأما غير الطيب: مثل دهن السمسم والسمن والزيت فلا يجوز الأدهان به فإن فعل ذلك لا يجب عليه كفارة ويجب عليه التوبة والاستغفار، فأما أكله فلا بأس به بغير خلاف.

وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه في فصل ما يلزم المحرم من الكفارة: الطيب على ضربين: أحدهما فيه الكفارة، والآخر على ثلاثة أضرب. ثم أورد في جملة ما لا يتعلق به كفارة: الشيح والقيصوم والإذخر وحبق الماء.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: حبق الماء بالخاء غير المعجمة المفتوحة والباء المنقطة من تحتها نقطة واحدة المفتوحة والقاف هو الخندقوق ويسمى الغاغ بالعينين المعجمتين. وقال الجوهري في كتاب الصحاح: الحبق بالتحريك القودنج بالفاء المضمومة والواو المسكنة والذال المعجمة المفتوحة والتون المسكنة والجيم إو ما قلناه أوضح.

قال ابن الجزلة المتطبّب في كتاب منتهج البيان: هو بالفارسية فودنج. وقيل: هو ورق الخلاف. وهو ثلاثة أنواع: جبلى وبستانى ونهرى، وهونبات طيب الرائحة حديد الظم ورقه مثل ورق الخلاف.

وإذا صاد المحرم نعمة فقتلها كان عليه جزور، فإن لم يقدر على ذلك قوم الجزاء والمقوم عندنا هو الفداء دون المصيد وفضّ ثمنه على البرّ وتصدق على كلّ مسكين نصف صاع، فإن زاد ذلك على إطعام ستين مسكيناً لم يلزمه أكثر منه وكانت الزيادة له وإنما الواجب عليه إطعام هذه العدة هذا المقدار، وإن كان أقلّ من إطعام ستين مسكيناً فقد أجزأه ولا يلزمه غير ذلك، فإن لم يقدر على إطعام ستين مسكيناً صام عن كلّ نصف صاع يوماً فإن لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوماً.

فإن قتل حمار وحش أو بقرة وحش كان عليه دم بقرة، فإن لم يقدر قومها وفضّ ثمنها على البرّ وأطعم كلّ مسكين نصف صاع، فإن زاد ذلك على إطعام ثلاثين مسكيناً لم يكن عليه أكثر من ذلك وله أخذ الزيادة كما قدّمناه في التّعامه، فإن لم يقدر على ذلك أيضاً صام عن كلّ نصف صاع يوماً فإن لم يقدر على ذلك أيضاً صام تسعة أيام. ومن أصاب ظبياً أو ثعلباً أو أرنباً كان عليه دم شاة، فإن لم يقدر على ذلك قوم الجزاء الذي هو الشاة وفضّ ثمنها على البرّ وأطعم كلّ مسكين منه نصف صاع، فإن زاد ذلك على إطعام عشرة مساكين فليس عليه غير ذلك، وإن نقص عنه لم يلزمه أيضاً أكثر منه، فإن لم يقدر عليه صام عن كلّ نصف صاع يوماً، فإن لم يقدر على ذلك صام ثلاثة أيام.

واختلف أصحابنا في هذه الكفارة - أعنى كفارة الصيد - على قولين: فبعض منهم يذهب إلى أنها على التّخير، وبعض منهم يذهب إلى أنها على التّرتيب. والذي يقوى في نفسى وأفتى به القول فيها بالتّخير وإلى هذا ذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي في مسائل الخلاف والجملة والعقود، وإلى التّرتيب ذهب في نهايته وهو مذهب السيد المرتضى في الانتصار، والذي يدلّ على صحّة ما اخترناه قوله تعالى: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلْتُمْ مِنَ الثَّغَمِ يَخْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ إلى قوله: أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا، و«أو» للتّخير بلا خلاف بين أهل اللسان، والعدول عن الحقيقة إلى المجاز يحتاج إلى دليل قاطع للأعذار، وأيضاً الأصل براءة الدّعة، والتّرتيب حكم زائد يحتاج في ثبوته إلى دليل شرعى، فمن شغلها بشيء وادّعى التّرتيب يحتاج إلى دلالة، وأما الإجماع فغير حاصل على أحد القولين بل ظاهر التّنزيل يعضد ما قلناه ودليل على ما اخترناه فلا يعدل عنه إلا

بدليل مثله.

ومن أصاب قطاة وما أشبهها كان عليه حمل قد فطم ورعى من الشجر، وحده ما أتى عليه أربعة أشهر، فإن أهل اللغة بعد أربعة أشهر يستمون ولد الضأن حملًا. ومن أصاب يربوعًا أو قنفذًا أو ضبًا وما أشبه ذلك كان عليه جدى، ومن أصاب عصفورًا أو صعوة أو قنبرة وما أشبهها كان عليه مد من طعام،

وذهب على بن بابويه في رسالته إلى: أن في الطائر جميعه دم شاة ما عدا التعمامة فإن فيها جزورًا، وقال أيضًا في رسالته: وإن أكلت جرادة فعليك دم شاة. وذهب إلى: أن إرسال ذكور الإبل وذكور الغنم لا يكون إلا إذا كان البيض فيه فراخ يتحرك، فأما إذا لم يتحرك الفرخ وكان البيض لا فراخ فيه فإنه يوجب قيمة البيضة فحسب. والصحيح في ذلك كله ما عليه المنظور إليه من أصحابنا وقد ذكرناه فإن إجماعهم متعقد عليه.

ومن قتل زنبورًا خطأ لم يكن عليه شيء، فإن قتله عمدًا كان عليه كفت من طعام. ومن أصاب حمامة وهو محرم في الحل كان عليه دم، فإن أصابها وهو محلل في الحرم كان عليه درهم، فإن أصابها وهو محرم في الحرم كان عليه دم والقيمة الشرعية التي هي الدرهم.

وإن قتل فرخًا وهو محرم في الحل كان عليه حل، وإن قتله في الحرم وهو محلل كان عليه نصف درهم، وإن قتله وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقيمة. وإن أصاب بيض الحمام وهو محرم في الحل كان عليه درهم لكل بيضة، فإن أصابه وهو محلل في الحرم كان عليه ربع درهم، وإن أصابه وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقيمة معًا ولا يختلف الحكم في هذا سواء كان الحمام أهليًا أو من حمام الحرم إلا أن حمام الحرم يُشترى بقيمته علف لحمام الحرم.

والطير الأهلي يتصدق بقيمته الشرعية على المساكين بعد أن يغرم لصاحبه قيمته العرفية السوقية، وبيض الحمام خاصة لا يجب على من أصابه إرسال فحولة الغنم ولا الإبل في إنائها بعدد البيض بل يجب عليه ما ذكرناه فحسب لأن البيض على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجب الإرسال فيه وهو بيض الحمام ويدخل في الحمام كل مطوق يعب

في شربه ، والصّربان الآخران يجب فيهما الإرسال وهو بيض التّعام الذي لم يتحرّك فيه الفرخ ، وكذلك بيض القطا والقبيج وغير ذلك وسنبيّن حكمه عند المصير إليه إن شاء الله تعالى .

وكلّ من كان معه شيء من الصّيد وأدخله الحرم وجب عليه تخلّيته ، فإن كان معه طيّر وكان مقصوص الجناح فليتركه معه يقوم به حتّى ينبت ريشه ثمّ يخّليه ، وقد روى : أنّه لا يجوز صيد حمام الحرم وإن كان في الحلّ ، والأصل الإباحة لأنّه ما حرّم اصطياده إلّا لكونه في البقعة المخصوصة الّتي هي الحرم ،

وإلى هذا يذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي في مبسوطه ومسائل خلافه في كتاب الأطعمة والصّيد والذّبائح ، وإلى الزّواية الأولى يذهب في نهايته ، وقد قلنا ما عندنا في ذلك . من نتف ريشة من حمام الحرم كان عليه صدقة يتصدّق بها باليد الّتي نتف بها ، ولا يجوز أن يُخرّج شيء من حمام الحرم من الحرم فمن أخرج شيئاً منه كان عليه ردّه فإن مات كان عليه قيمته ، ويكره شراء القمارى وما أشبهها وإخراجها من مكّة على ما روى في الأخبار ، والأولى عندى اجتناب إخراجها من الحرم لأنّ جميع الصّيد لا يجوز إخراجها من الحرم إلّا ما أجمعنا عليه ، ومن أدخل طييراً الحرم كان عليه تخلّيته وليس له أن يخرج منه فإن أخرجه كان عليه دم شاة .

ومن أغلق باباً على حمام من حمام الحرم أو فراخ أو بيض فهلك فإن كان أغلق عليها قبل أن يحرم فإنّ عليه لكلّ طير درهماً ولكلّ فرخ نصف درهم ولكلّ بيضة ربع درهم وإن كان أغلق عليها بعدما أحرم فإنّ عليه لكلّ طير شاة ولكلّ فرخ حملاً ولكلّ بيضة درهماً ، وجملة الأمر وعقد الباب أنّ من قتل حمامة أو فرخها أو كسر بيضها في الحلّ فإنّ عليه في الحمامة شاة وفي الفرخ حملاً وفي البيضة درهماً ، فإن فعل ذلك في الحرم وهو محرم أيضاً فعليه في الحمامة شاة ودرهم وفي الفرخ حل ونصف درهم وفي البيضة درهم وربع درهم ، فإن فعل ذلك محلّ في الحرم كان عليه في الحمامة درهم وفي فرخها نصف درهم وفي بيضها ربع درهم ، فهذا تحرير الفتيا .

ومن نفر حمام الحرم فعليه دم شاة إذا رجعت فإن لم ترجع فإنّ عليه لكلّ طير شاة .

ومن دلّ على صيد فقتل كان عليه فداؤه فحسب سواء كان محرماً في الحرم أو في الحِلّ وهو محرم أو كان محلاً في الحرم، وإذا اجتمع جماعة محرمون على صيد فقتلوه وجب على كلّ واحد منهم الفداء ومتى اشتروا لحم صيد وأكلوه كان أيضاً على كلّ واحد منهم الفداء.

وإذا رمى اثنان صيداً فأصاب أحدهما وأخطأ الآخر كان على كلّ واحد منهما الفداء على ما روى في بعض الأخبار، والذي يقتضيه أصول المذهب أنّ الذي لم يصب ولم يقتل لا كفارة عليه إلا أن يكون دلّ القاتل ثم رمى معه فأخطأ فتكون الكفارة للذّالة لا لرميه، فأما إذا لم يدلّ فلا كفارة عليه بحال.

وإذا قتل اثنان صيداً أحدهما محلاً والآخر محرم في الحرم كان على المحرم الفداء والقيمة وعلى المحلّ فداء واحد والمحرم عليه فداءان.

ومن ذبح صيداً في الحرم وهو محلّ كان عليه دم لا غير، وإذا أوقد جماعة ناراً فوق وقع فيها طائر ولم يكن قصدهم وقوع الطائر فيها ولا الاصطياد بها كان عليهم كلّهم فداء واحد، وإن كان قصدهم ذلك كان على كلّ واحد منهم الفداء.

وفي فراخ التّعام مثل ما في التّعام على ما روى، وروى مثل سته وهو الذي يقتضيه الأصول والأظهر لأنّ الأصل براءة الذّمة فإنّ ظاهر التنزيل دليل عليه، وإذا أصاب المحرم بيض نعام فعليه أن يعتبر حال البيض فإن كان قد تحرّك فيه الفرخ كان عليه عن كلّ بيضة من صغار الإبل وروى: بكارة من الإبل.

قال ابن الأعرابي في نوادره: يقال: بكارٌ بلا هاء ثبت فيها للإناث، وبكارة بإثبات الهاء للذكّان. قال محمّد بن إدريس: فلا يظنّ ظانّاً أنّ البكارة الأنثى من الإبل وإنما البكارة جمع بكّر - بفتح الباء - فأوجب الشارع في كلّ بيضة قد تحرّك فيها الفرخ واحداً من هذا الجمع.

وإن لم يكن تحرّك فعليه أن يرسل فحول الإبل في إناثها بعدد البيض فما نتج كان هدياً لبيت الله تعالى، والمعتبر في الإرسال وعدد الإبل الإناث تكون بعدد البيض لا الفحول فلو أرسل فحل واحد في عشر إناث لم يكن به بأس، فإن لم يقدر على ذلك كان عليه

عن كلّ بيضة شاة يذبح الشاة أو ما نتج إن كان حاجاً في منى وإن كان معتمراً بمكة، فإن لم يقدر على الشاة كان عليه إطعام عشرة مساكين عن كلّ بيضة، فإن لم يقدر على ذلك كان عليه صيام ثلاثة أيام عن كلّ بيضة أيضاً.

وإذا اشترى محلّ لمحرّم بيض نعام فأكله المحرم كان على المحلّ لكلّ بيضة درهم وعلى المحرم عن كلّ بيضة شاة ولا يجب عليه الإرسال ههنا، وكلّ ما يصيبه المحرم من الصيد في الحلّ كان عليه الفداء لا غير، وإن أصابه في الحرم كان عليه جزاءان معاً لأنّه جمع بين الإحرام والحرم،

وذهب السيّد المرتضى إلى : أنّ من صاد متعمداً وهو محرم في الحلّ كان عليه جزاءان فإن كان ذلك منه في الحرم وهو محرم عامداً إليه تضاعف ما كان يجب عليه في الحلّ. ومن ضرب بطير على الأرض وهو محرم في الحرم فقتله كان عليه دم وقيمتان قيمة الحرم وقيمة لاستصغاره إياه وكان عليه التعزير، ومن شرب لبن ظبية في الحرم كان عليه دم وقيمة اللبن معاً على ما روى في بعض الأخبار وقد ذكره شيخنا أبو جعفر في نهايته.

وما لا يجب فيه دم مثل العصفور وما أشبهه إذا أصابه المحرم في الحرم كان عليه قيمتان.

وإذا صاد المحرم في الحرم كان عليه جزاءان أو القيمة مضاعفة إن كان له قيمة منصوبة

وقال بعض أصحابنا وهو شيخنا أبو جعفر في نهايته : وما يجب فيه التضعيف هو ما لم يبلغ بدنة فإذا بلغ ذلك لم يجب عليه غير ذلك. وباقي أصحابنا أطلقوا القول وأوجبوا التضعيف إذا جمع الصفتين : الإحرام وكونه في الحرم، سواء بلغ بدنة أو لم يبلغ، ووافق شيخنا أصحابه في مسائل الخلاف فإنه قال : وصيد الحرم إذا تجرّد عن الإحرام يضمن، فإن كان القاتل محرماً تضاعف الجزاء وإن كان محلاً لزمه جزاء واحد. وأطلق القول بذلك واستدلّ بإجماع الطائفة وطريقة الاحتياط، والذي يقوى عندي مضاعفة الكفارة وكلّما تكرّر من المحرم الصيد كان عليه الكفارة سواء كان ذلك منه نسياناً أو عمداً.

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : إذا كان ذلك منه نسياناً، فإن فعّله متعمداً مرة كان

عليه الكفارة، وإن فعله مرتين فهو ممن ينتقم الله منه وليس عليه الجزاء. وذهب في مسائل الخلاف إلى: تكرار الكفارة بالتفعات الكثيرة سواء كان عامداً أو ناسياً، وهو الأظهر في المذهب وبعضه ظاهر التنزيل، ومن تمسك من أصحابنا بالآية وقوله تعالى: وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ، ليس فيها ما يوجب إسقاط الجزاء لأنه لا يمنع أن يكون بالمعاودة ينتقم الله منه وإن لزمه الجزاء لأنه لا تنافي بينهما وتحمل الآية على عمومها لأنه تعالى قال: وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، ولم يفرق بين الأول والثاني، وقوله بعد ذلك: وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ، لا يوجب إسقاط الجزاء لأنه لا يمنع أن يكون بالمعاودة ينتقم الله منه وإن لزمه الجزاء على ما قدمناه، والمخصص يحتاج إلى دليل وما له منصوص يجب فيه ما نص عليه فإن فرضنا أن يحدث ما لا نص فيه رجعنا فيه إلى قول عدلين على ما يقتضيه ظاهر القرآن.

وما له مثل تلزم قيمته وقت الإخراج دون الإلتلاف، وما لا مثل له تلزم قيمته حال الإلتلاف دون حال الإخراج لأن حال الإلتلاف يجب عليه قيمته فالاعتبار بذلك دون حال الإخراج لأن القيمة قد استقرت في ذمته.

الجوارح من الظير كالبازي والصقر والشاهين والعقاب وغير ذلك والسباع من البهائم كالتمر والفهد وغير ذلك لا جزاء في قتل شيء منه لأن الأصل براءة الذمة فمن علق عليها شيئاً فعليه الدليل. ومن وجب عليه جزاء صيد أصابه وهو محرم فإن كان حاجباً أو معتمراً عمرة متمتعاً بها إلى الحج نحر أو ذبح ما وجب عليه بمنى، وإن كان معتمراً عمرة مبتولة نحر بمكة أو ذبح قبالة الكعبة، فإن أراد أن ينحر أو يذبح بمنى نحر أى مكان شاء منها وكذلك بمكة ينحر حيث شاء غير أن الأفضل أن ينحر قبالة الكعبة في الموضع المعروف بالحزورة.

ومن قتل صيداً وهو محرم في غير الحرم كان عليه فداء واحد، فإن كان أكله كان عليه فداء آخر على ما روى، وقال بعض أصحابنا: عليه قيمة ما أكل أو شرب من اللبن. والمحلل إذا قتل صيداً في الحرم كان عليه فداؤه وإذا جمع بينهما تضاعف. وإذا كسر المحرم قرنتى الغزال كان عليه نصف قيمته، فإن كسر أحدهما كان عليه ربع القيمة، فإن فاق عينيه كان عليه القيمة، فإن فاق واحدة منهما كان عليه نصف القيمة،

فإن كسر إحدى يديه كان عليه نصف قيمته فإن كسرهما جميعاً كان عليه قيمته فإن كسر إحدى رجليه كان عليه نصف قيمته ، فإن كسرهما جميعاً كان عليه قيمته ، فإن قتله لم يكن عليه أكثر من قيمة واحدة.

وإذا أصاب المحرم بيض القطا والقبيج والدراج فعليه أن يعتبر حال البيض فإن كان قد تحرك فيه الفراخ كان عليه عن كل بيضة مخاض من الغنم - نريد بالمخاض ما يصح أن يكون ماخضاً ولا نريد به الحامل - فإن لم يكن تحرك فيه شيء كان عليه أن يرسل فحولة الغنم في إنائها بعدد البيض فما نتج كان هدياً لبيت الله تعالى ، فإن لم يقدر كان حكمه حكم بيض التعام عند تعذر الإرسال .

هكذا أورده شيخنا أبو جعفر في نهايته وقد وردت بذلك أخبار ، ومعنى قوله : حكمه حكم بيض التعام ، أن التعام إذا كُسر بيضه فتعذر الإرسال وجب في كل بيضة شاة ، والقطا إذا كُسر بيضه فتعذر إرسال الغنم وجب في كل بيضة شاة فهذا وجه المشابهة بينهما فصار حكمه حكمه عند تعذر الإرسال ولا يمتنع ذلك إذا قام الدليل عليه .

وقال شيخنا المفيد في مقننته : ومن وطئ بيض نعام وهو محرم فكسره كان عليه أن يرسل فحولة الإبل على إنائها بعدد ما كسر من البيض فما نتج منها كان المنتج هدياً لبيت الله عز وجل ، فإن لم يقدر على ذلك كفر عن كل بيضة بإطعام ستين مسكيناً ، فإن لم يجد الإطعام صام عن كل بيضة شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع صيام شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوماً عوضاً عن إطعام كل عشرة مساكين بصيام ثلاثة أيام ، فإن وطئ بيض القبيج والدراج أرسل من فحولة الغنم على إنائها بعدد المكسور من البيض فما نتج كان هدياً لبيت الله عز وجل ، فإن لم يجد ذبيح عن كل بيضة شاة ، فإن لم يجد أطعم عن كل بيضة عشرة مساكين ، فإن لم يقدر على ذلك صام عن كل بيضة ثلاثة أيام .

وقال : من قتل زنبوراً وهو محرم كفر عن ذلك بتمرة وكذلك من قتل جرادة فإن قتل جرادة كثيراً كفر بمدة من تمر وإن كان قليلاً كفر بكفت من تمر . فشيوخنا المفيد ما جعل بيض القبيج والدراج والقطا إذا فقد الإرسال حكمه حكم بيض التعام .

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته : حكمه حكم بيض التعام ، على ما حكيناه عنه وقدّمناه وحررناه وشرحناه وذلك إذا فقد الإرسال ، وقد بينّا ما يلزم من كسر بيض

الحمام وينبغي أن يعتبر حاله فإن كان قد تحرك فيه الفرخ لزمه عن كل بيضة حمل ، وقال بعض أصحابنا : شاة . وإن لم يكن قد تحرك لم يكن عليه إلا القيمة حسب ما قدمناه . ومن رمى صيِّداً فأصابه ولم يؤثر فيه ومشى مستوياً لم يكن عليه شيء واستغفر الله ، فإن لم يعلم هل أثر فيه أم لا ومضى على وجهه كان عليه الفداء ، فإن أثر فيه بأن دماه أو كسريده أو رجله ثم رآه بعد ذلك وقد صلح كان عليه ربع الفداء .

وقال بعض أصحابنا وهو شيخنا أبو جعفر في نهايته : ولا يجوز لأحد أن يرمى الصيد والصيد يؤثم الحرم وإن كان محلاً ، فإن رماه أو أصابه ودخل الحرم ثم مات كان لحمه حراماً وعليه الفداء . وهذا غير واضح والأظهر الذي يقتضيه أصل المذهب أن الصيد الذي هو محرم على المحرم وعلى المحل صيد الحرم دون سائر الأرض وهذا ليس بمحرم ولا الصيد في الحرم فكيف يلزمه فداء وهو مخالف لما عليه الإجماع وإنما أورد هذا شيخنا إيراداً لا اعتقاداً على ما وجده في أخبار الآحاد .

ومن ربط صيِّداً بجنب الحرم فدخل الحرم صار لحمه وثمنه حراماً ولا يجوز له إخراجها منه ولا التعرض له ،

وقد روى : أن من أصاب صيِّداً وهو محلّ فيما بينه وبين الحرم على بريد كان عليه الجزاء ، والأظهر خلاف هذا ولا يلتفت إلى هذه الرواية لأنها من أضعف أخبار الآحاد وقد قدمنا ما ينبت على مثل هذا فلا وجه لإعادته . والمحلّ إذا كان في الحرم فرمى صيِّداً في الحلّ كان عليه الفداء ، ومن أصاب جراداً فعليه أن يتصدّق بتمرة فإن أصاب جراداً كثيراً أو أكله كان عليه دم شاة ، ومن قتل الجراد على وجه لا يمكنه التحرز منه بأن يكون في طريقه ويكون كثيراً لم يكن عليه شيء .

وكلّ صيد يكون في البحر فلا بأس بأكله طريه ومملوحيه ، وقال بعض أصحابنا : وماله ، وهذا لا يجوز في لغة العرب . وكلّ صيد يكون في البر والبحر ممّا كان ممّا يبيض ويفرخ في البحر فلا بأس بأكله ، وإن كان ممّا يبيض ويفرخ في البر لم يجز صيده ولا أكله ، وإذا أمر السيد غلامه الذي هو مملوكه بالصيد كان على السيد الفداء وإن كان الغلام محلاً .

ولا بأس أن يقتل الإنسان جميع ما يخافه في الحرم وإن كان محرماً مثل السباع والحوام والحيات والعقارب، وقد روى: أن من قتل أسداً لم يُرَّده كان عليه كبش، والصحيح أنه لا شيء عليه. ولا يجوز للمحرم أن يقتل البق والبراغيث وما أشبهها في الحرم فإن كان محلاً لم يكن به بأس.

وكل ما يجوز للمحل ذبحه أو نحره في الحرم كان أيضاً ذلك للمحرم جائزاً مثل الإبل والبقر والغنم والدجاج الحبشي.

وكل ما يدخله المحرم الحرم أسيراً من السباع أو اشتراه فيه فلا بأس بإخراجه مثل السباع والفهود وما أشبهها.

وإذا اضطرَّ المحرم إلى أكل الميتة والصيد اختلف أصحابنا في ذلك واختلفت الأخبار أيضاً،

فبعض قال: يأكل الميتة، وبعض قال: يأكل الصيد ويفديه، وكلّ منهما أطلق مقالته، وبعض قال: لا يخلو الصيد إما أن يكون حياً أولاً، فإن كان حياً فلا يجوز له ذبحه بل يأكل الميتة لأنه إذا ذبحه صار ميتة بلا خلاف، فأما إن كان مذبوحاً فلا يخلو ذابحه: إما أن يكون محرماً أو محلاً، فإن كان محرماً فلا فرق بينه وبين الميتة، وإن كان ذابحه محلاً فإن ذبحه في الحرم فهو ميتة أيضاً، وإن ذبحه في الحل فإن كان المحرم المضطرَّ قادراً على الفداء أكل الصيد ولم يأكل الميتة، وإن كان غير قادر على فدائه أكل الميتة.

وهذا الذي يقوى في نفسي لأن الأدلة تعضده وأصول المذهب تؤيده، وهو الذي اختاره شيخنا أبو جعفر الطوسي في استبصاره وذكر في نهايته: أنه يأكل الصيد ويفديه ولا يأكل الميتة فإن لم يتمكن من الفداء جاز أن يأكل الميتة.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: والأقوى عندي أنه يأكل الميتة على كل حال لأنه مضطرٌّ إليها ولا عليه في أكلها كفارة، ولحم الصيد ممنوع منه لأجل الإحرام على كل حال لأن الأصل براءة الذمة من الكفارة.

وإذا ذبح المحرم صيداً في غير الحرم أو ذبحه محلّ في الحرم لم يجز أكله وكان حكمه حكم الميتة سواء.

وكلّ ما أثلفه المحرم من عين حرم عليه إتلافها فعليه مع تكرار الإتلاف تكرار الفدية. سواء كان ذلك في مجلس واحد أو في مجالس كالصيد الذي يتلفه من جنس واحد أو أجناس مختلفة، وسواء كان قد فدى العين الأولى أو لم يفدها عامداً كان أو ناسياً وهذا حكم الجماع بعينه إلّا في التسيان، وأما ما لا نفس له كالشعر والظفر فحكم مجتمعه بخلاف حكم متفرقه في قصّ أظفار اليدين والرجلين مجتمعة ومتفرقة، فأما إذا اختلف النوع كالطيب واللبس فالكفارة واجبة في كلّ نوع منه وإن كان المجلس واحداً، وهذه جملة كافية في هذا الباب. مثال الأول: الصيد فعلى أتى وجه فعله دفعة أو دفعتين أو دفعة بعد دفعة في وقت أو وقتين فعن كلّ صيد جزاء بلا خلاف وكذلك حكم الجماع إلّا في التسيان، ومثال الثاني: حلق الشعر وتقليم الأظفار فإن حلق دفعة واحدة فعليه فدية واحدة وإن فعل ذلك في أوقات حلق بعضه بالغداة وبعضه الظهر وبعضه العصر فعليه لكلّ فعل كفارة وكذلك حكم اللباس والطيب.

#### باب دخول مكة والطواف بالبيت :

يستحبّ للمحرم إذا أراد دخول الحرم أن يكون على غسل إن تمكّن من ذلك، فإن لم يتمكّن جاز له أن يؤخّر الغسل إلى بعد الدخول ثم يغتسل إمّا من بئر ميمون بن الحضرميّ وهى بأبطح مكة وكان حفرها في الجاهلية وأخوه العلاء بن الحضرميّ، واسم الحضرميّ: عبد الله بن ضماد من حضرموت وكان حليفاً لبنى أمية.

أو من فتح - وهى على رأس فرسخ من مكة - إذا كان قادماً من طريق المدينة على ما قدّمناه، فإن لم يتمكّن اغتسل في مكة بالموضع الذي ينزل فيه . ويستحبّ أيضاً لمن أراد دخول الحرم أن يمسح شيئاً من الإذخر - مكسور الأول - ليطيب به فمه.

وإذا أراد دخول مكة فليدخلها من أعلاها إن كان جائئاً من طريق المدينة، وإذا أراد الخروج منها خرج من أسفلها ويستحبّ أن لا يدخل مكة إلّا على غسل أيضاً، ويستحبّ أن يخلع نعليه ويمشى حافياً على سكينه ووقار.

وإذا أراد دخول المسجد الحرام اغتسل أيضاً استحباباً، ويستحبّ أن يدخل المسجد

من باب بنى شيبة، وقد زوى: أَنَّ هبل الصنم مدفون تحت عتبة باب بنى شيبة، فسَنّ الدخول منها لِيَطْأَهُ ويدخله حافياً استحباباً على سكينه ووقار.

فإذا أراد الطواف بالبيت فليفتحه من الحجر الأسود، فإذا دنا منه رفع يديه وحمد الله وأثنى عليه وصلى على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ويستحب له أن يستلم الحجر ويقبله،

وحقيقة استلام الحجر وتقبيله هي ما قال السيد المرتضى: استلام الحجر هو غير مهموز لأنه افتعال من السلام التي هي الحجارة، واستلامه إنما هو مباشرته وتقبيله والتمسح به. وحكى ثعلب وحده في هذه اللفظة الهمزة وجعله وجهاً ثابتاً لثبوت الهمزة وفسره بأنه اتخذهُ جُتَّةً وسلاحاً من اللأمة وهو الدرع، وما هذا الوجه الذي حكاه ثعلب في هذه اللفظة إلا مليح إذا كان مسموعاً.

فأما الغرض في استلام الحجر فهو أداء العبادة وامتنال أمر الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ والتأسي بفعله لأنه أمر عليه السلام باستلام الحجر، والعلة في هذه العبادة على سبيل الجملة هي مصلحة المكلفين وتقريبهم من الواجب وترك القبيح وإن كان لا يُعلم الوجه على سبيل التفصيل.

فإن لم يستطع أن يستلم الحجر ويقبله استلمه بيده، فإن لم يقدر على ذلك أيضاً أشار بيده إليه وقال:

أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ لَتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ، اَللَّهُمَّ تَصْديقًا بِكِتَابِكَ... إلى آخر الدعاء.

ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط، ويستحب أن يقول في طوافه: اَللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يُمَشَّى بِهِ عَلَى ظَلَلِ الْمَاءِ كَمَا يُمَشَّى بِهِ عَلَى جَدِّ الْأَرْضِ.

وكلما انتهيت إلى باب الكعبة صليت على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ودعوت، فإذا انتهيت إلى مؤخر الكعبة وهو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع بسطت يديك على البيت وألصقت خدك وبطنك بالبيت وقلت:

اَللَّهُمَّ اَلْبَيْتُ بَيْتُكَ وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ... إلى آخر الدعاء المذكور في كتب المناسك والعبادات، فإن لم يقدر على ذلك لم يكن عليه شيء لأن ذلك مندوب.

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : بسطت يديك على الأرض وألصقت خدك وبطنك بالبيت ، وإنما ورد بهذا اللفظ حديث فأورده على جهته . وورد حديث آخر بما اخترناه أورده رحمه الله في تهذيب الأحكام وهو : معاوية بن عمار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة وهو بحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل فابسط يديك على البيت وألصق بطنك وخدك بالبيت وقل : اَللّٰهُمَّ اَلْبَيْتُ بَيْتُكَ وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ وَهَذَا مَقَامُ اَلْعَائِدِ بِكَ مِنَ الثَّارِ ، ثُمَّ أَقْرَلْتُكَ بِمَا عَمِلْتُ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يَقْرَلُهُ بِذَنُوبِهِ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فلو أورد شيخنا رحمه الله في نهايته هذا الحديث مكان ذلك الحديث كان أجود لأن في ذلك اشتباهًا . ويجب عليه أن يحتم الطواف بالحجر الأسود كما بدأ به .

ويستحب له أن يستلم الأركان كلها وأشدها تأكيدًا الركن الذي فيه الحجر ثم الركن اليماني ، وينبغي أن يكون الطواف بالبيت فيما بين مقام إبراهيم عليه السلام والبيت يُخرج المقام في طوافه ويدخل الجِحر في طوافه ويجعل الكعبة على شماله ، فمتى أخل بهذه الكيفية أو بشيء منها بطل طوافه ، ويستحب أن يكون الطواف على سكون لا سرعة فيه ولا بُطْأ .

ومن طاف بالبيت ستة أشواط ناسيًا وانصرف فليضف إليها شوطًا آخر ولا شيء عليه وإن لم يذكر حتى يرجع إلى أهله أمر من يطوف عنه الشوط الباقي فإن ذكر أنه طاف أقل من سبعة وذكر في حال السعي رجع فتمم إن كان طوافه أربعة أشواط فصاعدًا وإن كان أقل منه استأنف الطواف ثم عاد إلى السعي فتممه ، ومن شك في طوافه وكان شكّه فيما دون السبعة وهو في حال الطواف قبل انصرافه منه فإن كان طواف فريضة وجب عليه الإعادة وإن كان نافلة بنى على الأقل وإن كان شكّه بعد الانصراف من حاله لم يلتفت إليه ومضى على طوافه ، ومن طاف ثمانية أشواط متعمدًا وجبت عليه الإعادة ، ومن طاف على غير طهارة ناسيًا أو متعمدًا وجبت عليه الإعادة ، ومن ذكر في الشوط الثامن قبل أن يتممه ويبلغ الركن أنه طاف سبعة قطع الطواف وإن لم يذكره حتى يجوزه فلا شيء عليه وكان طوافه صحيحًا ، ومن شك فلم يعلم سبعة طاف أم ثمانية قطع الطواف وصلى الركعتين وليس عليه شيء .

ولا يجوز أن يقرن بين طوافين في فريضة ولا بأس بذلك في التوافل وذلك على جهة تغليظ الكراهة في الفرائض دون الحظر، وفساد الطواف وإن كان قد ورد لا يجوز القرآن بين طوافين في الفريضة فإن الشيء إذا كان شديد الكراهة قيل : لا يجوز، ويعرف ذلك بقرائن وشاهد حال . ومتى أحدث في طواف الفريضة ما ينقض طهارته وقد طاف بعضه فإن كان قد جاز التصف فليتطهر ويتم ما بقي وإن كان حدثه قبل أن يبلغ التصف فعليه إعادة الطواف من أوله، ومن طاف طواف الفريضة وصلى ثم تبين أنه على غير طهارة تطهر وأعاد الطواف والصلاة وإن كان طواف النافلة تطهر وأعاد الصلاة، ومن قطع طوافه بدخول الكعبة أو بالسعى في حاجة له أو لغيره فإن كان قد جاز التصف بنى عليه وإن لم يكن جاز التصف وكان طواف الفريضة أعاد الطواف وإن كان طواف نافلة بنى عليه على كل حال.

ومن كان في الطواف فتضييق عليه وقت الصلاة المكتوبة فالواجب عليه قطعه والإتيان بالمكتوبة ثم يتم الطواف من حيث انتهى إليه فإن لم يتضيّق الوقت بل دخل عليه وهو في الطواف فالمستحب له الإتيان بالصلاة ثم يتم الطواف وإن تمّ الطواف ثم صلى فلا بأس.

والمرضى الذي يستمسك الظهارة فإنه يطاف به ولا يطاف عنه وإن كان مرضه مما لا يمكنه من استمسك الظهارة ينتظر به فإن صلح طاف هو بنفسه وإن لم يصلح طيف عنه ويصلى هو الركعتين وقد أجزأه، ومن طاف بالبيت أربعة أشواط ثم مرض ينتظر به يوم أو يومان فإن صلح تمّ طوافه وإن لم يصلح أمر من يطوف عنه ما بقي عليه ويصلى هو الركعتين، وإن كان طوافه أقلّ من ذلك وبرأ أعاد الطواف من أوله وإن لم يبرأ أمر من يطوف عنه أسبوعاً، ومن حمل غيره فطاف به ونوى لنفسه أيضاً الطواف كان ذلك مجزئاً عنه، ولا يجوز للرجل أن يطوف بالبيت وهو غير مختون عل ما روى أصحابنا في الأخبار ولا بأس بذلك للتساء.

ولا يجوز للإنسان أن يطوف وفي ثوبه شيء من التجاسة ولا على بدنه سواء كانت التجاسة قليلة أو كثيرة دماً أو غيره وسواء كان الدم دون الدرهم أو درهمًا فصاعدًا لأن

العموم يجب العمل به حتى يقوم دليل الخصوص ولا يختص ههنا وحمل هذا الموضع على الصلاة قياس ونحن لا نقول به، فإن لم يعلم بالتجاسة ورآها في حال الطواف رجع فغسل ثوبه إن كانت عليه أو بدنه إن كانت عليه ثم عاد فتم طوافه، فإن علم بعد فراغه من الطواف كان طوافه جائزاً ويصلى في ثوب طاهر.

ومن نسي طواف الزيارة «الذى هو طواف الحج لأن أصحابنا يسمون طواف الحج طواف الزيارة» حتى يرجع إلى أهله ووطئ النساء وجبت عليه بدنة على ما روى، والأظهر أنه لا شيء عليه من الكفارة لأنه في حكم التاسي بل الواجب عليه الرجوع إلى مكة وقضاء طواف الزيارة مع تمكنه من الرجوع فإن لم يتمكن فليستنب من يطوف عنه، وإن كان طواف النساء هو المنسى وذكر بعد رجوعه إلى أهله جاز له أن يستنيب غيره فيه مع التمكن والاختيار فإن أدركه الموت قضى عنه.

ومن طاف بالبيت جاز له أن يؤخر السعى إلى بعد ساعة ولا يجوز أن يؤخر ذلك إلى غد يومه ولا يجوز أن يقدم السعى على الطواف، فإن قدم سعيه على الطواف كان عليه أن يطوف ثم يسعى بين الصفا والمروة، فإن طاف بالبيت أشواطاً ثم قطعه ناسياً وسعى بين الصفا والمروة كان عليه أن يتم طوافه وليس عليه استثنائه، فإن ذكر أنه لم يكن أتم طوافه وقد سعى بعض السعى قطع السعى وعاد فتم طوافه ثم تم السعى.

والمتمتع إذا أهل بالحج لا يجوز له أن يطوف ويسعى إلا بعد أن يأتي منى ويقف بالموقفين،

وقد روى: أنه إذا كان شيخاً كبيراً لا يقدر على الرجوع إلى مكة أو مريضاً أو امرأة تخاف الحيض أن يحول بينها وبين الطواف فإنه لا بأس بهم أن يقدموا طواف الحج والسعى، والأظهر ترك العمل بهذه الرواية فإن شيخنا أبا جعفر أوردتها في نهايته إيراداً ورجع عنها في مسائل خلافه فقال: روى أصحابنا رخصة في تقديم الطواف والسعى قبل الخروج إلى منى وعرفات.

وأما المفرد والقارن فحكمهما حكم المتمتع في أنهما لا يجوز لهما تقديم الطواف قبل الوقوف بالموقفين على الصحيح من الأقوال لأنه لا خلاف فيه، وقد روى: أنه لا بأس

بهما أن يقدّما الطّواف قبل أن يأتيا عرفات.

وأما طواف التّساء فإنّه لا يجوز إلّا بعد الرّجوع من منى مع الاختيار، فإن كان هناك ضرورة تمنعه من الرّجوع إلى مكّة أو امرأة تخاف الحيض جاز لهما تقديم طواف التّساء، ثمّ يأتیان الموقفين ومنى يقضيان مناسكهما ويذهبان حيث شاءا على ما روى في بعض الأخبار، والصّحيح خلاف ذلك لأنّ الحجّ مرتّب بعضه على بعض لا يجوز تقديم المؤخّر ولا تأخير المقدّم، ولا يجوز تقديم طواف التّساء على السّعى فمن قدّمه عليه كان عليه إعادته وإن قدّمه ناسيًا أو ساهيًا لم يكن عليه شيء وقد أجزأه، ولا بأس أن يعول الإنسان على صاحبه في تعداد الطّواف وإن يتولّى ذلك بنفسه كان أفضل، ومتى شكّا جميعًا في عدد الطّواف استأنفا من أوّله، وقد روى: أنّه لا يجوز للرّجل أن يطوف وعليه برطلة، وذلك محمول على الكراهية إن كان ذلك في طواف الحجّ لأنّ له أن يغطّي رأسه في هذا الطّواف.

فأما طواف العمرة المتمتّع بها إلى الحجّ فلا يجوز له تغطية رأسه، ويستحبّ للإنسان أن يطوف ثلاثمائة وستين أسبوعًا فإن لم يتمكّن من ذلك طاف ثلاثمائة وستين شوطًا فإن لم يتمكّن طاف ما تيسّر منه.

وقد روى: أنّه من نذر أن يطوف على أربع كان عليه أن يطوف طوافين أسبوع ليديه وأسبوع لرجليه، والأولى عندي أن نذره لا ينعقد لأنّه غير مشروع وإذا لم يكن مشروعًا فلا ينعقد وانعقاده يحتاج إلى دليل شرعيّ لأنّه حكم شرعيّ يحتاج في إثباته إلى دليل شرعيّ لأنّ الرّسول عليه السّلام قال: كلّ شيء لا يكون على أمرنا فهو ردّ، وهذا خلاف سنة الرّسول عليه السّلام.

فإذا فرغ الإنسان من طوافه أتى مقام إبراهيم «بفتح الميم ومن الاستيطان بضّم الميم» ويصلّي فيه ركعتين يقرأ في كلّ ركعة منهما الحمد وسورة ممّا يتيسّر له من القرآن ما عدا سورة الغزائم.

وركعتا طواف الفريضة فريضة مثل الطّواف

على الصّحيح من أقوال أصحابنا وقد ذهب شاذّ منهم إلى: أنّهما مسنونان، والأظهر

الأول و يعضده قوله تعالى : وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى . والأمر في عرف الشرع يقتضى الوجوب عندنا بغير خلاف بيننا ، وموضع المقام حيث هو الساعة وهى سنة سبع وثمانين وخمسمائة .

فمن نسى هاتين الركعتين أو صلاتهما في غير المقام ثم ذكرهما فليعد إلى المقام فليصل فيه ولا يجوز له أن يصلّى في غيره ، فإن خرج من مكّة وكان قد نسى ركعتى الطواف وأمكنه الرجوع إليها رجع وصلّى عند المقام وإن لم يمكنه الرجوع صلّى حيث ذكر وليس عليه شيء ، وإذا كان في موضع المقام زحام فلا بأس أن يصلّى خلفه فإن لم يتمكن من الصلاة هناك فلا بأس أن يصلّى حياله .

ووقت ركعتى الطواف إذا فرغ منه أتى وقت كان من ليل أو نهار سواء كان ذلك في الأوقات المكروهة لابتداء التوافل فيها أو غيرها ، ومن نسى ركعتى الطواف وأدركه الموت قبل أن يقضيها كان على وليّه القضاء عنه .

ومن دخل مكّة على أربعة أقسام :

أحدها : يدخلها لحج أو عمرة فلا يجوز أن يدخلها إلّا بإحرام بلا خلاف .

والثانى : يدخلها لقتال عند الحاجة الداعية إليه جاز أن يدخلها محلاً كما دخل النبى عليه السلام عام الفتح وعليه المغفر على رأسه بلا خلاف .

الثالث : لحاجة لا تتكرّر مثل تجارة وما جرى مجراها فلا يجوز عندنا أن يدخلها إلّا بإحرام إذا كان قد مضى شهر من وقت خروجه منها فإن كان أقلّ من شهر فإنه يجوز أن يدخلها بغير إحرام .

والرابع : يدخلها لحاجة تتكرّر مثل الرّعاة والحطّابة وغيرها جاز لهم أن يدخلوها عندنا بغير إحرام .

### باب السعى وأحكامه :

السعى بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج فمن تركه متعمّداً فلا حجّ له ، والأفضل إذا فرغ من الطواف أن يخرج إلى السعى ولا يؤخره ، ولا يجوز تقديم السعى على

الطَّواف فإن قدّمه لم يُجزء وكان عليه الإعادة، فإذا أراد الخروج إلى الصّفا استحبّ له استلام الحجر الأسود بجميع بدنه وأن يأتي زمزم فيشرب من مائها ويصبّ على بدنه دلوًا منه ويكون ذلك من الدلو الذي بحذاء الحجر وليخرج من الباب المقابل للحجر الأسود حتى يقطع الوادي، فإذا صعد إلى الصّفا نظر إلى البيت واستقبل الركن الذي فيه الحجر وحمد الله وأثنى عليه وذكر من آلائه وبلائه وحسن ما صنع به ما قدر عليه.

ويستحبّ أن يطيل الوقوف على الصّفا فإن لم يمكنه وقف بحسب ما تيسر له ودعا بما تيسر له من الأدعية فإنّها كثيرة مذكورة مودة في كتب المناسك والأدعية والعبادات لم نوردّها ههنا مخافة التّطويل.

والصعود على الصّفا غير واجب بل الواجب السّعى بين الصّفا والمروة، وكذلك صعود المروة غير واجب، ثمّ ينحدر إلى المروة ماشيًا أو راكبًا والمشى أفضل، فإذا انتهى إلى الموضع الذي يرمل فيه «أتى يهرول فيه والرّمل الإسراع وهو أن يملأ فروجه» استحبّ له السّعى فيه «والسّعى هو الإسراع الذي ذكرناه» فإذا انتهى إلى آخره كفّ عن السّعى ومشى مشيًا، فإذا جاء من عند المروة مشى مشيًا، فإذا وصل إلى موضع السّعى سعى فيه، فإذا قطعه كفّ عن السّعى ومشى مشيًا، «والسّعى هو أن يسرع الإنسان في مشيه إن كان ماشيًا وإن كان راكبًا حرّك دابّته في الموضع الذي ذكرناه وذلك على الرّجال دون النساء».

وقطع مسافة ما بين الصّفا والمروة فريضة وركن على ما قدّمناه، فمن تركه متعمّدًا فلا حجّ له ومن تركه ناسيًا كان عليه إعادة السّعى لا غير، فإن خرج من مكّة ثمّ ذكر أنّه لم يكن قد سعى وجب عليه الرّجوع وقطع ما بين الصّفا والمروة، فإن لم يتمكّن من الرّجوع جاز له أن يأمر من يسعى عنه، وإن ترك الرّمل «بفتح الرّاء والميم وقد فسّرناه» لم يكن عليه شيء ويجب البداية بالصّفا قبل المروة والختم بالمروة فمن بدأ بالمروة قبل الصّفا وجب عليه إعادة السّعى.

والسّعى المفروض ما بين الصّفا والمروة سبع مرّات فمن سعى أكثر منه متعمّدًا فلا سعى له ووجب عليه إعادته، فإن فعل ذلك ناسيًا أو ساهيًا طرح الزّيادة واعتدّ بالسّبعة

وليس من شرطه الظهارة كما كان ذلك من شرط الطواف ، ومتى سعى ثمان مرّات ويكون قد بدأ بالصّفا فإن شاء أن يضيف إليها ستّاً فعل وإن شاء أن يقطع قطع ، وإن سعى ثمانى مرّات وهو عند المروة أعاد السعى لأنّه بدأ بالمروة وكان يجب عليه البداية بالصّفا .

يعنى بالمرّات الأشواط دون الوقفات لأنّه لو أريد بذلك الوقفات كان سعيه صحيحاً لأنّ آخر وقفة وهى الثامنة يكون على المروة وذلك صحيح وهو الواجب فيحصل له أربع وقفات على الصّفا وأربع على المروة بينهما سبعة أشواط ، وإنّما المراد بذلك الأشواط فيكون فى الشّوط الثامن على المروة فيكون قد بدأ بها وذلك لا يجوز فلاجل ذلك وجب عليه إعادة السعى .

ومن سعى تسع مرّات وكان عند المروة فى التاسعة فليس عليه إعادة السعى لأنّه بدأ بالصّفا وختم بالمروة كما أمر الله تعالى — والمرّات ههنا على ما قدّمناه — ومتى سعى الإنسان أقلّ من سبع مرّات ناسياً وانصرف ثمّ ذكر أنّه نقص منه شيئاً رجع فتمّم ما نقص منه ، فإن لم يعلم كم نقص منه وجب عليه إعادة السعى .

وإن كان قد واقع أهله قبل إتمامه السعى وجب عليه دم بقرة ، وكذلك إن قصر أو قلّم أظفاره كان عليه دم بقرة وإتمام ما نقص إذا فعل ذلك عامداً ، ولا بأس أن يجلس الإنسان بين الصّفا والمروة فى حال السعى للاستراحة ، ولا بأس أن يقطع السعى لقضاء حاجة له أو لبعض إخوانه ثمّ يعود فيتمّم ما قطع عليه ، ومن نسى المروة فى حال السعى حتّى يجوز موضعه ثمّ ذكر فليرجع القهقرى إلى المكان الذى يهرول فيه استحباباً .

ومتى فرغ من سعى العمرة المتمتع بها إلى الحجّ وهو هذا السعى قصر ، فإذا قصر أحلّ من كلّ شيء أحرم منه من النساء والطيب وغير ذلك ممّا حرم عليه لأجل الإحرام لأنّه ليس فى العمرة المتمتع بها طواف النساء وأدنى التقصير أن يقصّ أظفاره أو شيئاً من شعره وإن كان يسيراً .

ولا يجوز له أن يحلق رأسه كلّه فإن فعله كان عليه دم شاة ، فإذا كان يوم التحرّ أمرّ .  
الموسى عل رأسه وجوباً حين يريد أن يحلق هذا إذا كان حلقه متعمّداً فإن كان حلقه

ناسيًا لم يكن عليه شيء، فإن حلق بعض رأسه لا كله فقد قصر أيضًا على ما ذكره شيخنا أبو جعفر الطوسي في مبسوطه وفي نهايته ما منع إلّا من حلق رأسه كله، فإن نسي التقصير حتى يهلّ بالحج فلا شيء عليه وقد روى: أنّ عليه دم شاة وقد تمتّ متعته، فإن تركه متعمدًا فقد بطلت متعته وصارت حجته مفردة على ما ذكره بعض أصحابنا المصنفين.

وروى في الأخبار والآذنى تقتضيه الأدلة وأصول المذهب: أنّه لا ينعقد إحرامه بحجّ لأنّه بعد في عمرته لم يتحلّل منها، وقد أجمعنا على أنّه لا يجوز إدخال الحجّ على العمرة ولا إدخال العمرة على الحجّ قبل فراغ مناسكهما. والأصلح يمرّ الموسى على رأسه استحبابًا لا وجوبًا يوم التحرّ وعند التقصير يأخذ من شعر لحيته أو حاجبه أو يقلّم أظفاره، وليس على النساء حلق وفرضهنّ التقصير في جميع المواضع.

ومن حلق رأسه في العمرة المتمتّع بها يجب عليه حلقه يوم التحرّ فإن لم ينبت شعره أمرّ الموسى على رأسه، ويستحبّ للمتمتّع إذا فرغ من متعته وقصر إلّا يلبس المخيط ويتشبه - بضم الهاء - بالحرمين بعد إحلاله قبل الإحرام بالحجّ.

ومتى جامع قبل التقصير كان عليه بدنة إن كان موسرًا وإن كان متوسطًا فبقرة وإن كان فقيرًا فشاة، ولا ينبغي للمتمتّع بالعمرة إلى الحجّ أن يخرج من مكّة قبل أن يقضى مناسكه كلّها إلّا لضرورة، فإن اضطرّ إلى الخروج خرج إلى حيث لا يفوته الحجّ ويخرج محرّمًا بالحجّ، فإن أمكنه الرجوع إلى مكّة وإلّا مضى إلى عرفات، فإن خرج بغير إحرام ثم عاد فإن كان عوده في الشهر الذي خرج فيه لم يضره أن يدخل مكّة بغير إحرام، وإن كان عوده إليها في غير ذلك الشهر دخلها محرّمًا بالعمرة إلى الحجّ وتكون العمرة الأخيرة هي التي يتمتّع بها إلى الحجّ.

ويجوز للمحرّم المتمتّع إذا دخل مكّة أن يطوف ويسعى ويقصر إذا علم أو غلب على ظنّه أنّه يقدر على إنشاء الإحرام بالحجّ بعده والخروج إلى عرفات والمشعر ولا يفوته شيء من ذلك سواء كان ذلك ودخوله إلى مكّة بعد الزوال يوم التروية أو ليلة عرفة أو يوم عرفة

## قبل زواله أو بعد زواله

على الصحيح والأظهر من أقوال أصحابنا لأن وقت الوقوف بعرفة للمضطر إلى طلوع الفجر من يوم التحر، وقال بعض أصحابنا وهو اختيار شيخنا المفيد: إذا زالت الشمس من يوم التروية ولم يكن أحل من عمرته فقد فاتته المتعة ولا يجوز له التحلل منها بل يبقى على إحرامه وتكون حجة مفردة.

والأول مذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي وقد دللنا على صحته وإن كانت قد وردت بذلك القول أخبار فهي أخبار آحاد لا يلتفت إليها ولا يعرج عليها لأنها لا توجب علماً ولا عملاً.

وإذا غلب على ظنه أنه يفوته ذلك أقام على إحرامه وجعلها حجة مفردة أي وقت كان ذلك على ما قدمناه، والأفضل إذا كان عليه زمان أن يطوف ويسعى ويقصر ويحل وينشئ الإحرام بالحج يوم التروية عند الزوال، فإن لم يلحق مكة إلا ليلة عرفة أو يوم عرفة جاز أيضاً أن يطوف ويسعى ويقصر ثم ينشئ الإحرام للحج على ما قدمناه.

وقال بعض أصحابنا في كتاب له: ينشئ الإحرام للحج ما بينه وبين الزوال من يوم عرفة فإذا زالت الشمس من يوم عرفة فقد فاتته العمرة وتكون حجة مفردة، هذا إذا غلب على ظنه أنه يلحق عرفات «على ما قلناه» وإن غلب على ظنه أنه لا يلحقها فلا يجوز له أن يحل بل يقيم على إحرامه «على ما قلناه» وهذا القول يقوله شيخنا أبو جعفر الطوسي أيضاً في نهايته ومبسوطه واستبصاره، والأول وما اخترناه مذهبه وقوله في جملة وعقوده وفي اقتصاده ومبسوطه في فصل في ذكر الإحرام بالحج، والقول الأول في فصل في السعي وأحكامه.

## باب الإحرام بالحج :

قد قلنا في الباب الأول: إن الأفضل أن يحرم بالحج يوم التروية ويكون ذلك عند الزوال بعد أن يصلي فريضة الظهر، فإن لم يتمكن من ذلك في هذا الوقت جاز أن يحرم بقيّة نهاره أو أي وقت شاء بعد أن يعلم أو يغلب على ظنه أنه يلحق عرفات في وقتها وقد بينّا أن وقت عرفات ممتد إلى طلوع الفجر من يوم التحر على ما أسلفنا القول فيه

وشرحناه، وينبغي له أن يفعل عند هذا الإحرام جميع ما فعله عند الإحرام الأول من الغسل والتنظيف وإزالة الشعر عن جسده وأخذ شيء من شاربته وتقليم أظفاره وغير ذلك، ثم يلبس ثوبى إحرامه ويدخل المسجد حافياً عليه السكينة والوقار، ويصلى ركعتين عند المقام أو فى الجبجر، وإن صلى ست ركعات للإحرام كان أفضل، وإن صلى فريضة الظهر ثم أحرم فى دبرها كان أفضل، ويصلى ركعات الإحرام قبل الفريضة ثم يصلى الفريضة ويحرم فى دبرها.

وأفضل المواضع التى يحرم منها المسجد الحرام وفى المسجد من عند المقام، ومن أحرم من غير المسجد كان أيضاً جائزاً لأن ميقاته مكة جميعها لا يجوز له أن يحرم من غيرها، فإن أحرم من غيرها وجب عليه الرجوع إليها والإحرام منها، ويحرم بالحج مفرداً ويدعو بالدعاء كما كان يدعو عند الإحرام الأول إلا أنه يذكر الحج مفرداً لأن عمرته قد مضت، فإن كان ماشياً جهر بالتلبية من موضعه الذى عقد الإحرام فيه وإن كان راكباً لبى إذا نهض به بعيره، فإذا انتهى إلى الرّدم وأشرف على الأبطح رفع صوته بالتلبية، ثم ليخرج إلى منى ويكون على تلبيته إلى زوال الشمس من يوم عرفة، فإذا زالت قطع التلبية.

ومن سها فى حال الإحرام بالحج فأحرم بالعمرة عمل على أنه أحرم بالحج وليس عليه شيء، وإذا أحرم بالحج لا ينبغي له أن يطوف بالبيت إلى أن يرجع من منى، فإن سها فطاف بالبيت لم ينتقض إحرامه سواء جدد التلبية أو لم يجددها،

وقال شيخنا أبو جعفر فى نهايته: غير أنه يعقده بتجديد التلبية. قال محمد بن إدريس: إحرامه منعقد لم ينتقض فلا حاجة به إلى انعقاد المنعقد.

ومن نسى الإحرام بالحج إلى أن يحصل بعرفات جدد الإحرام بها وليس عليه شيء، فإن لم يذكر حتى يرجع إلى بلده فإن كان قد قضى مناسكه كلها لم يكن عليه شيء

على ما ذكره شيخنا أبو جعفر فى نهايته، وقال فى مسوطه: أما التية فهى ركن فى الأنواع الثلاثة من تركها فلا حج له عامداً كان أو ناسياً إذا كان من أهل التية، ثم قال بعد ذلك: وعلى هذا إذا فقد التية لكونه سكران، هذا آخر كلامه رحمه الله.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: الذي يقتضيه أصول المذهب ما ذهب إليه في مبسوطه لقوله تعالى: وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَثِمَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى، وقول الرسول عليه السلام: الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى، وهذا الخبر مجمع عليه وبهذا أفتى وعليه أعمل فلا يرجع عن الأدلة بأخبار الآحاد إن وجدت.

### باب نزول منى :

يستحب لمن أراد الخروج إلى منى ألا يخرج من مكة حتى يصلى الظهر يوم التروية بها ثم يخرج إلى منى إلا الإمام خاصة فإن عليه أن يصلى الظهر والعصر يوم التروية بمنى ويقسم بها إلى طلوع الشمس استحباباً لا إيجاباً من يوم عرفة ثم يغدو إلى عرفات ، فإن اضطر الإنسان إلى الخروج بأن يكون عليلاً يخاف ألا يلحق أو يكون شيخاً كبيراً أو يخاف الزحام جاز له أن يتعجل قبل أن يصلى الظهر.

فإذا توجه إلى منى فليقل :

اَللّٰهُمَّ اِنَّا كَ اَرْجُوْا اِيَّاكَ اَذْعُوْا فَبَلِّغْنِيْ اَمَلِيْ وَاُصْلِحْ لِيْ عَمَلِيْ.

فإذا نزل منى فليقل :

اَللّٰهُمَّ هٰذِهِ مَنًى وَهِيَ مِمَّا مَتَنَّتْ بِهٖ عَلَيْنَا مِنْ اَلْمَنَاسِكِ فَاسْأَلُكَ اَنْ تَمُرَّ عَلَيَّ بِمَا مَتَنَّتْ بِهٖ عَلَيَّ اَوْلِيَائِكَ فَاِنَّمَا اَنَا عَبْدُكَ وَفِي قَبْضَتِكَ.

ونزول منى عند توجهه إلى عرفات والمبيت بها ليلة عرفة مندوب غير واجب وحدها من العقبة إلى وادي محسر «بكسر السين وتشديدها» .

### باب الغدو إلى عرفات :

يستحب للإمام أن لا يخرج من منى إلا بعد طلوع الشمس من يوم عرفة ، ومن عدا الإمام يجوز له الخروج بعد أن يصلى الفجر ويوسع له أيضاً إلى طلوع الشمس ويكره له أن يجوز وادي محسر إلا بعد طلوع الشمس .

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : ولا يجوز له أن يجوز وادي محسر إلا بعد طلوع الشمس

## السرائر

وذلك على تغليظ الكراهة دون الخطر ، وقال أيضاً : ومن اضطرَّ إلى الخروج قبل طلوع  
الفجر جاز له أن يخرج ويصلى في الطريق ومع الاختيار دون الاضطرار يكون مكروهاً  
لا محظوراً لأننا قد بينّا أن المبيت بها سنة مندوب إليها دون فريضة واجبة محظور تركها .

فإذا توجه إلى عرفات فليقل :

اَللّٰهُمَّ اِنَّا كَ صَمَدٌ وَاِنَّا كَ اَعْتَمَدُ وَوَجْهَكَ اَرَدْتُ اَسْأَلُكَ اَنْ تُبَارِكَ لِيْ فِي  
رِخْلَيْتِيْ وَاَنْ تُقْضِيَ لِيْ حَاجَتِيْ وَاَنْ تَجْعَلَ لِيْ مِمَّنْ تُبَاهِيْ بِهٖ اَلْيَوْمَ مَنْ هُوَ اَفْضَلُ مِنِّيْ .  
ويستحب أن يكون على تكرار تلييته على ما ذكرناه إلى زوال الشمس فإذا زالت  
اغتسل وصلى الظهر والعصر جميعاً يجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين لأجل البقعة ، ثم  
يقف بالموقف ويدعو لنفسه ولوالديه وإخوانه المؤمنين ، والأدعية في ذلك كثيرة لا تحصى  
من أرادها رجع إليها في كتب المناسك والعبادات لم نوردناها ههنا خوفاً الإطالة .  
ويستحب أن يضرب الإنسان خيابه بئيرة

بفتح التون وكسر الميم وهى بطن غُرْنَة بضم العين وفتح الزاء والتون.  
دون الموقف ودون الجبل اقتداءً بالرّسول عليه السّلام لأنه عليه السّلام ضرب خباه  
وقبته هناك ثم أتى الموقف ،

وحذّ عرفه من بطن غُرْنَة وثبّتة بفتح الشاء وتشديد الياء وبئيرة إلى ذى المجاز .  
ولا يرتفع إلى الجبل إلّا عند الصّورة إلى ذلك ، ويكون وقوفه على السهل ، ولا يترك  
خللاً إن وجده إلّا سده بنفسه ورحله ، ولا يجوز الوقوف تحت الأراك ولا في نيرة ولا  
ثوبة ولا غُرْنَة ولا ذى المجاز فإنّ هذه المواضع ليست من عرفات فمن وقف بها فلا حجّ  
له ، ولا بأس بالتزول فيها غير أنّه إذا أراد الوقوف بعد الزوال جاء إلى الموقف فوقف  
هناك ، والوقوف بميسرة الجبل أفضل من غيره وليس ذلك بواجب بل الواجب الوقوف  
بسفح الجبل ولو قليلاً بعد الزوال .

وأما الدّعاء والصّلاة في ذلك الموضع فمندوب غير واجب إنّما الواجب الوقوف ولو  
قليلاً فحسب ،

وقال شيخنا في مسائل خلافه ومبسوطه : إنّ وقت الوقوف بعرفة من الزوال يوم عرفة إلى

طلوع الفجر يوم العيد. والصحيح أن وقتها من الزوال إلى غروب الشمس من يوم عرفة لأنه لا خلاف في ذلك وما ذكره في الكتابين مذهب بعض المخالفين.

### باب الإفاضة من عرفات والوقوف بالمشر الحرام ونزول منى :

إذا غرب الشمس من يوم عرفة فليفيض الحاج من عرفات إلى المزدلفة، وإن أفاض بعد غروب الشمس لم يكن عليه إثم إذا أدرك المشر الحرام في وقته، ووقته من طلوع الفجر من يوم التحر إلى طلوع الشمس من ذلك اليوم، وذهب شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه إلى أن وقت المشر ليلة العيد وهو مذهب المخالفين، والأول هو المذهب وهو اختياره في نهايته.

ولا يجوز الإفاضة قبل غيبوبة الشمس فمن أفاض قبل مغيبها متعمداً كان عليه بدنة، فإن عاد إليها قبل مغيبها ثم أفاض عند مغيبها لم يكن عليه كفارة، والبدنة ينحرها يوم التحر بمئى فإن لم يقدر على البدنة صام ثمانية عشر يوماً إما في الطريق أو إذا رجع إلى أهله، وإن كانت إفاضته قبل مغيب الشمس على طريق السهو أو يكون جاهلاً بأن ذلك لا يجوز لم يكن عليه شيء، فإذا أراد أن يفيض فيستحب له أن يقول :

اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ هَذَا الْمَوْفِقِ وَأَرْزُقْنِيهِ أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنِي وَأَقْلِبْنِي الْيَوْمَ مُفْلِحًا مُنْجِحًا مُسْتَجَابًا لِي مَرْحُومًا مَغْفُورًا بِأَفْضَلِ مَا يَثْقِيلُ بِهِ الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ وَفْدِكَ عَلَيَّكَ وَأَعْطِنِي أَفْضَلَ مَا أَعْطَيْتَ أَحَدًا مِنْهُمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالْبَرَكَاتِ وَالرَّحْمَةِ وَالرَّضْوَانِ وَالْمَغْفِرَةِ وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْ مَالٍ أَوْ أَهْلٍ أَوْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ وَبَارِكْ لَهُمْ فِيَّ.

واقصد في السير وسر سيرا جيلاً فإذا بلغت إلى الكثيب الأحمر عن يمين الطريق

فقل :

اللَّهُمَّ أَرْحَمْ مَوْفِقِي وَزِدْ فِي عَمَلِي وَسَلِّمْ لِي دِينِي وَتَقَبَّلْ مَنَاسِكِي .

ويستحب أن لا يُصلّى المغرب والعشاء الآخرة إلا بالمزدلفة وإن ذهب من الليل

ربعه أو ثلثه.

ويستحب له أن يجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ليلة التَّحَرُّ بأذان واحد وإقامتين، وحَدِّ الجمع أن لا يصلى بينهما نوافل، فإن فصل بين الفرضين بالتوافل لم يكن مأثومًا غير أنَّ الأفضل ما قدَّمناه، وحَدِّ المشعر الحرام ما بين المأزَمين بكسر الزَّاء إلى الحياض وإلى وادى محسَّر فلا ينبغي أن يقف الإنسان إلَّا فيما بين ذلك، فإن ضاق عليه الموضع جاز له أن يرتفع إلى الجبل، فإذا أصبح يوم التَّحَرُّ صلى فريضة الغداة ووقف للدَّعاء وليحمد الله تعالى وليشئ عليه وليذكر من آلائه وحسن بلائه ما قدر عليه ويصلى على النَّبِيِّ صلى الله عليه وعلى آله.

ويستحب للصَّرورة وهو الذي لم يحجَّ إلَّا تلك السَّنة أن يطأ المشعر برجله وإن كان الوقوف واجبًا عليه وركنًا من أركان الحجِّ عندنا من تركه متعمدًا فلا حجَّ له، وأدناه ما يقف بعد طلوع الفجر إمَّا قبل صلاة الغداة أو بعدها بعد أن يكون قد طلع الفجر الثاني ولو قليلًا، والدَّعاء وملازمة الموضع إلى طلوع الشَّمس مندوب غير واجب، وإذا طلعت الشَّمس رجع إلى منى ورجوعه الآن إلى منى واجب لأنَّ عليه بها يوم التَّحَرُّ ثلاثة مناسك مفروضة، ويكره له أن يجوز وادى محسَّر إلَّا بعد طلوع الشَّمس.

ولا يجوز الخروج من المشعر الحرام قبل طلوع الفجر للمختار فإن خرج قبل طلوعه متعمدًا فلا حجَّ له،

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: كان عليه دم شاة، والصَّحيح الأوَّل، وما ذكره رحمه الله خبر واحد أورده إيرادًا لا اعتقادًا، والذي يدلُّ على صحَّة ما قلناه أنَّ الوقوف بالمشعر الحرام في وقته ركن من أركان الحجِّ بغير خلاف بيننا، ولا خلاف أنَّه من أخلَّ بركن من أركان الحجِّ متعمدًا بطل حجُّه.

فإن كان خروجه ساهيًا أو ناسيًا لم يكن عليه شيء، وقد رُخص للمرأة والرجل الذي يخاف على نفسه أن يفيضًا إلى منى قبل طلوع الفجر، فإذا بلغ وادى محسَّر فليهرول فيه حتى يقطعه وذلك على طريق الاستحباب فإن كان راكبًا حرَّك مركوبه.

ويستحب له أن يأخذ حصي الجمار من المشعر الحرام ليلة التَّحَرُّ وإن أخذه من منى ومن سائر الحرم كان أيضًا جائزًا سوى المسجد الحرام ومسجد الخيف ومن حصي

الجمار ، ولا يجوز أخذ الحصى من غير الحرم ولا يجوز أن يرمى الجمار إلا بالحصى فحسب .

وقال شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه : لا يجوز الرمي إلا بالحجر وما كان من جنسه من البرام والجوهر وأنواع الحجارة ، ولا يجوز بغيره كالمدر والآجر والكحل والزرنج والملح وغير ذلك من الذهب والفضة . إلى ههنا آخر كلامه وما ذكرناه هو الصحيح لأنه لا خلاف في إجزائه وبراءة للذمة معه وما عدا الحصى فيه الخلاف .

وروى عنه عليه السلام أنه قال : غداة جمع ، وألقط حصيات من حصى الخذف فلما وضعهن في يده قال : بأمثال هؤلاء فارموا بأمثال هؤلاء فارموا ومثل الحصى حصى .

وروى أنه قال عليه السلام لما هبط مكان محسر : أيها الناس عليكم بحصى الخذف . وقد رجع شيخنا أبو جعفر في جملة وعقوده عما ذكره في مسائل خلافه ، فقال : لا يجزىء غير الحصاة .

ويكره أن تكون صمًا ويستحب أن تكون برشًا ويستحب أن يكون قدرها مثل الأنملة منقطة كحلية ويكره أن يكسر من الحصى شيء بل يلتقط بعدد ما يحتاج الإنسان إليه ، ويستحب أن لا ترمى إلا على طهر فإن رُميت على غير طهر لم يكن عليه شيء ، فإذا رماها فإنه يجب أن يرميها خذفًا

والخذف عند أهل اللسان رمي الحجر بأطراف الأصابع ، هكذا ذكره الجوهرى في كتاب الصحاح .

يضع كل حصاة منها على بطن إبهامه ويدفعها بظفر السبابة و يرميها من بطن الوادى . وينبغي أن يرمى يوم التحر جرة العقبة وهى التى إلى مكة أقرب بسبع حصيات يرميها من قبل وجهها وحدها ذلك اليوم فحسب ، ويستحب أن يكون بينه وبين الجمرة قدر عشرة أذرع إلى خمسة عشر ذراعًا ويقول حين يريد أن يرمى الحصى :  
 اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ حَصَيَاتِي فَأَخْصِيْنِي لِي وَأَرْفَعْنِي فِي عَمَلِي .  
 ويقول مع كل حصاة :

اللَّهُمَّ أَذْخِرْ عَنِّي الشَّيْطَانَ اللَّهُمَّ تَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ وَعَلَى سُنَّةِ نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَعَمَلًا مَقْبُولًا وَسَعْيًا مَشْكُورًا وَذَنْبًا

مَعْفُورًا .

ويجوز أن يرميها راكبًا وماشيًا والركوب أفضل لأن التبي عليه السلام رماها راكبًا ، ويكون مستقبلًا لها مستدبرًا للكعبة ، وإن رماها عن يسارها جاز .  
وجميع أفعال الحج يستحب أن يكون مستقبل القبلة من الوقوف بالموقفين ورمى الجمار إلّا رمى جرة العقبة يوم التحرّفحسب ، ولا يأخذ الحصى من المواضع التي تكون فيها نجاسة فإن أخذها وغسلها أجزأه ، وإن لم يغسلها ترك الأفضل وأجزأه لأن الاسم يتناولها .

### باب الذّيح :

الهدى واجب على المتمتع بالعمرة إلى الحج وإن كان قارئًا ذبح هديه الذي ساقه ، وإن كان مفردًا لم يكن عليه شيء ، فإن تطفّع بالأضحية كان له فضل كبير ، ومن وجب عليه الهدى فلم يقدر عليه

قال بعض أصحابنا : فإن كان معه ثمنه خلّفه عند من يثق به يشتري له هديًا يُذبح عنه في العام المقبل في ذى الحجة فإن أصابه في مدة مقامه بمكة إلى انقضاء ذى الحجة جاز له أن يشتريه ويذبحه وإن لم يصبه فعلى ما ذكرناه .

فإن لم يقدر على الهدى ولا على ثمنه وجب عليه صيام عشرة أيّام ،

والأظهر الأصح أنه إذا لم يجد الهدى ووجد ثمنه لا يلزمه أن يخلّفه بل الواجب عليه إذا عدم الهدى الصوم سواء وجد وجد الثمن أو لم يجد لأن الله سبحانه لم ينقلنا عند عدم الهدى إلّا إلى الصوم ولم يجعل بينهما واسطة ، فمن نقلنا إلى ما لم ينقلنا الله إليه يحتاج إلى دليل شرعي ، وإلى ما اخترناه يذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في جملة وعقوده في فصل في نزول منى وقضاء المناسك بها قال : فهذه المتمتع فرض مع القدرة ومع العجز فالصوم بدل منه ، هذا آخر كلامه .

والصوم ثلاثة أيّام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، فالثلاثة الأيّام : يوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، فإن فات صوم هذه الأيّام صام يوم الحصة وهو : يوم النفر ويومان بعده متواليات ،

وسمى يوم التفر الثاني يوم الحصة لأنه يستحب لمن نفر في التفر الثاني التحصيب، ولا يستحب لمن نفر في التفر الأول التحصيب وهو نزول المحصب وهو ما بين العقبة وبين مكة وهي أرض ذات حصي صغار مستوية بطحاء إذا رحل من منى حصل فيها يستحب له النزول هناك اقتداءً بالرسول عليه السلام لأنه نزل هناك ونفذ عائشة مع أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التثعيم فأحرمت بالعمرة المفردة وجاءت إلى مكة طافت وسعت وقصّرت وفرغت من مناسكها جميعاً، ثم جاءت إلى الرسول عليه السلام فرحل قاصداً إلى المدينة.

فإن فاتته ذلك أيضاً صامه في بقية ذى الحجة فإن أهل الحرم ولم يكن صام واجب عليه دم شاة واستقر في ذمته وليس له صوم، فإن مات من وجب عليه الهدى ولم يكن صام الثلاثة الأيام مع القدرة عليها والتّمكّن من الصّيام صام عنه وليه الثلاثة الأيام، فأما السبعة الأيام

فقد قال بعض أصحابنا: لا يلزم الولي قضاء السبعة، والأولى عندي والأحوط أنه يلزم الولي القضاء عنه إذا تمكّن من وجبت عليه من صيامه ولم يفعل لأن الإجماع منعقد على أن الولي يلزمه أن يقضى عن من هو ولي له ما فاتته من صيام تمكّن منه فلم يصمه وهذا الصيام من جملة ذلك وداخل تحته.

فإذا صام الثلاثة الأيام ورجع إلى أهله صام السبعة الأيام ولا يجوز له أن يصومهم في السفر ولا قبل رجوعه إلى أهله، فإن جاور بمكة انتظر مدة وصول أهل بلده إلى بلده إن كان وصولهم في أقل من شهر، فإن كان أكثر من شهر انتظر شهراً ولو كان من أبعد بُعد ثم صام بعد ذلك السبعة الأيام.

ومن فاتته صوم يوم قبل التّروية صام يوم التّروية ويوم عرفة ثم صام يوماً آخر بعد أيام التشريق ولا يجوز له أن يصوم أيام التشريق فإن فاتته صوم يوم التّروية فلا يصم يوم عرفة بل يصوم الثلاثة الأيام بعد انقضاء أيام التشريق متتابعات،

وقد رويت رخصة في تقديم صوم الثلاثة الأيام من أول العشر والأحوط الأول. فإن قيل: كيف يصام بدل الهدى قبل وجوب الهدى لأن الهدى ما يجب ذبحه إلا يوم التحريم ولا يجوز قبله؟

قلنا : إذا أحرم بالحج متمتعاً وجب عليه الدم ويستقر في ذمته ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال عطاء : لا يجب حتى يقف بعرفة ، وقال مالك : لا يجب حتى يرمى جرة العقبة ، دليلنا قوله تعالى : **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** ، فجعل تعالى الحج غاية لوجوب الهدى فالغاية وجود أول الحج دون إكماله يدل عليه قوله تعالى : **ثُمَّ أَتَمُّوا أَلَصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ، كانت الغاية دخول أول الليل دون إكماله كله ، وإجماع أصحابنا أيضاً منقاد على ذلك إلا أنهم أجمعوا على أنه لا يجوز الصيام إلا يوماً قبل التروية ويوم التروية وعرفة وقبل ذلك لا يجوز ولولا إجماعهم لجاز ذلك لعموم الآية .

وصيام هذه الأيام يجوز سواء أحرم بالحج أو لم يحرم

ولأجل الإجماع من أصحابنا أيضاً وإلا فما كان يجوز الصيام إلا بعد إحرام الحج لأنه قال تعالى : **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ** ، فجعل الحج غاية لوجوب الهدى فإذا لم يحرم ما وجدت الغاية بل الإجماع مخصص لذلك ، ويمكن أن يقال : العمرة المتمتع بها إلى الحج حج وحكمها حكم الحج لأنها لا تنعقد الإحرام بها إلا في أشهر الحج ، فعلى هذا إذا أحرم بها فقد وجد أول الحج إذا تلبس بالصوم ثم وجد الهدى لم يجب عليه أن يعود إليه وله المضى فيه وله الرجوع إلى الهدى بل هو الأفضل .

ومن لم يصم الثلاثة الأيام وخرج عقيب أيام التشريق صامها في الطريق ، فإن لم يتمكن صامهن مع السبعة الأيام إذا رجع إلى أهله إذا كان ذلك قبل أن يهل المحرم ، فإن أهل المحرم استقر في ذمته الدم على ما يتناه ، ولا بأس بتفريق صوم السبعة الأيام . والمتمتع إذا كان مملوكاً وحج بإذن مولاه كان فرضه الصيام ، فإن أعتق العبد قبل انقضاء الوقوف بالمشرع الحرام كان عليه الهدى ولم يجزه الصوم مع الإمكان ، فإن لم يقدر عليه كان حكمه حكم الأحرار في الأصل على ما فصلناه ، والصوم بعد أيام التشريق يكون أداءً لا قضاءً لأن وقته باق ، وإذا أحرم بالحج ولم يكن صام ثم وجد الهدى لم يجز له الصوم ، فإن مات وجب أن يشتري الهدى من تركته من أصل المال لأنه دين عليه .

ولا يجوز أن يذبح الهدى الواجب في الحج والعمرة المتمتع بها إلى الحج إلا بمنى يوم النحر أو بعده فإن ذبح بكة أو بغير منى لم يجزه ، وما ليس بواجب جاز ذبحه أو نحره

بمكة، وإذا ساق هدياً في الحج فلا يذبحه أيضاً إلا بمنى فإن ساقه في العمرة المبتولة نحره بمكة قبالة الكعبة بالموضع المعروف بالحزورة.

وأَيَّامُ التَّحَرُّمِ بِنِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ: يومَ التَّحَرُّمِ وثلاثةَ بعده، وفي غيرها من البلدان ثلاثة أَيَّامٍ: يومَ التَّحَرُّمِ ويومان بعده، هذا في التَّطَوُّعِ، فأما هدى المتعة فإنه يجوز ذبحه طول ذى الحجة إلا أنه يكون بعد انقضاء هذه الأَيَّامِ قضاءً.

هكذا قال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه والأوّل عندى ألا يكون قضاءً لأنّ ذى الحجة بطوله من أشهر الحجّ ووقت للذّبح الواجب فالوقت ما خرج فلا يكون قضاءً لأنّ القضاء ما كان له وقت ففات، والتطوّع قد مضى وقته ولا قضاء فيها. ولا يجوز في الهدى الواجب إلا واحد عن واحد مع الاختيار ومع الضّرورة والعدم فالصّيام،

وقال بعض أصحابنا: ويجوز عند الضّرورة الواحد من الهدى عن خمسة وعن سبعة وعن سبعين، وإلى هذا القول يذهب شيخنا أبو جعفر في نهايته وجملة وعقوده ومبسوطه، وإلى القول الأوّل يذهب في مسائل خلافه في الجزء الأوّل وفي الجزء الثالث وهو الأظهر الأصحّ الذى يعضده ظاهر التنزيل ولا يلتفت إلى أخبار آحاد إن صحّت كان لها وجه وهو فى الهدى المتطوّع به، فأما ما ذكره شيخنا أبو جعفر فى الجزء الأوّل من مسائل خلافه فإنه قال مسألة: يجوز إشراك سبعة فى بدنه واحدة أو بقرة واحدة إذا كانوا مفترضين وكانوا أهل خوان واحد سواء كانوا متمتعين أو قارنين، ثمّ قال: وقال مالك: لا يجوز الاشتراك إلا فى موضع واحد وهو إذا كانوا متطوعين، وقد روى ذلك أصحابنا.

يقول شيخنا أبو جعفر أيضاً قال: وهو الأحوط، وقال فى الجزء الثالث من مسائل الخلاف: الهدى الواجب لا يجزىء إلا واحد عن واحد وإن كان تطوّعاً يجوز عن سبعة إذا كانوا أهل بيت واحد وإن كانوا من أهل بيوت شتى لا يجزىء، وبه قال مالك، وقال الشافعى: يجوز للسبعة أن يشتركوا فى بدنة أو بقرة فى الضحايا والهدايا سواء كانوا مفترضين عن نذر أو هدى الحجّ أو متطوعين، ثمّ قال: دليلنا إجماع الفرق وأخبارهم وطريقة الإحتياط.

ولا يجوز فى الهدى ولا الأضحية العرجاء البتين عرجها ولا العوراء البتين عورها ولا

العجفاء ولا الخزماء ولا الجذءاء وهى المقطوعة الأذن، ولا العضباء وهى المكسورة القرن فإن كان القرن الداخلى صحيحاً لم يكن به بأس فإن كان ما ظهر منه مقطوعاً فلا بأس به وإن كانت أذنه مشقوقة أو مثقوبة إذا لم يكن قطع منها شئ، ومن اشترى هدياً على أنه تام فوجده ناقصاً لم يجزىء عنه إذا كان واجباً فإن كان تطوعاً لم يكن به بأس، ولا يجوز الهدى إذا كان خصياً ولا التضحية به فإن كان موجوعاً لم يكن به بأس وهو أفضل من الشاة والشاة أفضل من الخصى.

وأفضل الهدى البدن فمن لم يجد فمن البقر فإن لم يجد ففحلاً من الضأن ينظر فى سواد ويمشى فى سواد ويبرك فى سواد،

والمراد بذلك أن تكون هذه المواضع سوداء، وقال أهل التأويل: معنى ذلك أن من عظمه وشحمه ينظر فى فء شحمه ويمشى فى فء شحمه ويبرك فى ظل شحمه، والأول هو الظاهر.

فإن لم يجد فتيس من المعز، فإن لم يجد إلا شاة كان جائزاً.

وأفضل ما يكون من البدن والبقر ذوات الأرحام ومن الغنم الفحولة، ولا يجوز من الإبل إلا الشنى فما فوقه وهو الذى تم له خمس سنين ودخل فى السادسة، وكذلك من البقر لا يجوز إلا الشنى وهو الذى تمت له سنة ودخل فى الثانية، ويجزىء من الضأن الجذع لسنته والجذع ما كان له سبعة أشهر.

وينبغى أن يكون الهدى سميناً، فإن اشتراه على أنه سمين فخرج مهزولاً أجزأ عنه، وإن اشتراه على أنه مهزول فخرج سميناً كان مجزئاً أيضاً، وإن اشتراه على أنه مهزول وخرج كذلك لم يجزىء عنه - وحده الهزال على ما روى فى الأخبار أن لا يكون على كليتيه شئ من الشحم - وإذا لم يجد على هذه الصفة اشترى ما تيسر له.

وأما عيوب الهدى فضربان: أحدهما يمنع الإجزاء والثانى يُكره وإن أجزأ. فالذى يمنع الإجزاء ما روى البراء بن عازب عن النبى عليه السلام فى حديثه: العوراء البين عورها والمریضة البین مرضها والعرجاء البین عرجها والكسير الذى لا ينقى.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: معنى لا ينقى - بالتون والقاف - أى الذى لا ينقى له لأن

الثَّقَى - بالتون المكسورة والقاف المسكنة - المخ.

والعضباء لا تجزىء وهى التى انكسر قرنهما الداخلى والظاهر ولا يجزىء الحصى والموجوء وهو المدقوق الحصى ، وما عدا ذلك فمكروه إلا أن يكون ناقص الحلقة أو قطع قاطع من خلخته إلا ما كان وسيماً فلا بأس بذلك ما لم يبين منها ويُثبِتُ الحلقة لما رواه على عن الرسول عليه السلام : من أمره أن يستشرف العين والأذن.

قال محمد بن إدريس : يستشرف يقال : استشرفت الشيء إذا رفعت بصرك تنظر إليه وبسطت كفك فوق حاجبك كالأذى يستظل من الشمس ، ومنه قول ابن مطير :

فَيَا عَجَبًا لِلنَّاسِ يَسْتَشْرِفُونَنِي كَأَن لَمْ يَرَوْا مِثْلِي مُجِبًّا وَلَا قَبِيلِي

ويستحب أن لا يشتري إلا ما قد عرف به وهو أن يكون أحضر عرفات وذلك على الاستحباب دون الفرض والإيجاب لأنه لو لم يحضر عرفات أجزأه سواء أخبر أنه قد عرف به أو لم يخبر ، ومن اشترى هديه فهلك أو ضل أو سرق فإن كان واجباً فى الذمة وجب أن يقيم بدله وإن كان تطوعاً فلا شيء عليه .

ولا يجوز الأكل من الهدى المنذور ولا الكفارات ، فأما هدى المتمتع والقارن فالواجب أن يأكل منه ولو قليلاً ويتصدق على القانع والمعتز ولو قليلاً لقوله تعالى : فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ، والأمر عندنا يقتضى الوجوب والفور دون التراخي ، فأما الأضحية فالمستحب أن يأكل ثلثها ويتصدق على القانع والمعتز بثلثها ويهدى إلى أصدقائه ثلثها على ما رواه أصحابنا .

ومن اشترى هدياً وذبحه فاستعرفه رجل وذكر أنه هديه ضل عنه وأقام بذلك بينة كان له لحمه والغرم ما بين قيمته حياً ومذبوحاً ولا يجزىء عن واحد منهما . وإذا نتج الهدى المعين كان حكم ولده حكمه فى وجوب نحره أو ذبحه ، ولا بأس بركوبه وشرب لبنه ما لم يضربه وبولده .

وإذا أراد نحر البدنة نحرها وهى قائمة من قبل اليمين ويربط يديها ما بين الخفت إلى الركبة ويطعن - بضم العين - فى لبثها ، ويستحب أن يتولى التحر أو الذبح بنفسه فإن لم يَقْوَ عليه أو لا يحسنه جعل يده مع يد الذابح فإن استتاب فيه كان جائزاً ، ويسمى الله

تعالى ويقول: وَجَّهْتُ وَجْهِيَ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثم يقول: اَللّٰهُمَّ مِثْكَ وَلَكَ بِسْمِ اَللّٰهِ وَاللّٰهُ اَكْبَرُ، وذكر الله هو الواجب والباقي مندوب، ومن أخطأ في الذبيحة فذكر غير صاحبها أجزأت عنه بالتية، وينبغي أن يبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق وفي العقيقة بالحلق قبل الذبح، فإن قدم الحلق على الذبح ناسياً أو متعمداً لم يكن عليه شيء، ولا يجوز أن يحلق رأسه ولا أن يزور البيت إلا بعد الذبح وأن يبلغ الهدى محله وهو أن يحصل في رحله ومتى حلق قبل أن يحصل الهدى في رحله لم يكن عليه شيء.

ومن وجب عليه بدنة في نذر أو كفارة ولم يجدها كان عليه سبع شياة، والصبي إذا حُجَّ به متمتعاً وجب على وليه أن يذبح عنه من مال الولي دون مال الصبي، ومن لم يتمكن من شراء الهدى إلا ببيع بعض ثيابه التي يتجمل بها لم يلزمه ذلك وأجزأه الصوم، ومن نذر أن ينحر بدنة فإن سمي الموضع الذي ينحرف فيه فعليه الوفاء به وإن لم يسم الموضع لا يجوز له أن ينحرها إلا بفناء الكعبة.

الهدى على ثلاثة أضرب: تطوع، ونذر شيء بعينه ابتداءً، وتعيين هدى واجب في ذمته.

فإن كان تطوعاً مثل إن خرج حاجاً أو معتمراً فساق معه هدياً بنية أنه ينحرف في منى أو بمكة من غير أن يشعره أو يقلده فهذا على ملكه يتصرف فيه كيف شاء من بيع وهبة وله ولده وشرب لبنه وإن هلك فلا شيء عليه.

الثاني: هدى أوجبه بالتذر ابتداءً بعينه مثل إن قال: الله على أن أهدي هذه الشاة أو هذه البقرة أو هذه الناقة، فإذا قال هذا زال ملكه عنها وانقطع تصرفه في حق نفسه فيها وهي أمانة للمساكين في يده وعليه أن يسوقها إلى المنحر، فإن وصل نحر وإن عطب في الطريق نحره حيث عطب وجعل عليه علامة من كتاب وغيره على ما روى ليُعرف أنه هدى للمساكين فإذا وجدها المساكين حل لهم التصرف فيها، وإن هلك فلا شيء عليه، فإن نتجت هذه الناقة ساق معها ولدها وهي والولد للمساكين.

الثالث: ما وجب في ذمته عن نذر أو ارتكاب محذور كاللباس والطيب والفسوق والصيد أو مثل دم المتعة، فمتى ما عيَّنه في هدى بعينه تعيَّن فيه فإذا عيَّنه زال ملكه عنه

وانقطع تصرفه فيه وعليه أن يسوقه إلى المنحر، فإن وصل نحره وأجزأه، وإن عطب في الطريق أو هلك سقط التعيين وكان عليه إخراج الذى في ذمته.

فكل هدى كان نذرًا أو كفارة مطلقًا كان أو معينًا لا يجوز الأكل منه، وما كان تطوعًا أو هدى التمتع جاز الأكل منه، ويستحب ألا يأخذ الإنسان شيئًا من جلود الهدايا والضحايا بل يتصدق بها كلها ويكره أن يعطيها الجزار، ومن لم يجد الأضحية جاز له أن يتصدق بثمنها، فإن اختلفت أثمانها نظر إلى الثمن الأول والثاني والثالث وجمعها ثم يتصدق بثلاثها، ويكره للإنسان أن يضحي بكبش قد تولى تربيته.

### باب الحلق والتقصير:

يستحب للإنسان أن يحلق رأسه بعد الذبح وهو مختير بين الحلق والتقصير سواء كان ضرورة أو لم يكن، لبّد شعره أو لم يلبّده، وتلبيد الشعر في الإحرام أن يأخذ عسلًا أو صمغًا ويجعله في رأسه لثلاً يقمل أو يتسخ،

وقال بعض أصحابنا: الضرورة لا يجزئه إلا الحلق وكذلك من لبّد شعره وإن لم يكن ضرورة إلا أن الحلق أفضل، والأول مذهب شيخنا أبي جعفر في الجمل والعقود والثاني ذكره في نهايته وهو مذهب شيخنا المفيد، والصحيح الأول وهو الأظهر بين أصحابنا وبعضه قوله تعالى: لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ.

ومن ترك الحلق عامدًا أو التقصير إلى أن يزور البيت كان عليه دم شاة، وإن فعله ناسيًا لم يكن عليه شيء وكان عيه إعادة الطواف.

ومن رحل من منى قبل الحلق فليرجع إليها ولا يحلق رأسه إلا بها مع القدرة، فإن لم يتمكن من الرجوع إليها فليحلق رأسه مكانه ويردّ شعره إليها ويدفنه هناك، فإن لم يتمكن من ردّ الشعر لم يكن عليه شيء، والمرأة ليس عليها حلق بل الواجب عليها التقصير، وإذا أراد أن يحلق فالمستحب أن يبدأ بناصيته من القرن الأيمن ويحلق إلى العظمين ويقول إذا حلق: اَللّٰهُمَّ اَعْطِنِيْ بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورًا يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ، وإذا حلق رأسه



يكن عليه فائتة فإنه يبدأ أولاً بالصلاة، أو وجد الناس في الجماعة فإنه يدخل معهم فيها وكذلك إن خاف فوت صلاة الليل أو فوت ركعتي الفجر فإنه يبدأ بذلك أولاً، فإذا فرغ منه بدأ بالطواف.

فإذا شرع في الطواف ابتدأه من الحجر الأسود، والمستحب استلامه بجميع بدنه فإن لم يمكنه إلا ببعضه جاز ذلك فإن لم يقدر استلمه بيده فإن لم يقدر أشار إليه واستقبله وكبر وقال ما قاله حين طاف بالبيت طواف العمرة المتمتع بها وقد ذكرناه فيما مضى، ثم يطوف بالبيت أسبوعاً كما قدمنا وصفه إلا أنه ينوي بهذا الطواف طواف الحج، ويصلي عند المقام ركعتين، ثم يستحب له أن يرجع إلى الحجر الأسود فيقبله إن استطاع، ثم ليخرج إلى الصفا فيصنع عنده ما صنع يوم دخل مكة.

ثم يأتي المروة ويطوف بينهما سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة وجوباً، فإذا فعل ذلك فقد حلّ له كل شيء أحرم منه إلا النساء

هكذا ذكره شيخنا أبو جعفر وذهب في نهايته إليه إلا أنه رجع عنه في استبصاره وقال: إذا طاف طواف الحج فحسب حلّ له كل شيء إلا النساء، وإلى هذا يذهب السيد المرتضى في انتصاره، وهو الذي أعمل عليه وأفتى به.

وليس عليه ههنا بعد السعي حلق ولا تقصير، ثم ليرجع إلى البيت ويطوف به طواف النساء أسبوعاً ويصلي عند المقام ركعتين وجوباً وليس عليه سعي بعد طواف النساء لأن كل طواف واجب لا بدّ له من سعي واجب إلا طواف النساء لا سعي بعده، وكل إحرام لا بدّ له من طواف النساء لتحلّ له إلا إحرام العمرة المتمتع بها إلى الحج لا طواف نساء فيها وتحلّ من دونه.

واعلم أن طواف النساء فريضة في الحج وفي العمرة المبتولة وليس بواجب في العمرة التي يتمتع بها إلى الحج على ما قدمناه، فإن مات من وجب عليه طواف النساء كان على وليه القضاء عنه، وإن تركه وهو حي كان عليه قضاؤه فإن لم يتمكن من الرجوع إلى مكة جاز له أن يأمر من ينوب عنه فيه، فإذا طاف النائب عنه حلّت له النساء ولا تحلّ النساء إلا بعد العلم بأنه قد طاف عنه، وهو واجب على النساء والرجال والشيوخ،

والخصيان لا يجوز لهم تركه وإن لم يريدوا وطء النساء .

وإذا فرغ الإنسان من الطواف فليرجع إلى منى ولا يبيت ليالى التشريق إلّا بها ، فإن بات في غيرها كان عليه دم شاة .

وقد روى : أنه إن بات بمكة مشغلاً بالعبادة والطواف لم يكن عليه شيء وإن لم يكن مشغلاً بهما كان عليه ما ذكرناه ، والأول أظهر .

وإن خرج من منى بعد نصف الليل جاز له أن يبيت بغيرها غير أنه لا يدخل مكة إلّا بعد طلوع الفجر على ما روى في الأخبار ، وإن تمكّن إلّا يخرج منها إلّا بعد طلوع الفجر كان أفضل على تلك الرواية ، ومن بات الثلاث الليالى بغير منى متعمداً كان عليه ثلاث من الغنم .

وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه : من بات عن منى ليلة كان عليه دم شاة على ما قدّمناه فإن بات عنها ليلتين كان عليه دمان فإن بات الليلة الثالثة لا يلزمه شيء لأنّ له التفريق الأول والتفريق الأول يوم الثانى من أيام التشريق بلا خلاف والتفريق الثانى يوم الثالث من أيام التشريق . وقد روى في بعض الأخبار : أنّ من بات ثلاث ليال عن منى فعليه ثلاثة دماء ، وذلك محمول على الاستحباب أو على من لم ينفر في التفريق الأول حتى غابت الشمس فإنه إذا غابت ليس له أن ينفر فإن نفر فعليه دم . والأول مذهبه في نهايته وهو الصحيح لأنّ التخريج الذى خرجه لا يستقيم له وذلك أنّ من عليه كفارة لا يجوز له أن ينفر في التفريق الأول بغير خلاف ، فقله رحمه الله : له أن ينفر في التفريق الأول ، غير مسلم لأنّ عليه كفارة لأجل إخلاله بالمبيت ليلتين .

والأفضل ألا يبرح الإنسان أيام التشريق من منى طول نهاره ، وإن أراد أن يأتي مكة للطواف بالبيت تطوعاً جاز له ذلك غير أنّ الأفضل ما قدّمناه .

وإذا رجع الإنسان إلى منى لرمى الجمار كان عليه وجوباً أن يرمى ثلاثة أيام : الثانى من التحريم والثالث والرابع ، كلّ يوم بإحدى وعشرين حصاة ويكون ذلك عند الزوال فإنه الأفضل ، فإن رماها ما بين طلوع الشمس إلى غروب الشمس لم يكن به بأس ،

وقال شيخنا في مسائل الخلاف : ولا يجوز الرمي أيام التشريق إلّا بعد الزوال وقد روى

رخصة قبل الزوال في الأيام كلها، وما ذكره في نهايته ومبسوطه هو الأظهر والأصح عند أصحابنا، وما ذكره في مسائل خلافه مذهب الشافعي وأبي حنيفة. وهل رمى الجمار واجب أو مسنون؟ لا خلاف بين أصحابنا في كونه واجباً ولا أظن أحداً من المسلمين يخالف في ذلك،

وقد يشتهر على بعض أصحابنا ويعتقد أنه مسنون غير واجب لما نجده من كلام بعض المصنفين وعبارة موهمة أوردتها في كتبه ويقلد المسطور بغير فكر ولا نظر وهذا غاية الخطأ وضد الصواب، فإن شيخنا أبا جعفر الطوسي رحمه الله قال في الجمل والعقود: والرمي مسنون، فيظن من يقف على هذه العبارة أنه مندوب وإنما أراد الشيخ بقوله: مسنون، أن فرضه عُرف من جهة السنة لأن القرآن لا يدل على ذلك، والدليل على صحة هذا الاعتبار والقول ما اعتذر شيخنا أبو جعفر الطوسي في كتابه الاستبصار وتأول لفظ بعض الأخصار فقال: الرّواى في الخبر في باب وجوب غسل الميت وغسل من مس ميتاً، فأورد الأخبار بوجوب الغسل على من غسل ميتاً ثم أورد خبراً عن ابن أبي نجران يتضمن: أن الغسل من الجنابة فريضة وغسل الميت سنة، فقال شيخنا أبو جعفر: فما تضمن هذا الخبر من أن غسل الميت سنة لا يعارض ما قلناه من وجوه: أحدها أن هذا الخبر مرسل لأن ابن أبي نجران قال عن رجل ولم يذكر من هو ولا يمتنع أن يكون غير موثوق به ولو سلم لكان المراد في إضافة هذا الغسل إلى السنة أن فرضه قد عُرف من جهة السنة لأن القرآن لا يدل على ذلك وإنما علمناه بالسنة، هذا آخر كلام شيخنا أبي جعفر في الاستبصار، وإذا احتتمل قوله في الجمل والعقود ما ذكرناه كان موافقاً لقوله في مبسوطه ونهايته لئلا يتناقض قولاه، فإنه قال في نهايته: وإذا رجع الإنسان إلى منى لرمى الجمار كان عليه أن يرمى ثلاثة أيام، فأتى بلفظة تقتضي الوجوب بغير خلاف في عرف الشريعة، وقال في مبسوطه مصرحاً: والواجب عليه أن يرمى ثلاثة أيام التّشريق: الثاني من التحر والثالث والرابع، كل يوم بإحدى وعشرين حصاة ثلاث جمار كل جمرة منها بسبع حصيات، وإلى الوجوب يذهب في مسائل الخلاف ويلج به ويدل عليه، ثم الأخبار التي أوردتها في تهذيب الأحكام متناصرة بالوجوب عامة الألفاظ وكذلك الأخبار المتواترة دالة على الوجوب، ثم فعل الرسول والأئمة عليهم السلام يدل على ما اخترناه وشرحناه لأن الحج في القرآن مجمل وفعله عليه السلام إذا كان بياناً لمجمل جرى مجرى

قوله والبيان في حكم المبين ، ولا خلاف أنه عليه السلام رمى الجمار وقال : خذوا عني مناسككم ، فقد أمرنا بالأخذ والأمر يقتضي الوجوب عندنا والفرد دون التراخي ، وأيضاً دليل الاحتياط يقتضيه لأنه لا خلاف بين الأمة أن مَنْ رمى الجمار برئت ذمته من جميع أفعال الحج والخلاف حاصل إذا لم يرمِ الجمار ، وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في استبصاره في كتاب الحج في باب من نسي رمى الجمار : حتى يأتي مكة أورد أخباراً تتضمن الرجوع والأمر بالرمي ثم أورد خبراً عن معاوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل نسي رمى الجمار ، قال : يرجع ويرميها ، قلت : فإنه نسيها أوجهل حتى فاتته وخرج ، قال : ليس عليه أن يُعيد .

فقال شيخنا : قال محمد بن الحسن « يعني نفسه » قوله عليه السلام : ليس عليه أن يُعيد ، معناه ليس عليه أن يُعيد في هذه السنة وإن كان يجب عليه إعادته في السنة المقبلة إما بنفسه مع التمكن أو يأمر من ينوب عنه وإما كان كذلك لأن أيام الرمي هي أيام التشريق فإذا فاتته لم يلزمه شيء إلا في العام المقبل في مثل هذه الأيام ، هذا آخر كلام الشيخ أبي جعفر الطوسي في استبصاره .

قال محمد بن إدريس مصنف هذا الكتاب : فلو كان الرمي مندوباً عند شيخنا لما قال : يجب عليه إعادته في السنة المقبلة إما بنفسه مع التمكن أو يأمر من ينوب عنه ، لأن المندوب لا يجب على تاركه إعادته .

فإذا أراد رمى الجمار في أيام التشريق فليبدأ بالجمرة التي تلى المشعر الحرام وليرميها عن يسارها من بطن المسيل بسبع حصيات يرميهن خذفاً

وقد بينا لغته على ما قاله الجوهري في كتاب الصحاح وهو أن قال : الخذف بالحصي الرمي منه بالأصابع .

ويكبر مع كل حصاة استجباً ويدعو بالدعاء الذي قدمناه ، ثم يقوم عن يسار الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله ، ثم ليتقدم قليلاً ويدعو ويسأله أن يتقبل منه .

فإن رماها بالسبع الحصيات في دفعة واحدة لا يجزئه بغير خلاف بيننا ، ثم يتقدم أيضاً ويرمي الجمرة الثانية يصنع عندها كما صنع عند الأولى ويقف ويدعو بعد الحصاة السابعة ، ثم يمضي إلى الثالثة وهي جمرة العقبة تكون الأخيرة بها يختم الرمي في جميع أيام

التشريق وإنما يحصل لها مزية بالرمى عليها وحدها يوم التحرف حسب فيرميها كما رمى الأولين ولا يقف عندها.

وإذا غابت الشمس ولم يكن قد رمى بعد فلا يجوز له أن يرمى إلا في الغد ، فإذا كان من الغد رمى ليومه مرة ومرة قضاء لما فاتته ويفصل بينهما بساعة ، وينبغي أن يكون الذى يرمى لأمره بكرة والذى ليومه عند الزوال ،

ومعنى قولنا : بكرة ، المراد به بعد طلوع الشمس أول ذلك لأننا قد بينّا أن الرمي ما بين طلوع الشمس إلى غروبها ، والباكورة من الفاكهة أوائلها ، وقد أورد شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في كتاب المصباح لفظاً يشبه على غير المتأمل وهو أن قال في صلاة يوم الجمعة : يصلى ست ركعات بكرة ، والمراد بذلك عند انبساط الشمس في أول ذلك يدل على ذلك ما أورده في نهايته وهو أن قال : يصلى ست ركعات عند انبساط الشمس ، فيظن من يقف على ما قاله أن المراد بقوله : بكرة ، عند طلوع الفجر وهذا بعيد من قائله . فإن فاتته رمى يومين رماها كلها يوم التفر وليس عليه شيء .

ولا يجوز الرمي بالليل وقد رخص للليل والخائف والزّاعة والعبيد في الرمي بالليل ، ومن نسي رمى الجمار إلى أن أتى مكة فإنه يجب عليه العود إلى منى ورميها وليس عليه كفارة إذا كانت أيام التشريق لم تخرج ، فإن ذكر ما بعد خروج أيام التشريق فالواجب عليه تركها إلى القابل ورميها في أيام التشريق إن تمكّن من العود وإلا آستتاب من يرميها عنه ، وحكم المرأة في جميع ما ذكرناه حكم الرجل سواء .

والترتيب واجب في الرمي يجب أن يبدأ بالجمرة التي تلى المشعر - وبعض أصحابنا يسميها العظمى - ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ، فمن خالف منها شيئاً أو رماها منكوسة كان عليه الإعادة ، ومن بدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم الأولى أعاد على الوسطى ثم جمرة العقبة ، فإن نسي فرمى الجمرة الأولى بثلاث حصيات ورمى الجمرتين الأخريين على التمام كان عليه أن يعيد عليها كلها ، وإن كان رمى الجمرة الأولى بأربع حصيات ثم رمى الجمرتين على التمام كان عليه أن يعيد على الأولى بثلاث حصيات وكذلك إن كان قد رمى الوسطى بأقل من أربع حصيات أعاد عليها وعلى ما بعدها ، وإن رماها بأربع تمعها وليس عليه الإعادة على ما بعدها فالاعتبار بحصول رمى أربع حصيات .

فإذا كان كذلك تتمها ولا يجب الإعادة على ما بعدها ، فإن كان قد رمى بأقل من أربع حصيات إحدى الجمرات تتمها وأعاد مستأنفاً على ما بعدها ، ومن رمى جمرة بست حصيات وضاعت واحدة أعاد عليها بالحصاة وإن كان من الغد ، ولا يجوز أن يأخذ من حصي الجمار الذي قد رمى به فيرمى بها ، ومن علم أنه قد نقص حصاة واحدة ولم يعلم من أي الجمار هي أعاد على كل واحدة منها بحصاة ، فإن رمى بحصاة فوقعت في عمله أعاد مكانها حصاة أخرى ، فإن أصابت إنساناً أو دابة ثم وقعت على الجمرة فقد أجزأه إذا وقعت باعتماده ، ويجوز أن يرمى راكباً ومشياً ، ويجوز الرمي عن العليل والمبطون والصبى ولا بد من إذنه إذا كان عقله ثابتاً ، ويستحب أن يترك الحصى في كفه ثم يؤخذ ويرمى .

وينبغي أن يكبر الإنسان بمنى عقيب خمس عشرة صلاة من الفرائض يبدأ بالتكبير يوم التحر بعد الظهر إلى صلاة الفجر من اليوم الثالث ، وفي الأمصار عقيب عشر صلوات يبدأ عقيب الظهر من يوم التحر إلى صلاة الفجر من اليوم الثاني من أيام التشريق ، ويقول في التكبير:

اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا وَرَزَقَنَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ .

ومن أصحابنا من قال : إن التكبير واجب . ومنهم من قال : إنه مسنون ، وهو الأظهر الأصح لأن الأصل براءة الذمة من العبادات فمن شغلها بشيء يحتاج إلى دليل من كتاب أو سنة متواترة أو إجماع والإجماع غير حاصل لأن بين أصحابنا خلافاً في ذلك على ما بينناه والكتاب فخال من ذلك وكذلك السنة المتواترة بقي معنا الأصل براءة الذمة ، وإلى هذا القول ذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي في مبسوطه وذهب في جملة وعقوده إلى : أنه واجب ، وكذلك في استبصاره ، وإلى الوجوب ذهب السيد المرتضى رضي الله عنه . ولا يكبر عندنا عقيب التوافل ولا في الطرقات والشوارع لأجل هذه الأيام خصوصاً ولا يكبر قبل يوم التحر في شيء من أيام العشر بحال .

### باب التفر من منى ودخول الكعبة ووداع البيت :

ولا بأس أن ينفر الإنسان من منى يوم الثاني من أيام التشريق وهو اليوم الثالث من يوم النحر ، فإن أقام إلى التفر الأخير وهو اليوم الثالث من أيام التشريق والرابع من يوم النحر كان أفضل ، ويوم الحادى عشر يسمّى يوم القر لأنّ الناس يقرّون فيه بمنى ولا يبرحونه ، والثانى عشر يوم التفر الأول ، والثالث عشر يوم التفر الثانى وليلته تسمّى ليلة التحصيب لأنّه التفر الأخير ، والتحصيب يستحبّ لمن نفر فى التفر الثانى دون الأول على ما قدّمناه .

وقال شيخنا فى مبسوطه : وليلة الرابع ليلة التحصيب ، فإن أراد رحمه الله الرابع من يوم النحر فصحيح ، وإن أراد الرابع عشر فغير واضح لأنّ التحصيب لا يكون إلّا لمن نفر فى التفر الأخير ، والتفر الأخير بلا خلاف بين الأئمة هو اليوم الثالث عشر من ذى الحجة . فإن كان ممّن أصاب النساء فى إحرامه أو صيداً لم يجز له أن ينفر فى التفر الأول ويجب عليه المقام إلى التفر الأخير ، وإذا أراد أن ينفر فى التفر الأول فلا ينفر إلّا بعد الزوال إلّا أن تدعوه ضرورة إليه من خوف وغيره فإنّه لا بأس أن ينفر قبل الزوال وله أن ينفر ما بينه وبين الزوال وما بينه وبين غروب الشمس .

فإذا غابت الشمس لم يجز له التفر وليبت بمنى إلى الغد ، وإذا نفر فى التفر الأخير جاز له أن ينفر من بعد طلوع الشمس أى وقت شاء ، فإن لم ينفر وأراد المقام بمنى جاز له ذلك إلّا الإمام خاصّة فإنّ عليه أن يصلّى الظهر بمكة .

ومن نفر من منى وكان قد قضى مناسكه كلّها جاز له أن يدخل مكة ، وإن كان قد بقى عليه شيء من المناسك فلا بدّ له من الرجوع إليها ، والأفضل على كلّ حال الرجوع لتوديع البيت وطواف الوداع .

ويستحبّ أن يصلّى الإنسان بمسجد منى وهو مسجد الخيف

والخيف سفح الجبل لأنّ كلّ سفح الجبل عند أهل اللسان يُسمّى خيفاً ، فلمّا كان هذا المسجد فى سفح الجبل سُمّي بمسجد الخيف ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله مسجده عند المنارة التى فى وسط المسجد وفوقها إلى القبلة نحواً من ثلاثين ذراعاً وعن يمينها

ويسارها مثل ذلك.

فإن استطعت أن يكون مصلاًك فيه فافعل ، ويستحب أن يصلى فيه ست ركعات .  
فإذا خرج من منى وبلغ مسجد الحصباء - وهو مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله -  
فليدخله وليسترح فيه قليلاً وليستلق على قفاه - وليس لهذا المسجد المذكور في الكتب أثر  
اليوم - وإنما المستحب التحصيب وهو نزول الموضع والاستراحة فيه اقتداءً بالرسول عليه  
السلام على ما تقدم ذكرنا له ، وهو إنما يستحب لمن نفر في النفر الثاني دون الأول وهو  
الثالث عشر من ذى الحجة على ما قدمناه وحققناه .

قال الثوري : سألت أبا عبيدة عن اليوم الثاني من التحرم كانت العرب تسميه ؟  
فقال : ليس عندي من ذلك علم ، فلقيت ابن مناذر فأخبرته بذلك فعجب وقال : أسقط  
مثل هذا على أبي عبيدة ! وهى أربعة أيام متواليات كلها على الرء : يوم التحرم والثاني  
يوم القم - والثالث يوم النفر والرابع يوم الصدر ، فحدثت أبا عبيدة فكتبه عنى عن ابن  
مناذر .

قال عماد بن إدريس رحمه الله : وقد يوجد في بعض نسخ المبسوط أن يوم الحادى عشر يوم  
النفر وهذا خطأ من الكتاب والنسخ إن كانوا غيروا ذلك أو إغفال في التصنيف فما  
المعصوم إلا من عصمه الله وابن مناذر هذا شاعر لغوى بصرى صاحب القصيدة الذالية  
الطويلة : كل حى لاقى الجمام فمودى .

فإذا جاء إلى مكة فليدخل الكعبة إن تمكّن من ذلك سنة واستحباً دون أن يكون  
ذلك فرضاً وإيجاباً سواء كان الإنسان ضرورة أو غير ضرورة إلا أنه يتأكد في حق  
الضرورة ، فإذا أراد دخول الكعبة فليغتسل قبل دخولها سنة مؤكدة ، فإذا دخلها فلا  
يمسح فيها ولا يمسح ولا يجوز دخولها بحذاء على ما روى وإنما هو على تغليظ الكراهة ،  
ويقول إذا دخلها :

اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ : وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا فَأَمِنِّي مِنْ عَذَابِكَ عَذَابِ الْقَبْرِ ، ثُمَّ  
يصلى بين الأسطواناتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرأ في الأولى منهما حم السجدة  
وفي الثانية عدد آياتها ، ثُمَّ ليصل في زوايا البيت كلها ، ثُمَّ يقول : اللَّهُمَّ مَنْ تَهَيَّأَ  
وَتَعَبَّأَ .. إلى آخر الدعاء .

فإذا صَلَّى عند الرخامة على ما قدمناه وفي زوايا البيت قام فاستقبل الحائط بين الركن اليماني والغربي يرفع يديه عليه ويلتصق به ويدعو، ثم يتحول إلى الركن اليماني فيفعل به مثل ذلك ، ثم يفعل مثل ذلك بباقي الأركان ، ثم ليخرج .  
ويكره أن يصلي الإنسان الفريضة جوف الكعبة مع الاختيار ، فإن اضطر إلى ذلك لم يكن عليه بأس ، فأما التوافل فمرغب الصلاة فيها شديد الاستحباب .

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته في هذا الباب : ولا يجوز أن يصلي الإنسان الفريضة جوف الكعبة ، وإليه يذهب في مسائل خلافه والصحيح أنه مكروه غير محظور وقد ذهب إلى الكراهة في جملة وعقوده وهو الأظهر بين أصحابنا ، وما ورد من لفظ : لا يجوز ، يُحمل على تغليظ الكراهة دون الحظر لأن الشيء إذا كان عندهم شديد الكراهة قالوا : لا يجوز ، وقد ذكرنا ذلك وأشبعنا القول فيه فيما مضى من كتاب الصلاة .

فإذا خرج من البيت عاد فاستقبله وصلى عن يمينه ركعتين ، ويستحب له أن يلح بالدعاء عن الخطيم فإنه أشرف بقعة على وجه الأرض ،

والخطيم ما بين الحجر الأسود وباب الكعبة ، وسمى خطيماً لأن ذنوب بني آدم تتحطم عنده على ما روى في الأخبار .

فإذا أراد الخروج من مكة جاء إلى البيت فطاف به أسبوعاً طواف الوداع ستة مؤكدة ، فإن استطاع أن يستلم الحجر والركن في كل شوط فعل ، وإن لم يتمكن فعل ذلك في ابتداء طوافه وانتهائه ، ثم يأتي المستجار فيصنع عنده كما صنع يوم قدم مكة ويتخير لنفسه من الدعاء ما أراد ، ثم يستلم الحجر الأسود ، ثم يودع البيت فيقول :  
اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ بَيْتِكَ .

ثم ليأت زمزم فيشرب من مائها

وبشر زمزم بشر لا عين حكمها حكم الآبار ينجسها ما ينجس الآبار ويطهرها ما يطهر الآبار ، وسميت بهذا الاسم قال أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي في كتابه المترجم بمروج الذهب ومعادن الجوهر في التاريخ وغيره وهو كتاب حسن كبير كثير الفوائد وهذا الرجل من مصنفى أصحابنا معتقد للحق له كتاب المقالات قال : وقد كانت أسلاف الفرس تقصد البيت الحرام وتطوف به تعظيماً لجدها إبراهيم وتمسكاً بدينه وحفظاً

لأنسابها فكان آخر من حج منهم ساسان بن بابك جد أردشير بن بابك أول ملوك ساسان وأبوهم الذي يرجعون إليه كرجوع الملوك المروانية إلى مروان بن الحكم وخلفاء العباسيين إلى العباس بن عبد المطلب فكان ساسان إذا أتى البيت طاف به وزمزم على بئر إسماعيل فقيل: إنما سميت زمزم لزمزته عليها هو وغيره من فارس، وهذا يدل على كثرة ترادف هذا الفعل منهم على هذه البئر وفي ذلك يقول الشاعر على قديم الزمان: زَمَزَمَةُ الْفُرسِ عَلَى زَمَزَمٍ وَذَلِكَ مِنْ سَالِفِهَا الْأَقْدَمِ  
ثم ليخرج ويقول:

آئِبُونَ تَائِبُونَ غَائِبُونَ لِرَبَّنَا حَامِدُونَ إِلَى رَبَّنَا رَاغِبُونَ إِلَى رَبَّنَا رَاجِعُونَ ، فإذا خرج من باب المسجد فليكن خروجه من باب الحنطين وهي باب بنى جمح - قبيلة من قبائل قريش - وهي بإزاء الركن الشامي من أبواب المسجد الحرام على التقريب فيختر ساجداً ويقوم مستقبل الكعبة ، فيقول: **اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَنْقَلِبُ عَلٰى لَا اِلٰهَ اِلَّا اَللّٰهُ .**

ومن لم يتمكن من طواف الوداع أو شغله شاغل عن ذلك حتى خرج لم يكن عليه شيء ، وإذا أراد الخروج من مكة فالمستحب له أن يشتري بدرهم تمرًا يتصدق به على ما وردت الأخبار بذلك.

### باب فرائض الحج وتفصيل ذلك:

قد ذكرنا فرائض الحج فيما تقدم في اختلاف ضروب الحج وفرقنا بين الأركان وما ليس بركن ، ونحن الآن نذكر تفصيل أحكامها إن شاء الله تعالى.

أما التّية: فهي ركن في الأنواع الثلاثة من تركها فلا حج له عامداً كان أو ناسياً إذا كان من أهل التّية، فإن لم يكن من أهلها أجزأت فيه تية غيره عنه وذلك مثل الصبي يحرم عنه وليه وينوى وينعقد إحرامه عندنا، فعلى هذا إذا فقد التّية لكونه سكران وإن حضر المشاهد وقضى المناسك لم يصح حجه بحال.

ثم الإحرام من الميقات: وهو ركن من تركه متعمداً فلا حج له ، وإن نسيه ثم ذكر وعليه وقت رجع وأحرم منه ، فإن لم يمكنه أحرم من الموضع الذي انتهى إليه ، فإن لم

يذكر حتى قضى المناسك كلها روى في بعض الأخبار: أنه لا شيء عليه وتم حجه.

والتلبيات الأربع فريضة،

قال بعض أصحابنا: هي ركن، وقال بعضهم: إنها غير ركن، وهو مذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي في مبسوطه إلا أنه قال: إن تركها متعمداً فلا حج له إذا كان قادراً عليها، وكذلك قال في نهايته.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: فهذا حد الركن إن تركه متعمداً بطل حجه بخلاف طواف النساء لأن طواف النساء فرض وليس بركن لا يجب على من أحل به متعمداً إعادة الحج بغير خلاف.

ثم قال شيخنا أبو جعفر: وإن تركها ناسياً لبي حين ذكر ولا شيء عليه. قال محمد بن إدريس: إحرامه ما انعقد إذا لم يلَبْ فيكون قد ترك الإحرام ناسياً لا أنه أحرم ونسى التلبية بل إحرامه ما كان انعقد إذا كان متمتعاً أو مفرداً.

والطواف بالبيت إن كان متمتعاً ثلاثة أطواف: أولها: طواف العمرة المتمتع بها إلى الحج وهو ركن فيها فإن تركه متعمداً بطلت متعته وإن تركه ناسياً أعاد، والثاني: طواف الزيارة الذي هو طواف الحج إن تركه متعمداً فلا حج له وإن تركه ناسياً أعاده على ما مضى القول فيه، والثالث: طواف النساء فهو فرض وليس بركن فإن تركه متعمداً لم يحل له النساء حتى يقضيه ولا تبطل حجته وإن تركه ناسياً قضاه ولا تحل له أيضاً النساء حتى يقضيه أو يستنيب فيه.

وإن كان قارناً أو مفرداً طوافان: طواف الحج وطواف النساء، وحكمهما ما قلناه في المتمتع ويجب مع كل طواف ركعتان على الصحيح من الأقوال عند المقام وهما فرضان فإن تركهما متعمداً قضاهما في ذلك المقام فإن خرج سأل من ينوب عنه فيهما ولا يبطل حجه.

فإن قال قائل: أصحابكم يقولون في كتبهم: الحاج المتمتع يجب عليه ثلاثة أطواف والقارن والمفرد طوافان، ولو قالوا: يجب على القارن والمفرد أربعة أطواف والمتمتع ثلاثة أطواف، كان هو الصواب لأن القارن والمفرد عليهما مع طوافيهما اللذين ذكرتهما طوافان آخران: أحدهما طواف العمرة المبتولة والآخر طواف النساء لها، فكيف الجواب؟

قلنا : قول أصحابنا سديد في موضعه لأنهم قالوا : يجب على الحاج القارن والمفرد ، ويذكرون فرائض الحج ، والمعتمر عمرة مبتولة ليس بحاج ولا العمرة المبتولة حج وإنما هى مقطوعة عن الحج فلهذا قالوا : مبتولة ، أى مقطوعة لأن البتل : القطع ، وليس كذلك العمرة المتمتع بها إلى الحج لأنها حج وحكمها حكم الحج على ما قدمناه ولقوله عليه السلام : دخلت العمرة في الحج هكذا ، وشبك بين أصابعه .

والسعى بين الصفا والمروة ركن فإن كان متمتعاً يلزمه سعيان : أحدهما للعمرة والآخر للحج ، وإن كان مفرداً أو قارناً سعى واحد للحج ، فإن تركه متمتعاً فلا حج له وإن تركه ناسياً قضاءه أتى وقت ذكره إذا كان ذلك في أشهر الحج .

والوقوف بالموقفين عرفات والمشرع الحرام ركنان ، من تركهما أو واحداً منهما متمتعاً فلا حج له ، فإن ترك الوقوف بعرفات ناسياً وجب عليه أن يعود فيقف بها ما بينه وبين طلوع الفجر من يوم النحر ، فإن لم يذكر إلا بعد طلوع الفجر وكان قد وقف بالمشرع فقد تم حجه ولا شئ عليه ، وإن لم يكن وقف بالمشرع في وقته وجب عليه إعادة الحج لأنه لم يحصل له أحد الموقفين في وقته ، وإذا ورد الحاج ليلاً وعلم أنه إن مضى إلى عرفات وقف بها وإن كان قليلاً ثم عاد إلى المشرع قبل طلوع الشمس وجب عليه المضى إليها والوقوف بها ثم يعود إلى المشرع ، فإن غلب ظنه أنه إن مضى إلى عرفات لم يلحق المشرع قبل طلوع الشمس اقتصر على الوقوف بالمشرع وقد تم حجه ولا شئ عليه .

ومن أدرك المشرع قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج ، فإن أدركه بعد طلوعها فقد فاته الحج ، ومن وقف بعرفات ثم قصد المشرع فعاقه في الطريق عائق فلم يلحق إلى قرب الزوال فقد تم حجه لأنه حصل له الوقوف بأحد الموقفين ، ومن لم يكن وقف بعرفات وأدرك المشرع بعد طلوع الشمس فقد فاته الحج لأنه لم يلحق أحد الموقفين في وقته ،

وذهب السيد المرتضى في انتصاره إلى : أن وقته جميع اليوم من يوم العيد .

فمن أدرك المشرع قبل غروب الشمس من يوم العيد فقد أدرك المشرع .

ومن فاتته الحج أقام على إحرامه إلى انقضاء أيام التشريق ثم يجرى إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى ويتحلل بعمره ، وإن كان قد ساق معه هدياً نحره بمكة وعليه الحج من

قابل إن كانت حجة الإسلام ، وإن كانت تطوعاً كان بالخيار إن شاء حج وإن شاء لم يحج ولا يلزمه لمكان الفوات حجة أخرى لأنه لم يفسدها.

ومن فاته الحج سقطت عنه توابعه من الرمي وغير ذلك وإنما عليه المقام بمنى استحباباً وليس عليه بها حلق ولا تقصير ولا ذبح وإنما يقصر إذا تحلل بعمره بعد الطواف والسعى ولا يلزمه دم لمكان الفوات.

ومن كان متمتعاً ففاته الحج فإن كانت حجة الإسلام فلا يقضيها إلا متمتعاً لأن ذلك فرضه ولا يجوز غيره ويحتاج إلى أن يعيد العمرة في أشهر الحج في السنة المقبلة ، فإن لم تكن حجة الإسلام أو كان من أهل مكة وحاضريها جاز أن يقضيها مفرداً أو قارناً ، وإن فاته القران أو الأفراد جاز أن يقضيه متمتعاً لأنه أفضل بعد أن يكون قد حج حجة الإسلام متمتعاً إن كان فرضه التمتع.

والمواضع التي يجب أن يكون الإنسان فيها مفيقاً حتى يجزئه أربعة : الإحرام والوقوف بالموقفين والطواف والسعى . وإن كان مجنوناً أو مغلوباً على عقله لم ينعقد إحرامه .

قال شيخنا أبو جعفر الطوسي في مبسوطه : وما عدا ذلك يصح منه ، والأولى عندي أنه لا يصح منه شيء من العبادات والمناسك إذا كان مجنوناً لأن الرسول عليه السلام قال : الأعمال بالنيّات وإنما لأمرى ما نوى ، والنتية لا تصح منه ، وقال تعالى : وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ، فنفي تعالى أن يجزى أحداً بعمله إلا ما أريد وظلب به وجه ربه الأعلى والمجنون لا إرادة له .

وصلاة الطواف حكمها حكم الأربعة سواء وكذلك طواف النساء وكذلك حكم التوم سواء .

وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه : والأولى أن نقول : يصح منه الوقوف بالموقفين وإن كان نائماً لأن الغرض الكون فيه لا الذكر .

قال محمد بن إدريس مصنف هذا الكتاب : هذا غير واضح ولا بد من نية القربة للوقوف بغير خلاف لما قدمناه من الأدلة والإجماع أيضاً حاصل عليه إلا أنه قال في نهايته رحمه الله : ومن حضر المناسك كلها ورتبها في مواضعها إلا أنه كان سكران فلا حج له وكان

عليه الحج من قابل ، وهذا هو الواضح الصحيح الذى يقتضيه الأصول.

### باب مناسك النساء فى الحج والعمرة :

الحج واجب على النساء كوجوبه على الرجال لأن الآية عامة والإجماع منعقد عليه وشرائط وجوبه عليهن شرائط وجوبه عليهم سواء ، وليس من شرطه عليهن وجود محرم ولا زوج ولا طاعة للزوج عليها فى حجة الإسلام ، ومعنى ذلك أنها إذا أرادت حجة الإسلام فليس لزوجها منعها من ذلك وينبغى أن يساعدها على الخروج معها فإن لم يفعل خرجت مع بعض الرجال الثقات من المؤمنين ، وإن أرادت أن تحج تطوعاً لم يكن لها ذلك وكان لها منعها منه ، وإن نذرت الحج فإن كان التذريق قبل العقد عليها أو بعد العقد وكان بإذن زوجها كان حكمه حكم حجة الإسلام ، وإن كان بغير إذنه لم ينعقد نذرها.

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسى فى الجمل والعقد : وما يلزم الرجال بالنذر يلزم مثله النساء ، وأطلق ذلك ولم يقيده ولا فضله ، وقيد ذلك وفضله على ما فضلناه وقيدناه فى مبسوطه وهو الحق اليقين.

وإذا كانت فى عدة الطلاق جاز لها أن تخرج فى حجة الإسلام سواء كانت للزوج عليها رجعة أو لم تكن ، وليس لها أن تخرج فى حجة التطوع إلا فى التطليقة التى لا يكون للزوج عليها فيها رجعة ، فأما عدة المتوفى عنها زوجها أو عدة الفسخ فإنه يجوز لها أن تخرج على كل حال فرضاً كان الحج أو نفلاً.

وإذا حجّت المرأة بإذن الزوج حجة التطوع أو بلا إذنه حجة الإسلام كان قدر نفقة الحضر عليه وما زاد لأجل السفر عليها ، فإن أفسدت حجّها بأن مكّنت زوجها من وطنها مختارة قبل الوقوف بالمشرع لزمها القضاء وكان فى القضاء مقدار نفقة الحضر على الزوج وما زاد على ذلك فعليها فى مالها ويلزمها مع ذلك كفارة وهى بدنة فى مالها خاصة.

وقد بيّنا كيفية إحرامها فى باب الإحرام وأنّ عليها أن تحرم من الميقات ولا تؤخره ، فإن كانت حائضاً توضأت وضوء الصلاة واحتشمت واستثفرت واغتسلت وأحرمت إلا

أنها لا تصلّى ركعتي الإحرام ، فإن قيل : الحائض لا يصحّ منها الغسل ولا الوضوء . قلنا : لا يصحّان منها على وجه يرفعان الحدث فأما على غير ذلك الوجه فإنهما يصحّان منها بغير خلاف .

وغسل الإحرام لا يرفع الحدث وإنما هو للتنظيف على وجه العبادة ، وكذلك يصحّ منها غسل الأعياد والجُمُع ، فإن تركت الإحرام ظناً منها أنه لا يجوز لها ذلك حتى جازت الميقات فعليها أن ترجع إليه وتحرم منه مع الإمكان ، فإن لم يمكنها أحرمت من موضعها ما لم تدخل مكّة ، فإن دخلتها خرجت إلى خارج الحرم وأحرمت من هناك ، فإن لم يمكنها أحرمت من موضعها .

وإذا دخلت المرأة مكّة متمتعة طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة وقصّرت وقد أحلّت من كلّ شيء أحرمت منه مثل الرجال سواء ، فإن حاضت قبل الطواف انتظرت ما بينها وبين الوقت الذي تخرج إلى عرفات - وقد بيّنا فيما مضى - فإن طهرت طافت وسعت ، وإن لم تطهر فقد مضت متمتعتها وتكون حجة مفردة تقضى المناسك كلّها ثم تأتي بالعمرة بعد ذلك مبتولة ويكون حكمها حكم من حجّ مفرداً ولا هدى عليها .

وإن طافت بالبيت ثلاثة أشواط ثم حاصت كان حكمها حكم من لم يطف - وقد قدّمناه - وإذا حاضت وقد طافت أربعة أشواط قطعت الطواف وسعت وقصّرت ثم أحرمت بالحجّ وقد تمّت متمتعتها ، فإذا فرغت من المناسك وطهرت تمّت الطواف بانيةً على ما طافت غير مستأنفة له ،

هكذا ذكره شيخنا أبو جعفر وذهب إليه في كتبه ، والذي تقتضيه الأدلة أنها إذا جاءها الحيض قبل جميع الطواف فلا متعة لها وإنما ورد بما قاله شيخنا خبران مرسلان فعمل عليهما ، وقد بيّنا أنه لا يعمل بأخبار الآحاد وإن كانت مسندة فكيف بالمراسيل .

وإن طافت الطواف كلّهُ ولم تصلّ عند المقام ثم حاضت خرجت من المسجد وسعت وقصّرت وأحرمت بالحجّ وقضت المناسك كلّها ثم تقضى الركعتين إذا طهرت .

وإذا طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة وقصّرت ثم أحرمت بالحجّ وخافت أن يجيئها الحيض فيما بعد فلا تتمكن من طواف الزيارة وطواف النساء جاز لها أن تقدّم

الطوافين معاً والسعى، ثم تخرج فتقضى باقى المناسك وتمضى إلى منزلها؛

على ما روى في شواذ الأخبار، وقد ذكر ذلك شيخنا أبو جعفر في نهايته ورجع عنه في مسائل خلافه وقال: روى أصحابنا رخصة في تقديم الطواف والسعى قبل الخروج إلى منى وعرفات، والصحيح أنه لا يجوز تقديم المؤخر ولا تأخير المقدم من أفعال الحج لأنه مرتب، هذا هو الذى يقتضيه أصول المذهب والإجماع منعقد عليه والاحتياط يقتضيه أيضاً فلا يرجع عن المعلوم إلى المظنون وأخبار الآحاد لا توجب علماً ولا عملاً.

ويجوز للمستحاضة أن تطوف بالبيت وتصلّى عند المقام وتشهد المناسك كلّها إذا فعلت ما تفعله المستحاضة لأنها بحكم الظاهرات، وإذا أرادت الحائض وداع البيت فلا تدخل المسجد بل تودّع من أدنى باب من أبواب المسجد وتنصرف - والمراد بأدنى باب يعنى أقرب أبواب المسجد إلى الكعبة- وإذا كانت المرأة عليلّة لا تقدر على الطواف طيف بها، وإن كان بها علة تمنع من حملها والطواف بها طاف عنها وليّها وليس عليها شيء، وليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لا وجوباً ولا استحباباً ولا كشف الرأس ويجوز لها لبس المخيط،

وقال شيخنا في نهايته: يحرم على النساء في الإحرام من لبس المخيط مثل ما يحرم على الرجال، وقد رجع عن ذلك في مبسوطه وقال: يجوز لهنّ لبس المخيط.

وكذلك يجوز لها تظليل المحمل وليس عليها حلق ولا دخول البيت مؤكّداً، فإن أرادت دخول البيت فلتدخله إذا لم يكن زحام

وقد روى: أن المستحاضة لا يجوز لها دخول البيت على حال، وذلك على تغليظ الكراهة لا على جهة الحظر لأنّها قد بينّا أنها بحكم الظاهرات.

وذهب شيخنا أبو جعفر الطوسى رحمه الله في الجزء الأول من مسائل خلافه في كتاب الحج فقال مسألة: يجوز للمرأة أن تخرج في حجة الإسلام وإن كانت معتدة أى عدة كانت ومنع الفقهاء كلّهم من ذلك، ثم استدللّ فقال: دليلنا إجماع الفرقة وعموم الآية لم يذكر فيها إلّا أن تكون في العدة فمن منع في هذه الحال فلعبه الدلالة، ثم ذهب في الجزء الثالث في مسائل خلافه في كتاب العدد مسألة: إذا أحرمت المرأة بالحج ثم طلقها زوجها ووجب عليها العدة فإن كان الوقت ضيقاً بحيث تخاف فوت الحج إن أقامت

فإنها تخرج وتقضى حجتها ثم تعود فتقضى باقى العدة إن بقى عليها شيء وإن كان الوقت واسعاً وكانت محرمة بعمرة فإنها تقيم وتقضى عدتها ثم تحج وتعتمر، ثم قال: دليلنا قوله تعالى: وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ، ولم يفصل.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: الصحيح ما قاله وذهب إليه في المسألة الأولى التي ذكرها في كتاب الحج لأن حجة الإسلام تخرج بغير إذن الزوج بغير خلاف بيننا والآية أيضاً دليل على ذلك وإجماعنا وقوله عليه السلام: لا تمتعوا إماء الله مساجد الله فإذا خرجن فليخرجن ثياباً - بالتاء المنقطة من فوقها نقطتين المفتوحة والفاء المكسورة - أى غير متطيبات.

#### باب الاستئجار للحج ومن يحج عن غيره :

من وجب عليه الحج لا يجوز له أن يحج عن غيره ولا تنعقد الإجارة إلا بعد أن يقضى حجه الذى وجب عليه ، فإذا أتى به جاز له بعد ذلك أن يحج عن غيره سواء وجبت عليه واستقرت أو وجبت عليه ولم تستقر وكان متمكناً من المضي ثم فرط ، فأما إن وجبت عليه الحجة ولم يفرط في المضي ثم حدث ما يمنعه من المضي ولم يتمكن منه ثم لم يقدر على الحج فيما بعد ولا حصلت له شرائطه فإنه يجوز له أن يحج عن غيره لأنها لم تستقر في ذمته ، فأما من استقرت حجة الإسلام في ذمته فإن فرط فيها فلا يجوز أن يحج عن غيره سواء افتقر فيما بعد أو لم يفتقر تمكن من المضي أو لم يتمكن .

فأما من لم تجب عليه ولم يتمكن من الحج ولا حصلت له شرائطه يجوز له أن يحج عن غيره ، فإن تمكن بعد ذلك من المال كان عليه أن يحج عن نفسه ، وينبغي لمن يحج عن غيره أن يذكره في المواضع كلها باللفظ مندوباً لا وجوباً فيقول عند الإحرام: أَللَّهُمَّ مَا أَصَابَنِي مِنْ تَعَبٍ أَوْ نَصَبٍ أَوْ لُغُوبٍ فَأَجْرُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ وَأَجْرُنِي فِي نِيَابَتِي عَنْهُ.

وكذلك يذكره عند التلبية والطواف والسعى والموقفين وعند الذبح وعند قضاء جميع المناسك ، فإن لم يذكره في هذه المواضع باللفظ وكانت نيته الحج عنه ونوى ذلك بقلبه دون لسانه فقد أجزأ ذلك.

ومن أمر غيره أن يحج عنه متمتعاً فليس له أن يحج عنه مفرداً ولا قارناً فإن حج عنه كذلك لم يجزئه وكان عليه الإعادة إن كانت الحجة المستأجرة لها غير معينة بزمان بل كانت الإجارة في الذمة غير مقيّدة بزمان فإن كانت مقيّدة بزمان انفسخت الإجارة ووجب عليه ردّ جميع الأجرة وكان المستأجر بالخيار بين أن يستأجره هو أو غيره، وإن أمره أن يحج عنه مفرداً أو قارناً جاز له أن يحج عنه متمتعاً لأنه يعدل إلى ما هو الأفضل. هكذا رواية أصحابنا وفتاويهم وتحقيق ذلك أنّ من كان فرضه التمتع فحج عنه قارناً أو مفرداً فإنه لا يجزئه ومن كان فرضه القرآن أو الأفراد فحج عنه متمتعاً فإنه لا يجزئه إلا أن يكون قد حج المستتيب حجة الإسلام فحينئذ يصح إطلاق القول والعمل بالرواية يدل على هذا التحرير قولهم: وإن أمره أن يحج عنه مفرداً أو قارناً جاز له أن يحج عنه متمتعاً لأنه يعدل إلى ما هو الأفضل، فلولا لم يكن قد حج حجة الإسلام بحسب حاله وفرضه وتكليفه لما كان التمتع أفضل بل كان إن كان فرضه التمتع فهو الواجب لا يجوز سواه وليس لدخول أفضل معنى لأنّ أفعل لا يدخل إلا في أمرين يشتركان ثم يزيد أحدهما على الآخر وكذلك لو كان فرضه القرآن أو الأفراد لما كان التمتع أفضل بل لا يجوز له التمتع فكيف يقال: أفضل؟ فيخص إطلاق القول والأخبار بالأدلة لأنّ العموم قد يخص بالأدلة بغير خلاف.

ومن أمر غيره أن يحج عنه على طريق بعينها جاز له أن يعدل عن تلك الطريق إلى طريق آخر، وإذا أمره أن يحج عنه بنفسه فليس له أن يأمر غيره بالتيابة عنه، وإن جعل الأمر في ذلك إليه ووكله إليه إما بنفسه أو يستأجر عنه ويكون وكيلاً له في عقد الإجارة مع غيره جاز ذلك فأما إن أمره أن يستأجر له من يحج عنه فلا يجوز للمأمور أن يحج عن الأمر، وإذا أخذ حجة عن غيره وكانت معينة بسنة معلومة فلا يجوز له أن يأخذ حجة أخرى لتلك السنة لأنّ الإجارة معينة بزمان فلا يصح أن يعمل فيه عملاً لغير المستأجر لأنّ منافعه قد استحققت عليه في ذلك الزمان، فإن خالف وخرج الزمان والسنة المعينة ولم يحرم انفسخت الإجارة لأنّ الوقت الذي عيّنه قد فات.

وإن أخذ حجة لتحجّج في غير تلك السنة فلا بأس، وإن كانت الحجة في الذمة لا معينة بزمان بأن يقول: استأجرتك على أن تحج عني، صح العقد واقتضى التعجيل في

هذا العام، وإن شرط التأجيل إلى عام أو عامين جاز، فإذا وقع مطلقاً فانقضت السنة قبل فعل الحج لم تبطل الإجارة ولا يفسخ العقد لأن الإجارة في الذمة فلا تبطل بالتأخير، وليس للمستأجر أن يفسخ الإجارة لمكان التأخير، فإذا أحرم في السنة الثانية كان إحرامه صحيحاً عمن استأجره.

إذا مات الأجير فإن كان قبل الإحرام وجب على ورثته أن يردوا بمقدار أجرة ما بقي من المسافة، وإن كان موته بعد الإحرام فلا يلزمه شيء وأجزأت عن المستأجر سواء كان ذلك قبل استيفاء الأركان أو بعدها قبل التحلل أو بعده وعلى جميع الأحوال لعموم الأخبار في ذلك،

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته: فإن مات التائب في الحج وكان موته بعد الإحرام ودخول الحرم فقد سقطت عنه عهدة الحج وأجزأ عمن حج عنه وإن مات قبل الإحرام ودخول الحرم كان على ورثته إن خلف في أيديهم شيئاً مقدار ما بقي عليه من نفقة الطريق، فراعى دخول الحرم والإحرام معاً، والصحيح ما ذكرناه واخترناه وهو مجرد الإحرام دون دخول الحرم، وإلى هذا ذهب في مبسوطه وأفتى ودل على صحته في مسائل خلافه وهو الصحيح.

ومن حج عن غيره فصد عن بعض الطريق كان عليه ممّا أخذه بمقدار ما بقي من الطريق اللهم إلا أن يضمن الحج فيما يستأنف ويتولاه بنفسه إن كانت السنة معينة، وإن كانت الإجارة في الذمة فعلى ما ذكرناه،

والذى يقتضيه أصول المذهب ويشهد بصحته الاعتبار: أن المستأجر على الحج إذا صد أو مات قبل الإحرام لا يستحق شيئاً من الأجرة لأنه ما فعل الحج الذى استؤجر عليه ولا دخل فيه ولا فعل شيئاً من أفعاله، وإلى ما اخترناه يذهب شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه ودل على صحته إلا أنه قوى ما ذهب إليه الصيرفى والاصطخرى صاحب الشافعى: لأنه يستحق من الأجرة بمقدار ما قطع من المسافة، تعليلاً منهما وتخريجاً، ولا حاجة بنا إلى ذلك مع قيام الأدلة على أن المستأجر لم يأت بما استتيب فيه ولا شيئاً من أفعاله.

ولا يجوز للإنسان أن يطوف عن غيره وهو بمكة إلا أن يكون الذى يطوف عنه مبطوناً

لا يقدر على الطواف بنفسه ولا يمكن حمله والطواف به « ومعنى مبطون أى به بطن وهو الذرب وانطلاق الغائط » وإن كان غائباً جاز أن يطاف عنه ، وإذا حج الإنسان عن غيره من أخ له أو أب أو أوى قرابة أو مؤمن فإن ثواب ذلك يصل إلى من حج عنه من غير أن ينقص من ثوابه شيء ، وإذا حج عمن يجب عليه الحج بعد موته تطوعاً منه بذلك فإنه سقط عن الميت بذلك فرض الحج على ما روى أصحابنا في الأخبار .

ومن كان عنده وديعة ومات صاحبها وله ورثة وكان قد وجبت عليه حجة الإسلام واستقرت في ذمته ولم يحجها جاز له أن يأخذ منها بمقدار ما يحج عنه من بلده ويرد الباقي لأن الورثة لا تستحق الميراث إلا بعد قضاء الديون والحج من جملة الدين إذا غلب على ظنه أن ورثته لا يقضون عنه حجة الإسلام ، فإن غلب على ظنه أنهم يتولون القضاء عنه فلا يجوز له أن يأخذ منه شيئاً إلا بأمرهم .

ولا بأس أن تحج المرأة عن المرأة وعن الرجل سواء كانت المرأة الثابتة حجت حجة الإسلام أو لم تحج ضرورة كانت أو غير ضرورة ،

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته واستبصاره : ولا بأس أن تحج المرأة عن الرجل إذا كانت قد حجت حجة الإسلام وكانت عارفة وإذا لم تكن حجت حجة الإسلام وكانت ضرورة لم يجز لها أن تحج عن غيرها على حال ، والأول هو الصحيح والأظهر به تواترت عموم الأخبار والإجماع منعقد على جواز الاستنابة في الحج فالمخصص يحتاج إلى دليل ، ولا يجوز أن يرجع في التخصيص إلى خبر واحد لأنه لا يوجب علماً ولا عملاً وتعارضه أخبار كثيرة ، وإنما شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله خص عموم الأخبار المتواترة العامة بأخبار آحاد متوسطا وجامعا بينهما في كتابه الاستبصار ولم يتعرض أحد من أصحابنا لذلك بقول ولا تخصيص .

وما اخترناه مذهب شيخنا المفيد محمد بن محمد بن التعمان الحارثي رحمه الله في كتابه الأركان فإنه قال : ومن وجب عليه الحج فلا يجوز له أن يحج عن غيره ولا بأس أن يحج الضرورة عن الضرورة إذا لم يكن للضرورة مال يحج به عن نفسه ، ثم قال في باب مختصر المسائل في الحج والجوابات :

مسألة أخرى : فإن سأل سائل فقال : لم زعمتم أن الضرورة الذي لم يحج حجة الإسلام

























ويكره الحج والعمرة على الإبل الجلالات.

ويستحب لمن حج على طريق العراق أن يبدأ أولاً بزيارة النبي عليه السلام والمدينة فإنه لا يأمن ألا يتمكن من العود إليها ، فإن بدأ بمكة فلا بد له من العود إليها على طريق الاستحباب المؤكد دون الفرض المحتم ، وإذا ترك الناس الحج وجب على الإمام أن يجبرهم على ذلك.

قال شيخنا أبو جعفر في نهايته : وكذلك إن تركوا زيارة النبي عليه السلام كان عليه إجبارهم عليها.

قال محمد بن إدريس رحمه الله : إجبارهم على زيارة النبي عليه السلام لا يجوز لأنها غير واجبة بل ذلك مؤكّد الاستحباب دون الفرض والإيجاب بغير خلاف ، وإنما إذا كان الشيء شديداً الاستحباب أتى به على لفظ الوجوب على ما أسلفنا القول في معناه .

ويجوز للإنسان إذا وجب عليه الحج أن يستدين ما يحج به إذا كان من ورائه ما إن مات قضى عنه ، فإن لم يكن له ذلك فلا يجوز له الاستدانة ، ويستحب الاجتماع يوم عرفة والدعاء عند المشاهد وفي المواضع المعظمة ، ويستحب لمن انصرف من الحج أن يعزم على العود إليه ويسأل الله تعالى ذلك . ومن جاور بمكة فالطواف له أفضل من الصلاة ما لم يجاوز ثلاث سنين فإذا جاورها أو كان من أهل مكة كانت الصلاة له أفضل ، ولا بأس أن يحج الإنسان عن غيره تطوعاً إذا كان ميتاً فإنه يتفضل الله تعالى عليه بمثل ثوابه للإجماع من أصحابنا على ذلك ، وتكره المجاورة بمكة ، ويستحب إذا فرغ من مناسكه الخروج منها ، ومن أخرج شيئاً من حصي المسجد الحرام كان عليه رده .

ويكره أن يخرج من الحرمين بعد طلوع الشمس قبل أن يصلي الصلاتين فإذا صلاهما خرج إن شاء . ولا يعرف أصحابنا كراهية أن يقال لمن لم يحج : ضرورة ، بل رواياتنا وردت بذلك ، ولا أن يقال لحجة الوداع : حجة الوداع ، ولا أن يقال : شوط وأشواط ، بل ذلك كله ورد في الأخبار ، ولا يعرف أصحابنا استحباباً لشرب نبيذ السقاية .

وأشهر الحج قد بينّا أنها شوال وذو القعدة وذو الحجة ، والأيام المعلومات عشر ذى















ولا أرى التعفير على قبر أحد ولا التقبيل سوى قبور الأئمة عليهم السلام لأن ذلك حكم شرعى يحتاج فى استحبابه وإثباته إلى دليل شرعى ولن يجده طالبه ، ولولا إجماع طائفتنا على التقبيل والتعفير على قبور الأئمة عليهم السلام عند زيارتهم لما جاز ذلك لما قدّمناه وتفصيل ما أجبناه من الزيارات وشرح أذكارها موجود فى غير موضع من كتب السلف الجلّة المشيخة رضى الله عنهم من طلبه وجده.

ومن لم يتمكّن من زيارة التّبيّ والأئمة صلوات الله عليهم بحيث قبورهم لبعده داره أو لبعض الموانع فليزرهم أو من شاء منهم من حيث هو مصحراً أو من علو داره أو من مصلاه فى كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر ، ومن السّنة زيارة أهل الإيمان أحياء وأمواتاً.

ومن زار أخاه المؤمن فلينزّل على حكمه ولا يجشّمه ولا يكلفه ، ومن زاره أخوه المؤمن فليستقبله ويصافحه ويعتقه ، وذكر بعض أصحابنا فى تصنيفه : ويقبل كلّ واحد منهما موضع سجود الآخر ، وقد روى فى الأخبار : التقبيل للقادم من الحج . وليكرم كلّ واحد منهما صاحبه وليحف به ، وعلى المزور الاعتراف بحق زائره ، وليتحفه بما يحضره من طعام وشراب وفاكهة وطيب أو ما تيسر من ذلك وأدناه شرب الماء أو الوضوء وصلاة ركعتين عنده والتّأنيس بالحديث فإنّه جانب من القري ، والتّشيع له عند الانصراف .

وإذا زار قبر بعض إخوانه المؤمنين فليستظهر ويجعل وجهه إلى القبلة بخلاف زيارة قبر الإمام المعصوم فى الوقوف والكيفيّة على ما قدّمناه ، ويقرأ سورة الإخلاص سبعاً وسورة القدر سبعاً ، وتضع يدك على القبر وقل :

اللَّهُمَّ أَرْحَمْ غُرْبَتَهُ وَصِلْ وَجَدَتَهُ وَأَنْسِ وَخَشَتَهُ وَأَسْكِنْ إِلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ رَحْمَةً يَسْتَعْنِي بِهَا عَنْ رَحْمَةِ مَنْ سِوَاكَ وَالْحَقُّهُ بِمَنْ كَانَ يَتَوَلَّاهُ.

ويستغفر الله لذنبه وينصرف إن شاء الله تعالى.



# إِسْتِثْلَا السَّبُوقِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ

لِعَلَّامِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ  
الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْجَمَادِ الْحَلَبِيِّ



# كتاب الحج

أما الكلام في ركن الحج:

فهو إما فرض مطلق: وهو حجة الاسلام، أو عن سبب: فيالتذر والعهد والقضاء.  
وأما سنة: وهو ما عدا ذلك.

فالطلق منه لا يجب في العمر أكثر من مرة واحدة، بشرط: الحرية، والبلوغ، وكمال العقل، والاستطاعة له بالصحة، وتخلية السرب، وحصول الزاد، والراحلة، والقدرة على الكفاية الثامة ذاهبًا وجائيًا مع العود إليها، والتمكّن منها لمن يخلفه، ممّن يجب عليه نفقته من زوجة وولد وغيرهما. ويزاد عليها — من شروط صحة أدائه — الاسلام، والوقت، والنية، والختنة والمسبب منه بحسب سببه، إن كان مرة أو أكثر على أتى وجه تعلق، لزم باعتباره.

والسنة منه متى دخل فيه بها من لا يلزمه ذلك، شاركت الفرض بعد الدخول في وجوب المضى فيه إلى آخره وفي لزوم ما يلزم بافساده وإن كانت مفارقة له بأنه لا يجب الابتداء به لها، ولا يتداخل الفرضان فيه.

وحكم المرأة في وجوبه مع تكامل شروطه حكم الرجل، ولا يحتاج فيه إلى وجود محرم. ويخرج حجة الاسلام من أصل تركة الميت، أوصى بها، أم لا.  
ومن حج ببذل غيره له، ما يحتاج إليه لكونه فاقد الاستطاعة، صح حجّه ولا يلزم قضائه، لو استطاع بعد ذلك.

ثم الحج إما تمتّع، بالعمرة بتقديمها، واستيفاء مناسكها إجمالًا وسعيًا، والاحلال





















والمصدود بعدو يبعث هديه إن تمكّن ، وإلا ذبحه عند بلوغ محله ، وفرقه إن وجد مستحقاً ، وإلا تركه مكتوباً عليه وأحلّ من كلّ ما أحرم منه ، وأعاد من قابل إن كان حجّه فرضاً .

والمحضور بمرض يرسل أيضاً هديه إلى أن يبلغ محله وهو يوم التحريج من كلّ ما أحرم منه إلا النساء حتّى يطوف طوافهنّ قابلاً أو يطاف عنه ، فإن لم يقدر كلّ واحد منهما على إنفاذ هديه ، وعجز عن ثمنه بقى على إحرامه إلى قابل حتّى يحجّ عنه .  
والمحرم إذا فاتته الحجّ بقى على إحرامه إلى انقضاء أيام التشريق ، فيطوف ، ويسعى ، ويجعل حجّته مفردة ، ويتحلّل ممّا أحرم منه .

فجملة أركان الحجّ تسعة : النية في كلّ واجب ركناً أو غير ركن ، وإحراما العمرة ، والحجّ ، وطوافهما ، وسعيهما والموقفان عرفة والمشعر ، وما عداها من الواجبات ليست بأركان . وجميع المناسك واجبة ، والمندوبة تصحّ بغير طهارة إلا الطواف خاصّة ، وكلّها تستقبل بها الكعبة إمّا واجباً كالصلاة وما في حكمها ، أو ندباً كباقيتها ، إلا رمى جمرة العقبة كما أوأنا إليه ، وكلّ طواف واجب له سعى إلا طواف النساء ، فإنّه لا سعى له . وتصحّ جميع المناسك من الحائض والنفساء إلا الطواف فإنّها متى طهرت تقضيه ، وقيل : يُقضى عنها نيابة ، وقيل : تجعل حجّتها مفردة ، ويعتمر بعدها وهل يصحّ الاستئجار عن الميّت من الميقات مع القدرة على ذلك من بلده أم لا ؟ فيه خلاف . ومن تمام فضيلة الحجّ قصد المدينة لزيارة الرّسول وأهل بيته صلوات الله عليهم وسلامه .

# شَرَّاحُ الْإِسْلَامِ فِي مَسَائِلِ الْحَالِ وَالْحَرَامِ

لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا  
يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي المشتهر بالحقوق والحقوق الحلي

٦٠٢ - ٦٧٦ هـ



# كتاب الحج

وفيه أركان :

الأول : في المقدمات :

وهي أربع :

المقدمة الأولى :

الحج وإن كان في اللغة القصد، فقد صار في الشرع اسمًا لمجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصصة. وهو فرض على كل من اجتمعت فيه الشرائط الآتية من الرجال والنساء والحنثي، ولا يجب بأصل الشرع إلا مرة واحدة وهي حجة الإسلام وتجب على الفور والتأخير مع الشرائط كبيرة موقفة، وقد يجب الحج بالتذروما في معناه وبالإفساد وبالاستئجار للتيابة ويتكرر بتكرر السبب وما خرج عن ذلك مستحب، ويستحب لفاسد الشروط كمن غديم الزاد والراحلة إذا تسكع سواء شقّ على السعي أو سهّل وكالمملوك إذا أذن له مولاه.

المقدمة الثانية :

في الشرائط والنظر في حجة الإسلام وما يجب بالتذروما في معناه وفي أحكام التيابة :

### القول في حجة الإسلام :

وشرائط وجوبها خمسة :

الأول : البلوغ وكمال العقل :

فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ، ولو حج الصبي أو حج عنه أو عن المجنون لم يجز عن حجة الإسلام ، ولو دخل الصبي المميز والمجنون في الحج ندباً ثم كمل كل واحد منهما وأدرك المشعر أجزاً عن حجة الإسلام على تردد ويصح إحرام الصبي المميز وإن لم يجب عليه ويصح أن يحرم عن غير المميز وليه ندباً ، وكذا المجنون .

والولي هو من له ولاية المال كالأب والجد للأب والوصي ، وقيل : للأُم ولاية الإحرام بالطفل ونفقته الزائدة تلزم الولي دون الطفل .

الثاني : الحرية :

فلا يجب على المملوك ولو أذن له مولاه ، ولو تكلفه بإذنه صح حجه لكن لا يجزئه عن حجة الإسلام ، فإن أدرك الوقوف بالمشعر مُعتقاً أجزأه ، ولو أفسد حجه ثم أعتيق مضى في الفاسد وعليه بدنة وقضاه وأجزأه عن حجة الإسلام ، وإن أعتيق بعد فوات الموقفين وجب عليه القضاء ولم يجزه عن حجة الإسلام .

الثالث : الزاد والزاحلة :

وهما يعتبران في من يفتقر إلى قطع المسافة ولا تباع ثياب مهنته ولا خادمه ولا دار سكناه للحج ، والمراد بالزاد قدر الكفاية من القوت والمشروب ذهاباً وعوداً وبالزاحلة راحلة مثله ويجب شراؤها ولو كثر الثمن مع وجوده وقيل : إن زاد عن ثمن المثل لم يجب ، والأول أصح .

ولو كان له دين وهو قادر على اقتصائه وجب عليه فإن مُنِع منه وليس له سواء سقط الفرض ، ولو كان له مال وعليه دين بقدره لم يجب إلا أن يفضل عن دينه ما يقوم بالحج ، ولا يجب الاقتراض للحج إلا أن يكون له مال بقدر ما يحتاج إليه زيادة عما استثناه .

ولو كان معه قدر ما يحج به فنازعته نفسه إلى التكاح لم يجز صرفه في التكاح وإن شق تركه وكان عليه الحج ، ولو بُذِل له زاد وراحلة ونفقة له ولعِياله وجب عليه ، ولو

وُهِبَ له مال لم يجب عليه قبوله، ولو استؤجر للمعونة على السفر وشرط له الزاد والراحلة أو بعضه وكان بيده الباقي مع نفقة أهله وجب عليه وأجزأه عن الفرض إذا حج عن نفسه ولو كان عاجزاً عن الحج فحج عن غيره لم يُجزه عن فرضه وكان عليه الحج إن وجد الاستطاعة.

#### الرابع: توفر المؤونة الكافية :

أن يكون له ما يؤمن عياله حتى يرجع فاضلاً عما يحتاج إليه، ولو قصر ماله عن ذلك لم يجب عليه، ولو حج عنه من يطيق الحج لم يسقط عنه فرضه سواء كان واجد الزاد والراحلة أو فاقدهما وكذا لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة، ولا يجب على الولد بذل ماله لوالده في الحج.

#### الخامس: إمكان المسير :

وهو يشتمل على الصّحة وتخليفة السرب والاستمسك على الراحلة وسعة الوقت لقطع المسافة. فلو كان مريضاً بحيث يتضرر بالركوب لم يجب ولا يسقط باعتبار المرض مع إمكان الركوب، ولو منعه عدو أو كان معضوباً لا يستمسك على الراحلة أو عديم المرافق مع اضطراره إليه سقط الفرض، وهل يجب الاستنابة مع المانع من مرض أو عدو؟ قيل: نعم، وهو المروى. وقيل: لا. فإن أحجّ نائباً واستمر المانع فلا قضاء وإن زال وتمكّن وجب عليه ببدنه، ولو مات بعد الاستقرار ولم يؤدّ قضى عنه.

ولو كان لا يستمسك خلقة قيل: يسقط الفرض عن نفسه وماله، وقيل: يلزمه الاستنابة، والأول أشبه. ولو احتاج في سفره إلى حركة عنيفة للالتحاق أو الفرار فضعف سقط الوجوب في عامه وتوقع المكنة في المستقبل، ولو مات قبل التمكن والحال هذه لم يُقضى عنه ويسقط فرض الحج لعدم ما يضطر إليه من الآلات كالقربة وأوعية الزاد.

ولو كان له طريقان فمُنِع من إحداهما سلك الأخرى سواء كانت أبعد أو أقرب، ولو

كان في الطريق عدولا يندفع إلّا بما ل قيل : يسقط وإن قلّ، ولو قيل : يجب التّحمّل مع المُكْتَنَة، كان حسناً. ولو بذل له باذل وجب عليه الحجّ لزوال المانع، نعم لو قال له : اقبل وادفع أنت، لم يجب.

وطريق البحر كطريق البرّ فإن غلب ظنّ السلامة وإلّا سقط ولو أمكن الوصول بالبرّ والبحر، فإن تساويا في غلبة السلامة كان مغيّراً وإن اختصّ أحدهما تعين، ولو تساويا في رجحان العطب سقط الفرض.

ومن مات بعد الإحرام ودخول الحرم برئت ذمته وقيل : يجتزىء بالإحرام، والأوّل أظهر. وإن كان قبل ذلك قُضِيَ عنه إن كانت مستقرّة وسقطت إن لم تكن كذلك، ويستقرّ الحجّ في الدّمة إذا استكملّت الشّرائط وأهمل.

والكافر يجب عليه الحجّ ولا يصحّ منه، فلو أحرم ثمّ أسلم أعاد الإحرام، وإذا لم يتمكّن من العود إلى الميقات أحرم من موضعه، ولو أحرم بالحجّ وأدرك الوقوف بالمشرع لم يُجزّهِ إلّا أن يستأنف إحراماً آخر، وإن ضاق الوقت أحرم ولو بعرفات.

ولو حجّ المسلم ثمّ ارتدّ لم يُعيد على الأصحّ، ولو لم يكن مستطيعاً فصار كذلك في حال رِدّته وجب عليه الحجّ وصحّ منه إذا تاب، ولو أحرم مسلماً ثمّ ارتدّ ثمّ تاب لم يبطل إحرامه على الأصحّ، والمخالف إذا استبصر لا يعيد الحجّ إلّا أن يخلّ بركن منه. وهل الرّجوع إلى الكفاية من صناعة أو مال أو حرفة شرط في وجوب الحجّ؟ قيل : نعم، لرواية أبي الرّبيع، وقيل : لا، عملاً بعموم الآية وهو الأوّل.

وإذا اجتمعت الشّرائط فحجّ متسكّعاً أو حجّ ماشياً أو حجّ في نفقة غيره أجزأه عن الفرض، ومن وجب عليه الحجّ فالمشي أفضل له من الرّكوب إذا لم يضعفه ومع الضّعف الرّكوب أفضل.

#### مسائل أربع :

الأولى : إذا استقرّ الحجّ في ذمته ثمّ مات قُضِيَ عنه من أصل تركته، فإن كان عليه دين وضافت التركة قسمت على الدّين وعلى أجرة المثل بالحِصص.

الثانية: يُقضى الحج من أقرب الأماكن وقيل: يُستأجر من بلد الميت، وقيل: إن اتسع المال فمن بلده وإلا فمن حيث يمكن، والأول أشبه.

الثالثة: من وجب عليه حجة الإسلام لا يحج عن غيره لا فرضاً ولا تطوعاً وكذا من وجب عليه بنذر أو إفساد.

الرابعة: لا يشترط وجود المحرم في النساء بل يكفي غلبة ظنها بالسلامة ولا يصح حجها تطوعاً إلا بإذن زوجها ولها ذلك في الواجب كيف كان وكذا لو كانت في عدة رجعية وفي البائنة لها المبادرة من دون إذنه.

#### القول في شرائط ما يجب بالنذر واليمين والعهد:

وشرائطها اثنان: الأول: كمال العقل فلا ينعقد نذر الصبي ولا المجنون. الثاني: الحرية فلا يصح نذر العبد إلا بإذن مولاه، ولو أذن له في النذر فنذر وجب وجاز له المبادرة ولو نهاه وكذا الحم في ذات البعل.

#### مسائل ثلاث:

الأولى: إذا نذر الحج مطلقاً فمنعه مانع أخره حتى يزول المانع، ولو تمكّن من أدائه ثم مات قضى عنه من أصل تركته ولا يقضى عنه قبل التمكن، فإن عتق الوقت فأخل به مع القدرة قضى عنه وإن منعه عارض لمرض أو عدو حتى مات لم يجب قضاؤه عنه، ولو نذر الحج وهو معصوب أو أفسد قيل: يجب أن يستنيب، وهو حسن.

الثانية: إذا نذر الحج فإن نوى حجة الإسلام تداخلاً وإن نوى غيرها لم يتداخل، وإن أطلق قيل: إن حج ونوى النذر أجزأه عن حجة الإسلام وإن نوى حجة الإسلام لم يجز عن النذر. وقيل: لا يجزىء إحداهما عن الأخرى، وهو الأشبه.

الثالثة: إذا نذر الحج ماشياً وجب أن يقوم في مواضع العبور، فإن ركب طريقه قضى وإن ركب بعضاً قيل: يقضى ويمشى مواضع ركوبه. وقيل: بل يقضى ماشياً لإخلاله بالصفة المشترطة، وهو أشبه. ولو عجز قيل: يركب ويسوق بدنة. وقيل: يركب

ولا يسوق. وقيل: إن كان مطلقًا توقع المُكَنَّة من الصِّفة وإن كان معيَّنًا بوقت سقط فرضه بعجزه، والمروى الأوَّل والسياق ندب.

### القول في النيابة :

وشرائط النيابة ثلاثة: الإسلام وكمال العقل وأن لا يكون عليه حج واجب. فلا تصح نيابة الكافر لعجزه عن نيّة القربة ولا نيابة المسلم عن الكافر ولا عن المسلم المخالف إلا أن يكون أبا التائب ولا نيابة المجنون لانغمار عقله بالمرض المانع من القصد وكذا الصبي غير المميز، وهل يصح نيابة المميز؟ قيل: لا لا تصافه بما يوجب رفع القلم. وقيل: نعم لأنه قادر على الاستقلال بالحج ندبًا.

ولا بد من نيّة النيابة وتعيين المنوب عنه بالقصد، وتصح نيابة المملوك بإذن مولاه ولا تصح نيابة من وجب عليه الحج واستقرَّ إلا مع العجز عن الحج ولو مشيًا وكذا لا يصح حجّه تطوعًا، ولو تطوع قيل: يقع عن حجة الإسلام، وهو تحكُّم. ولو حج عن غيره لم يجز عن أحدهما.

ويجوز لمن حج أن يعتذر عن غيره إذا لم يجب عليه العمرة وكذا لمن اعتذر أن يحج عن غيره إذا لم يجب عليه الحج، وتصح نيابة من لم يستكمل الشرائط وإن كان حجّه ضرورة، ويجوز أن تحج المرأة عن الرجل وعن المرأة، ومن استؤجر فمات في الطريق فإن أحرم ودخل الحرم فقد أجزأت عمن حج عنه ولو مات قبل ذلك لم يُجزِ وعليه أن يعيد من الأجرة ما قابل المتخلف من الطريق ذاهبًا وعائدًا ومن الفقهاء من أجزأ بالإحرام والأوَّل أظهر.

ويجب أن يأتي بما شُرِط عليه من تمتع أو قرآن أو أفراد، وروى: إذا أُمِر أن يحج مفردًا أو قارنًا فحج متمتعًا جاز لعدوله إلى الأفضل. وهذا يصح إذا كان الحج مندوبًا أو قصد المستأجر الإتيان بالأفضل لا مع تعلق الفرض بالقرآن أو الأفراد. ولو شُرِط الحج على طريق معين لم يجز العدول إن تعلق بذلك غرض وقيل: يجوز

مطلقاً. وإذا استؤجر بحجة لم يجز أن يؤجر نفسه لأخرى حتى يأتي بالأولى، ويمكن أن يقال بالجواز إن كان لسنة غير الأولى.

ولو ضئد قبل الإحرام ودخول الحرم استعيد من الأجرة بنسبة المتخلف، ولو ضمن الحج في المستقبل لم يلزم إجابته وقيل: يلزم. وإذا استؤجر فقصرت الأجرة لم يلزم الإتمام وكذا لو فضلت عن التفقة لم يرجع المستأجر عليه بالفاضل.

ولا يجوز النيابة في الطواف الواجب للحاضر إلا مع العذر كالإغماء أو البطن وما شابههما ويجب أن يتولى ذلك بنفسه، ولو حمله حامل فطاف به أمكن أن يحتسب لكل منهما طوافه عن نفسه، ولو تبرع إنسان بالحج عن غيره بعد موته برئت ذمته.

وكل ما يلزم التائب من كفارة ففي ماله، ولو أفسده حج من قابل، وهل يُعاد بالأجرة عليه؟ يبنى على القولين. وإذا أطلق الإجازة اقتضى التعجيل ما لم يشترط الأجل، ولا يصح أن ينوب عن اثنين في عام ولو استأجره لعام صحَّ الأسبق، ولو اقترن العقدان وزمان الإيقاع بطلا، وإذا أحصر تحلل بالهدى ولا قضاء عليه.

ومن وجب عليه حجتان مختلفان كمحجة الإسلام والتذر فممنعه عارض جاز أن يستأجر أجيرين لهما في عام واحد، ويستحب أن يذكر التائب من ينوب عنه باسمه في المواطن كلها وعند كل فعل من أفعال الحج والعمرة وأن يعيد ما يفضل معه من الأجرة بعد حجه وأن يعيد المخالف حجه إذا استبصر وإن كانت مجزئة، ويكره أن تنوب المرأة إذا كانت صرورة.

#### مسائل ثمان:

الأول: إذا أوصى أن يُحج عنه ولم يعين الأجرة انصرف ذلك إلى أجرة المثل وتخرج من الأصل إذا كانت واجبة ومن الثلث إذا كانت ندياً ويستحقها الأجير بالعقد، فإن خالف ما شرط قيل: كان له أجرة المثل، والوجه أنه لا أجرة.

الثانية: من أوصى أن يُحج عنه ولم يعين المرات فإن لم يعلم منه إرادة التكرار

اقتصر على المرة وإن علم إرادة التكرار حُجَّ عنه حتى يستوفى الثلث من تركته.  
الثالثة: إذا أوصى الميت أن يُحجَّ عنه كل سنة بقدر معين فقصر جمع نصيب سنتين واستؤجر به لسنة وكذا لو قصر ذلك أضيف إليه من نصيب الثالثة.  
الرابعة: لو كان عند إنسان وديعة ومات صاحبها وعليه حجة الإسلام وعلم أن الورثة لا يؤذون ذلك جاز أن يقتطع قدر أجرة الحج فيستأجر به لأنه خارج عن ملك الورثة.

الخامسة: إذا عقد الإحرام عن المستأجر عنه ثم نقل التَّيَّة إلى نفسه لم يصح، فإذا أكمل الحجة وقعت عن المستأجر عنه ويستحق الأجرة، ويظهر لي أنها لا تجزىء عن أحدهما.

السادسة: إذا أوصى أن يُحجَّ عنه وعين المبلغ، فإن كان بقدر ثلث التركة أو أقلَّ صحَّ واجبًا كان أو مندوبًا، وإن كان أزيد وكان واجبًا ولم يُجزَّ الورثة كانت أجرة المثل من أصل المال والزائد من الثلث، وإن كان نديبًا حُجَّ عنه من بلده إن احتمل الثلث، وإن قصر حُجَّ عنه من بعض الطريق، وإن قصر عن الحج حتى لا يرغب فيه أجبر صُرف في وجوه البر، وقيل: يعود ميراثًا.

السابعة: إذا أوصى في حجٍّ واجب وغيره قُدِّم الواجب، فإن كان الكلَّ واجبًا وقصرت التركة قسَّمت على الجميع بالحصص.

الثامنة: من عليه حجة الإسلام ونذر أخرى ثم مات بعد الاستقرار أخرجت حجة الإسلام من الأصل والمنذورة من الثلث، ولو ضاق المال إلَّا عن حجة الإسلام اقتصر عليها، ويستحب أن يُحجَّ عنه التذر. ومنهم من سوى بين المنذورة وحجة الإسلام في الإخراج من الأصل والقسمة مع قصور التركة وهو أشبه، وفي الرواية: إن نذر أن يُحجَّ رجلًا ومات وعليه حجة الإسلام أخرجت حجة الإسلام من الأصل وما نذره من الثلث. والوجه التسوية لأنهما دين.





















الثالثة: من نسي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ولو إلى طلوع الفجر من يوم التحر إذا عرف أنه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس، فلو غلب على ظنه الفوات اقتصر على إدراك المشعر قبل طلوع الشمس وقد تم حجه وكذا لو نسي الوقوف بعرفات ولم يذكر إلا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس.

الرابعة: إذا وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتفق له إدراك المشعر إلى قبل الزوال صح حجه.

الخامسة: إذا لم يتفق له الوقوف بعرفات نهائياً فوقف ليلاً ثم لم يدرك المشعر حتى تطلع الشمس فقد فاته الحج، وقيل: يدركه ولو قبل الزوال، وهو حسن.

ب - والمندوب:

والمندوبات: الوقوف في مسيرة الجبل في السفح، والدعاء المتلقى عن أهل البيت عليهم السلام أو غيره من الأدعية، وأن يدعو لنفسه ولوالديه وللمؤمنين، وأن يضرب خبائه بنمرة، وأن يقف على السهل، وأن يجمع رحله ويسد الخلل به وبنفسه، وأن يدعو قائماً.

ويكره الوقوف في أعلى الجبل وراكباً وقاعداً.

القول في الوقوف بالمشعر:

والنظر في مقدمته وكيفيته:

أما المقدمة: فيستحب الاقتصاد في سيره إلى المشعر، وأن يقول إذا بلغ الكثيب الأحمر عن يمين الطريق: **اللَّهُمَّ أَرْحَمْ مَوْفِي وَزِدْ فِي عَمَلِي وَسَلِّمْ لِي دِينِي وَتَقَبَّلْ مِنِّي**. وأن يؤخر المغرب والعشاء إلى المزدلفة ولو صار إلى ربيع الليل ولو منعه مانع صلى في الطريق، وأن يجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين من غير نوافل بينهما، ويؤخر نوافل المغرب إلى بعد العشاء.











جبره بشاة، ولو كان ناسياً لم يكن عليه شيء وعليه إعادة الطواف على الأظهر، ويجب أن يخلق بمنى، فلورحل رجع فخلق بها فإن لم يتمكن حلق أو قصر مكانه وبعث بشعره ليدفن بها ولو لم يمكنه لم يكن عليه شيء. ومن ليس على رأسه شعر أجزأه إمرار الموصى عليه.

وترتيب هذه المناسك واجب يوم التحر: الرمي ثم الذبح ثم الحلق. فلو قدم بعضها على بعض أثم ولا إعادة.

#### مسائل ثلاث :

الأولى: مواطن التحليل ثلاثة: الأول: عقيب الحلق أو التقصير محل من كل شيء إلا الطيب والنساء والصيد. الثانى: إذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب. الثالث: إذا طاف طواف النساء حل له النساء. ويكره لبس المخيط حتى يفرغ من طواف الزيارة وكذا يكره الطيب حتى يفرغ من طواف النساء.

الثانية: إذا قضى مناسكه يوم التحرف الأفضل المضى إلى مكة للطواف والسعى ليوومه، فإن أخره فمن عنده ويتأكد ذلك فى حق المتمتع، فإن أخره أثم ويجزئه طوافه وسعيه، ويجوز للقارن والمفرد تأخير ذلك طول ذى الحجة على كراهية.

الثالثة: الأفضل لمن مضى إلى مكة للطواف والسعى الغسل، وتقليم الأظفار، وأخذ الشارب، والدعاء إذا وقف على باب المسجد.

#### القول فى الطّواف :

وفيه ثلاثة مقاصد :

#### الأول: فى المقدمات :

وهى واجبة ومندوبة:

فالواجبات الظهارة، وإزالة التجاسة عن الثوب والبدن، وأن يكون مختوناً ولا يعتبر فى المرأة.

والمندوبات ثمانية: الغسل لدخول مكة فلو حصل عذر اغتسل بعد دخوله والأفضل أن يغتسل من بئر ميمون أو من فَخٍّ وإلا ففى منزله، ومضع الإذخير، وأن يدخل مكة من أعلاها، وأن يكون حافياً على سكينه ووقار، ويغتسل لدخول المسجد الحرام، ويدخل من باب بنى شيبه بعد أن يقف عندها، ويسلم على التبتى عليه السلام ويدعو بالمأثور.

### المقصد الثانى: فى كيفية الطّواف :

وهو يشتمل على واجب وندب.

#### ١ - الواجب :

فالواجب سبعة: التّية، والبداة بالحجر، والختم به، وأن يطوف على يساره، وأن يدخل الحجر فى الطّواف، وأن يكمله سبعة، وأن يكون بين البيت والمقام. ولو مشى على أساس البيت أو حائط الحجر لم يجزه. ومن لوازمه ركعتا الطّواف وهما واجبتان بعده فى الطّواف الواجب، ولو نسيهما وجب عليه الرجوع، ولو شقّ قضاهاما حيث ذكر، ولو مات قضاهاما الولّى.

#### مسائل ست :

الأولى: الزّيادة على السّبع فى الطّواف الواجب محظورة على الأظهر، وفى النّافلة مكروهة.

الثّانية: الطّهارة شرط فى الواجب دون التّدب حتّى أنّه يجوز ابتداء المندوب مع عدم الطّهارة وإن كانت الطّهارة أفضل.

الثّالثة: يجب أن يصلّى ركعتى الطّواف فى المقام حيث هو الآن ولا يجوز فى غيره، فإن منعه زحام صلّى وراءه أو إلى أحد جانبيه.

الرّابعة: من طاف فى ثوب نجس مع العلم لم يصحّ طوافه وإن لم يعلم ثمّ علم فى أثناء الطّواف أزاله وتّمّم، ولو لم يعلم حتّى فرغ كان طوافه ماضياً.











مسائل :

الأولى : من أحدث ما يوجب حدًا أو تعزيرًا أو قصاصًا ولجأ إلى الحرم ضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج ، ولو أحدث في الحرم قوبل بما تقتضيه جنايته فيه .  
الثانية : يكره أن يُمنع أحد من سكنى دور مكة ، وقيل : يحرم ، والأول أصح .  
الثالثة : يحرم أن يرفع أحد بناء فوق الكعبة ، وقيل : يكره ، وهو الأشبه .  
الرابعة : لا تحل لقطة الحرم قليلة كانت أو كثيرة ، وتعرف سنة ثم إن شاء تصدق بها ولا ضمان عليه وإن شاء جعلها في يده أمانة .  
الخامسة : إذا ترك الناس زيارة النبي عليه السلام أجبروا عليها لما يتضمن من الجفاء المحرم .

ويستحب العود إلى مكة لمن قضى مناسكه لوداع البيت ، ويستحب أمام ذلك صلاة ست ركعات بمسجد الخيف وأكده استحبابًا عند المنارة التي في وسطه وفوقها إلى جهة القبلة بنحو من ثلاثين ذراعًا وعن يمينها ويسارها كذلك ، ويستحب التحصيب لمن نفر في الأخير وأن يستلقى فيه .  
وإذا عاد إلى مكة فمن السنة أن يدخل الكعبة ويتأكد في حق الضرورة ، وأن يغتسل ويدعو عند دخولها ، وأن يصلي بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرأ في الأولى الحمد وحس السجدة وفي الثانية عدد آيها ويصلي في زوايا البيت ثم يدعو بالدعاء المرسوم ، ويستلم الأركان ويتأكد في اليماني ، ثم يطوف بالبيت أسبوعًا ، ثم يستلم الأركان والمستجار ويتخير من الدعاء ما أحبه ، ثم يأتي زمزم فيشرب منها ، ثم يخرج وهو يدعو .

ويستحب خروجه من باب الحنطين ويحتر ساجدًا ويستقبل القبلة ويدعو ويشتري بدرهم تمرًا ويتصدق به احتياطيًا لإحرامه ، ويكره الحج على الإبل الجلالة ، ويستحب لمن حج أن يعزم على العود والطواف أفضل للمجاور من الصلاة للمقيم بالعكس ، ويكره : المجاورة بمكة ، ويستحب النزول بالمعرس على طريق المدينة وصلاة ركعتين به .

مسائل ثلاث :

الأولى : للمدينة حرم وحده من عاير إلى وغير ولا يعضد شجره ، ولا بأس بصيده إلا ما صيد بين الحرتين وهذا على الكراهية المؤكدة .  
الثانية : يستحب زيارة النبي عليه السلام للحاج استحباباً مؤكداً .  
الثالثة : يستحب أن تزار فاطمة عليها السلام من عند الروضة ، والأئمة عليهم السلام بالبقيع .

خاتمة :

يستحب المجاورة بها والغسل عند دخولها ، وتستحب الصلاة بين القبر والمنبر وهو الروضة وأن يصوم الإنسان بالمدينة ثلاثة أيام للحاجة وأن يصلي ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي لبابة ففى ليلة الخميس عند الأسطوانة التى تلى مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وأن يأتى المساجد بالمدينة كمسجد الأحزاب ومسجد الفتح ومسجد الفضيل وقبور الشهداء بأحد خصوصاً قبر حمزة عليه السلام ، ويكره التوم فى المساجد ويتأكد الكراهة فى مسجد النبي عليه السلام .

### الركن الثالث : فى اللواحق :

وفىها مقاصد :

المقصد الأول : فى الإحصار والصّدة :

الصّدة بالعدو ، والإحصار بالمرض لا غير .

فالمصدود إذا تلبّس ثمّ صُدّ تحلّ من كلّ ما أحرم منه إذا لم يكن له طريق غير موضع الصّدة أو كان له طريق وقصرت نفقته ويستمر إذا كان له مسلك غيره ولو كان أطول مع تيسر نفقته ، ولو خشى الفوات لم يتحلّ وصبر حتّى يتحقّق ثمّ يتحلّ بعمرة ثمّ يقضى فى القابل واجباً إن كان الحج واجباً وإلاّ ندباً ولا يحلّ إلاّ بعد الهدى ونية



ولو بان أن هديه لم يذبح لم يبطل تحلله وكان عليه ذبح هدى في القابل، ولو بعث هديه ثم زال العارض لحق بأصحابه فإن أدرك أحد الموقفين في وقته فقد أدرك الحج وإلا تحلل بعمره وعليه في القابل قضاء الواجب، ويستحب قضاء التدب. والمعتمر إذا تحلل يقضى عمرته عند زوال العذر، وقيل: في الشهر الداخل. والقارن إذا أحصر فتحلل لم يحج في القابل إلا قارنًا، وقيل: يأتي بما كان واجبًا. وإن كان ندبًا حج بما شاء من أنواعه وإن كان الإتيان بمثل ما خرج منه أفضل. وروى: أن باعث الهدى تطوعًا يواعد أصحابه وقتًا لذبحه أو نحره ثم يجتنب جميع ما يجتنبه المحرم. فإذا كان وقت المواعدة أحل لكن هذا لا يلبي، ولو أتى بما يحرم على المحرم كفر استحبًا.

### المقصد الثاني: في أحكام الصيد :

الصيد هو الحيوان الممنوع، وقيل: يشترط أن يكون حلالًا. والتظرف فيه يستدعى فصولاً:

الأول: في أقسامه :

الصيد قسمان :

فالأول: ما لا يتعلّق به كفارة كصيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ في الماء ومثله الدجاج الحبشي وكذا النعم ولو توخشت، ولا كفارة في قتل السباع ماشية كانت أو طائرة إلا الأسد فإنّ على قاتله كبشًا إذا لم يردّه على رواية فيها ضعف، وكذا لا كفارة فيما تولّد بين وحشي وإنسي أو بين ما يحلّ للمحرم وما يحرم، ولو قيل: يُراعى الاسم كان حسنًا.

ولا بأس بقتل الأفعى والعقرب والفأرة وبرمى الحداة والغراب رميًا ولا بأس بقتل البرغوث، وفي الزنبور تردّد الوجه المنع ولا كفارة في قتله خطأ وفي قتله عمدًا صدقة ولو بكفت من طعام، ويجوز شراء القمارى والدبّاسى وإخراجها من مكّة على رواية ولا يجوز قتلها ولا أكلها.

الثاني: ما يتعلق به الكفارة: وهو ضربان:

الأول: ما لكفارته بدل على الخصوص: وهو كل ما له مثل من التعم، وأقسامه خمسة:

الأول: النعامة: وفي قتلها بدنة، ومع العجز تقوم البدنة ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدين ولا يلزم ما زاد عن ستين، ولو عجز صام عن كل مدين يومًا ولو عجز صام ثمانية عشر يومًا، وفي فراخ النعام روايتان: إحداها مثل ما في النعام، والأخرى من صغار الإبل، وهو الأشبه.

الثاني: بقرة الوحش وحمار الوحش: وفي قتل كل واحد منهما بقرة أهلية، ومع العجز يقوم البقرة الأهلية ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدين ولا يلزم ما زاد على الثلاثين، ومع العجز يصوم عن كل مدين يومًا وإن عجز صام تسعة أيام.

الثالث: في قتل الطي شاة، ومع العجز يقوم الشاة ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدين ولا يلزم ما زاد عن عشرة، فإن عجز صام عن كل مدين يومًا فإن عجز صام ثلاثة أيام. وفي الثعلب والأرنب شاة وهو المروى، وقيل: فيه ما في الطي. والأبدال في الأقسام الثلاثة على التخيير، وقيل: على الترتيب، وهو الأظهر.

الرابع: في كسر بيض النعام إذا تحرك فيها الفرخ بكارة من الإبل لكل واحدة واحد، وقبل التحرك إرسال فحولة الإبل في إناث منها بعدد البيض فما نتج فهو هدى، ومع العجز عن كل بيضة شاة، ومع العجز إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

الخامس: في كسر بيض القطا والقبع إذا تحرك الفرخ من صغار الغنم، وقيل: عن البيضة غاض من الغنم. وقبل التحرك إرسال فحولة الغنم في إناث منها بعدد البيض فما نتج فهو هدى، فإن عجز كان كمن كسر بيض النعام.

الثاني: ما لا بدل له على الخصوص: وهو خمسة أقسام:

الأول: الحَمَام: وهو اسم لكل طائر يهدر ويعب الماء، وقيل: كل مطوق. وفي قتلها شاة على المحرم، وعلى المحل في الحرم درهم، وفي فرخها للمحرم حَمَل، وللمحل في



حاملًا ومجهضًا.

الخامس: إذا قتل المحرم حيوانًا وشك في كونه صيدًا لم يضمن.

الفصل الثاني: في موجبات الضمان:

وهي ثلاثة: مباشرة الإلتلاف واليد والسبب.

أما المباشرة:

فنقول: قتل الصيد موجب لفديته، فإن أكله لزمه فداء آخر، وقيل: يفدى ما قتل ويضمن قيمة ما أكل، وهو الوجه. ولورمى صيدًا فأصابه ولم يؤثر فيه فلا فدية، ولو جرحه ثم رآه سويًا ضمن أرشه، وقيل: ربع قيمته. وإن لم يعلم حاله لزمه الفداء وكذا لو لم يعلم أثر فيه أم لا.

وروى: في كسر قرني الغزال نصف قيمته، وفي كل واحد ربع، وفي عينيه كمال قيمته، وفي كسر إحدى يديه نصف قيمته وكذا في إحدى رجليه، وفي الزاوية ضعف. ولو اشترك جماعة في قتل الصيد ضمن كل واحد منهم فداء كاملاً، ومن ضرب بطير على الأرض كان عليه دم وقيمة للحرم وأخرى لاستصغاره، ومن شرب لبن ظبية في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن، ولورمى الصيد وهو محل فأصابه وهو محرم لم يضمنه وكذا لو جعل في رأسه ما يقتل القمل وهو محل ثم أحرم فقتله.

الموجب الثاني: اليد:

ومن كان معه صيد فأحرم زال ملكه عنه ووجب إرساله، فلو مات قبل إرساله لزمه ضمانه، ولو كان الصيد نائيًا عنه لم يزل ملكه، ولو أمسك المحرم صيدًا فذبحه محرم ضمن كل منهما فداء، ولو كانا في الحرم تضاعف الفداء ما لم يكن بدنة، ولو كانا مُحلَّين في الحرم لم يتضاعف، ولو كان أحدهما محرمًا تضاعف الفداء في حقه، ولو أمسكه المحرم في الحل فذبحه المحل ضمنه المحرم خاصة، ولو نقل بيض صيد عن موضعه ففسد ضمنه فلو أحضنه فخرج الفرخ سليمًا لم يضمنه، ولو ذبح المحرم صيدًا كان ميتة



الحادية عشرة: من دلّ على صيد فقتل ضمنه.

### الفصل الثالث: في صيد الحرم :

يحرم من الصيد على المحلّ في الحرم ما يحرم على المحرم في الحلّ، فمن قتل صيّدًا في الحرم كان عليه فداؤه، ولو اشترك جماعة في قتله فعلى كلّ واحد فداء وفيه تردّد، وهل يحرم وهو يؤمّ الحرم؟ قيل: نعم، وقيل: يكره، وهو الأشبه. لكن لو أصابه ودخل الحرم فمات ضمنه وفيه تردّد.

ويكره الاصطياد بين البريد والحرم على الأشبه، فلو أصاب صيّدًا فيه ففقأ عينه أو كسر قرنه كان عليه صدقة استحبابًا، ولو ربط صيّدًا في الحلّ فدخل الحرم لم يجوز إخراجه، ولو كان في الحلّ ورمى صيّدًا في الحرم فقتله فداؤه وكذا لو كان في الحرم ورمى صيّدًا في الحرم فقتله ضمنه.

ولو كان بعض الصيد في الحرم فأصاب ما هو في الحلّ أو في الحرم منه فقتله ضمنه، ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحلّ فقتله ضمن إذا كان أصلها في الحرم، ومن دخل بصيد إلى الحرم وجب عليه إرساله، ولو أخرجه فتلف كان عليه ضمانه سواء كان التلّف بسببه أو بغيره، ولو كان طائرًا مقصوصًا وجب عليه حفظه حتّى يكمل ريشه ثم يرسله، وهل يجوز صيد حمام الحرم وهو في الحلّ؟ قيل: نعم، وقيل: لا، وهو الأحوط.

ومن نتف ريشة من حمام الحرم كان عليه صدقة ويجب أن يسلمها بتلك اليد، ومن أخرج صيّدًا من الحرم وجب عليه إعادته ولو تلف قبل ذلك ضمنه، ولو رمى بسهم في الحلّ فدخل الحرم ثم خرج إلى الحلّ فقتل صيّدًا لم يجب الفداء، ولو ذبح المحلّ في الحرم صيّدًا كان ميتة، ولو ذبحه في الحلّ وأدخله الحرم لم يحرم على المحلّ ويحرم على المحرم، ولا يدخل في ملكه شيء من الصيد على الأشبه، وقيل: يدخل وعليه إرساله إن كان حاضرًا معه.

الفصل الرابع : في التوابع :

كل ما يلزم المحرم في الحل من كفارة الصيد أو المحل في الحرم يجتمعان على المحرم في الحرم حتى ينتهي إلى البدنة فلا يتضاعف، وكلما يتكرر الصيد من المحرم نسياناً وجب عليه ضمانه، ولو تعدد وجبت الكفارة أولاً ثم لا تتكرر وهو ممن ينتقم الله منه، وقيل: تتكرر، والأول أشبه. ويضمن الصيد بقتله عمداً وسهواً، فلورمى صيداً فمرق السهم فقتل آخر كان عليه فداءان وكذا لورمى عرضاً فأصاب صيداً ضمنه، ولو اشترى محل بيض نعام لمحرم فأكله كان على المحرم عن كل بيضة شاة وعلى المحل عن كل بيضة درهم.

ولا يدخل الصيد في ملك المحرم باصطياد ولا ابتياع ولا هبة ولا ميراث هذا إذا كان عنده، ولو كان في بلده فيه تردد والأشبه أنه يملك، ولو اضطر المحرم إلى أكل الصيد أكله وفداءه، ولو كان عنده ميتة أكل الصيد إن أمكنه الفداء وإلا أكل الميتة، وإذا كان الصيد مملوكاً ففداؤه لصاحبه وإن لم يكن مملوكاً تصدق به، وكل ما يلزم المحرم من فداء يذبحه أو ينحره بمكة إن كان معتمراً وبمنى إن كان حاجاً. وروى: أن كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجز عنها كان عليه إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام في الحج.

المقصد الثالث: في باقى المحظورات :

وهى سبعة: الأول: الاستمتاع بالنساء: فمن جامع زوجته في الفرج قبلًا أو دبرًا عامداً عالماً بالتحريم فسد حجّه وعليه إتمامه وبدنة والحج من قابل سواء كانت حجته التى أفسدها فرضاً أو نفلاً وكذا لو جامع أمته وهو محرم، ولو كانت امرأته محرمة مطاوعة لزمها مثل ذلك وعليهما أن يفترقا إذا بلغا ذلك المكان حتى يقضيا المناسك إذا حجا على تلك الطريق، ومعنى الافتراق ألا يخلوا إلا ومعهما ثالث. ولو أكرهها كان حجها ماضياً وكان عليه كفارتان ولا يتحمل عنها شيئاً سوى الكفارة، وإن جامع بعد الوقوف بالمشرع ولو قبل أن يطوف طواف النساء أو طاف منه

ثلاثة أشواط فما دونه أو جامع في غير الفرج قبل الوقوف كان حجّه صحيحاً وعليه بدنة لا غير.

تفريع :

إذا حجّ في القابل بسبب الإفساد فأفسد لزمه ما لزم أولاً ، وفي الاستمناء بدنة وهل يفسد به الحجّ ويجب القضاء ؟ قيل : نعم ، وقيل : لا ، وهو الأشبه . ولو جامع أمّته محلاً وهى محرمة بإذنه تحمّل عنها الكفارة بدنة أو بقرة أو شاة وإن كان معسراً فشاة أو صيام ثلاثة أيّام ، ولو جامع المحرم قبل طواف الزيارة لزمه بدنة فإن عجز فبقرة أو شاة .

وإذا طاف المحرم من طواف النساء خمسة أشواط ثمّ واقع لم يلزمه الكفارة وبني على طوافه ، وقيل : يكفى في ذلك مجاوزة التصف ، والأول مروى . وإذا عقد المحرم لمحرّم على امرأة ودخل بها المحرم فعلى كلّ منهما كفارة وكذا لو كان العاقد محلاً على رواية سماعة ، ومن جامع في إحرام العمرة قبل السعى فسدت عمرته وعليه بدنة وقضاؤها والأفضل أن يكون في الشهر الداخل .

ولو نظر إلى غير أهله فأمنى كان عليه بدنة إن كان موسراً وإن كان متوسطاً فبقرة وإن كان معسراً فشاة ، ولو نظر إلى امرأته لم يكن عليه شيء ولو أمنى ، ولو كان بشهوة فأمنى كان عليه بدنة ، ولو مسّها بغير شهوة لم يكن عليه شيء ، ولو مسّها بشهوة كان عليه شاة ولو لم يُمن ، ولو قبل امرأته كان عليه شاة ولو كان بشهوة كان عليه جزور وكذا لو أمنى عن ملاعبة ، ولو استمتع على من يجامع فأمنى من غير نظر لم يلزمه شيء .

فرع :

لو حجّ تطوّعاً فأفسده ثمّ أحصر كان عليه بدنة للإفساد ودم للإحصار وكفاه قضاء واحد في القابل .

المحظور الثّانى : الطّيب : فمن تطيّب كان عليه دم شاة سواء استعمله صبغاً أو طلاء ابتداء أو استدامة أو بخوراً أو في الطعام ، ولا بأس بخلوق الكعبة ولو كان فيه



الثنائية: إذا كرّر الوطء لزمه بكلّ مرّة كفّارة، ولو كرّر الحلق فإن كان في وقت واحد لم تتكرّر الكفّارة وإن كان في وقتين تكرّرت، ولو تكرّر منه اللبس أو الطيب فإن اتّحد المجلس لم يتكرّر وإن اختلف تكرّر.

الثالثة: كلّ محرم أكل أو لبس ما لا يحلّ له أكله أو لبسه كان عليه دم شاة.

الرابعة: تسقط الكفّارة عن الجاهل والتّاسي والمجنون إلّا في الصّيد فإنّ الكفّارة تلزم ولو كان سهوًا.

# كتاب الحج

والكلام في صورتها وشرائط وجوبها وأفعالها وأقسامها :

الأول : في صورتها : وصورتها أن يحرم من الميقات الذى يسوغ له الإحرام منه ، ثم يدخل مكة فيطوف ويصلى ركعتيه ، ثم يسعى بين الصفا والمروة ، ويقصر .

الثانى : في شرائط وجوبها : وشرائط وجوبها شرائط وجوب الحج ومع الشرائط تجب في العمر مرة ، وقد تجب بالتذروما في معناه والاستيجار والإفساد والفوات والدخول إلى مكة مع انتفاء العذر وعدم تكرار الدخول ، ويتكرر وجوبها بحسب السبب .

الثالث : في أفعالها : وأفعالها ثمانية : التية والإحرام والطواف وركعتاه وطواف النساء وركعتاه والسعى والتقصير .

الرابع : في أقسامها : وتنقسم إلى متمتع بها ، ومفردة .

فالأولى : تجب على من ليس من حاضرى المسجد الحرام ، ولا تصح إلا في أشهر الحج ، وتسقط المفردة معها ، ويلزم فيها التقصير ، ولا يجوز حلق الرأس ولو حلقه لزمه دم ، ولا يجب فيها طواف النساء .

المفردة : تلزم حاضرى المسجد الحرام ، وتصح في جميع أيام السنة وأفضلها ما وقع في رجب . ومن أحرم بالمفردة ودخل مكة جاز أن ينوى التمتع ويلزمه دم ولو كان في أشهر الحج لم يجوز ، ولو دخل مكة متمتعاً لم يجوز له الخروج حتى يأتى بالحج لأنه مرتبط به ، نعم لو خرج بحيث لا يحتاج إلى استئناف إحرام جاز ، ولو خرج فاستأنف عمرة تمتع بالأخيرة .

## شرائع الإسلام

ويستحبّ المفردة في كلّ شهر وأقلّه عشرة أيّام، ويكره أن يأتى بعمرتين بينهما أقلّ من عشرة أيّام، وقيل: يحرم، والأوّل أشبه. ويتحلّل من المفردة بالتقصير والحلق أفضل، وإذا قصّر أو حلق حلّ له كلّ شيء إلّا النساء فإذا أتى بطواف النساء حلّ له النساء، وهو واجب في المفردة بعد السعى على كلّ معتمر من امرأة وخصيّ وصبيّ، ووجوب العمرة على الفور.

# المختصر النافع

لأبي القاسم محمد بن جعفر بن الحسن بن أبي زكريا  
يحيى بن الحسن بن سعيد آل هذيل الحلبي المشهور  
بالمحقق وبالمحقق الحلبي

٦٠٢ - ٦٧٦ هـ



## كتاب الحج

والنظر في المقدمات والمقاصد :

المقدمة الأولى :

الحج اسم لمجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصوصة وهو فرض على المستطيع من الرجال والخنائى والتساء، ويجب بأصل الشرع مرة واحدة وجوباً مضيّقاً وقد يجب بالنذر وشبهه وبالاستئجار والإفساد، ويستحب لفائد الشرائط كالفقير والمملوك مع إذن مولاه .

المقدمة الثانية :

في شرائط حجة الإسلام وهى ستة : البلوغ والعقل والحرية والزاد والراحلة والتمكّن من المسير ويدخل فيه الصحة وإمكان الركوب وتخلى التبر فلا تجب على الصبى ولا على المجنون .

و يصح الإحرام من الصبى المميز وبالصبى غير المميز وكذا يصح بالمجنون، ولو حجّ بهما لم يجزئهما عن الفرض، و يصحّ الحجّ من العبد مع إذن المولى لكن لا يجزئه عن الفرض إلا أن يدرك أحد الموقفين معتقاً .

ومن لا راحلة له ولا زاد لو حجّ كان ندباً ويعيد لو استطاع، ولو بُدّل له الزاد والراحلة صار مستطيعاً، ولو حجّ به بعض إخوانه أجزأه عن الفرض ولا بدّ من فاضل عن الزاد والراحلة يموت به عياله حتى يرجع، ولو استطاع فمنعه كبر أو مرض أو عدوّ ففى وجوب الاستنابة قولان المروى : أنه يستتيب. ولو زال العذر حجّ ثانياً، ولو مات مع

العدر أجزأته التّيابة.

وفى اشتراط الرجوع إلى صنعة أو بضاعة قولان أشبههما : أنّه لا يشترط . ولا يشترط في المرأة وجود محرم ويكفى ظنّ السّلامة ، ومع الشرائط لوحجّ ماشياً أو في نفقة غيره أجزأه ، والحجّ ماشياً أفضل إذا لم يضعفه عن العبادة ، وإذا استقرّ الحجّ فأهمل قضى عنه من أصل تركته ولو لم يخلف سوى الأجرة قضى عنه من أقرب الأماكن وقيل : من بلده مع السّعة . ومن وجب عليه الحجّ لا يحجّ تطوّعاً ، ولا تحجّ المرأة ندباً إلّا بإذن زوجها ولا يشترط إذنه في الواجب ، وكذا في العدة الرّجعية .

مسائل :

الأولى : إذا نذر غير حجّة الإسلام لم يتداخلاً ، ولو نذر حجّاً مطلقاً قيل : يجزىء إن حجّ بنيّة النّذر عن حجّة الإسلام ولا تجزىء حجّة الإسلام عن النّذر . وقيل : لا تجزىء إحداهما عن الأخرى وهو أشبه .

الثّانية : إذا نذر أن يحجّ ماشياً وجب ويقوم في مواضع العبور ، فإن ركب طريقة قضى ماشياً وإن ركب بعضاً قضى ومشى ما ركب وقيل : يقضى ماشياً لإخلاله بالصفة . ولو عجز قيل : يركب ويسوق بدنة . وقيل : يركب ولا يسوق بدنة . وقيل : إن كان مطلقاً توقّع المكنة وإن كان معيّناً بسنة يسقط لعجزه .  
الثّالثة : المخالف إذا لم يخلّ بركن لم يُعَدّ لو استبصر وإن أخلّ أعاد .

القول في التّيابة :

ويشترط فيه : الإسلام والعقل وألا يكون عليه حجّ واجب . فلا تصحّ نيابة الكافر ولا نيابة المسلم عنه ولا عن مخالف إلّا عن الأب ، ولا نيابة المجنون ولا الصّبيّ غير المميّز ، ولا بدّ من نيّة التّيابة وتعيين المنوب عنه في المواطن بالقصد ، ولا ينوب من وجب عليه الحجّ ولو لم يجب عليه جاز وإن لم يكن حجّ ، وتصحّ نيابة المرأة عن المرأة والرجل ، ولو مات الثّائب بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأه .

ويأتى الثائب بالتنوع المشروط وقيل: يجوز أن يعدل إلى التمتع ولا يعدل عنه. وقيل: لو شرط عليه الحج على طريق جاز الحج بغيرها. ولا يجوز للثائب الاستنابة إلا مع الإذن ولا يؤجر نفسه لغير المستأجر في السنة التي استؤجر لها، ولو صد قبل الإكمال استعيد من الأجرة بنسبة المتخلف ولا يلزم إجابته ولو ضمن الحج على الأشبه، ولا يطاف عن حاضر متمكن من الظهارة لكن يطاف به ويطاف عمن لم يجمع الوصفين، ولو حمل إنساناً فطاف به احتسب لكل واحد منهما طواف، ولو حج عن ميت تبرعاً برىء الميت ويضمن الأجير كفارة جنائته في ماله.

ويستحب أن يذكر المنوب عنه في المواطن وأن يعيد فاضل الأجرة وأن يتم له ما أعوزه وأن يعيد المخالف حجه إذا استبصر وإن كانت مجزئة، ويكره أن تنوب المرأة الصرورة.

#### مسائل:

- الأولى: من أوصى بحجة ولم يعين انصرف إلى أجرة المثل.
- الثانية: لو أوصى أن يحج عنه ولم يعين فإن عرف التكرار حج عنه حتى يستوفى ثلثه وإلا اقتصر على المرة.
- الثالثة: لو أوصى أن يحج عنه كل سنة بمال معين فقصر جمع ما يمكن به الاستئجار ولو كان نصيب أكثر من سنة.
- الرابعة: لو حصل بيد إنسان مال لميت وعليه حجة مستقرة وعلم أن الورثة لا يؤدّون جاز أن يقتطع قدر أجرة الحج.
- الخامسة: من مات وعليه حجة الإسلام وأخرى منذورة أخرجت حجة الإسلام من الأصل والمنذورة من الثلث وفيه وجه آخر.

#### المقدمة الثالثة:

في أنواع الحج وهي ثلاثة: تمتع وقران وإفراد.



ويجوز للمفرد إذا دخل مكة العدول بالحج إلى المتعة لكن لا يلبي بعد طوافه وسعيه ولو لبى بعد أحدهما بطلت متعته وبقي على حجه على رواية، ولا يجوز العدول للقارن، والمكّي إذا بُعد ثم حج على ميقات أحرم منه وجوباً، والمجاور بمكة إذا أراد حجة الإسلام خرج إلى ميقاته فأحرم منه ولو تعذر خرج إلى أدنى الحلّ ولو تعذر أى الخروج إلى أدنى الحلّ أحرم من مكة، ولو أقام سنتين انتقل فرضه إلى الأفراد والقران، ولو كان له منزلان بمكة وناء اعتبر أغلبهما عليه.

ولو تساوى يا تخير في التمتع وغيره، ولا يجب على المفرد والقارن هدى ويختص الوجوب بالتمتع، ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة ولا إدخال أحدهما على الآخر.

#### المقدمة الرابعة :

في المواقيت وهى ستة : لأهل العراق العقيق وأفضله المسلخ وأوسطه غمرة وآخره ذات عرق، ولأهل المدينة مسجد الشجرة وعند الضرورة الجحفة وهى ميقات لأهل الشام اختياراً، ولليمن يلملم، ولأهل الطائف قرن المنازل، وميقات المتمتع لحجه مكة. وكل من كان منزله أقرب من الميقات فميقاته منزله، وكل من حج على طريق فميقاته ميقات أهله، ويجرد الصبيان من فخ، وأحكام المواقيت تشتمل على مسائل :

الأولى : لا يصح الإحرام قبل الميقات إلا لناذر بشرط أن يقع في أشهر الحج أو العمرة المفردة في رجب لمن خشى تقضيه.

الثانية : لا يجاوز الميقات إلا محرماً ويرجع إليه لو لم يحرم منه ، فإن لم يتمكن فلا حج له إن كان عامداً ومحرم من موضعه إن كان ناسياً أو جاهلاً أو لا يريد التمسك ، ولو دخل مكة خرج إلى الميقات ومع التعذر من أدنى الحلّ ومع التعذر يحرم من مكة.

الثالثة : لو نسى الإحرام حتى أكمل مناسكه فالمرئى : أنه لا قضاء وفيه وجه بالقضاء مخرج.

### المقصد الأول: في أفعال الحج :

وهي الإحرام، والوقوف بعرفات وبالمشعر، والذبح بمنى، والطواف وركعته، والسعى، وطواف النساء وركعته، وفي وجوب رمي الجمار والحلق أو التقصير تردّد أشبهه : الوجوب. وتستحبّ الصدقة أمام التوجّه وصلاة ركعتين، وأن يقف على باب داره ويدعو أو يقرأ فاتحة الكتاب أمامه وعن يمينه وشماله وآية الكرسي كذلك، وأن يدعو بكلمات الفرج وبالأدعية المأثورة.

### القول في الإحرام :

والنظر في مقدماته وكيفيته وأحكامه :

ومقدماته كلّها مستحبة وهي : توفير شعر رأسه من أول ذي القعدة إذا أراد التمتع ويتأكد إذا أהלّ ذو الحجة، وتنظيف جسده، وقصّ أظافره، والأخذ من شاربته، وإزالة الشعر عن جسده وإبطيه بالتورة ولو كان مطلياً أجزأه ما لم يمض خمسة عشر يوماً، والغسل ولو أكل أو لبس ما لا يجوز له أعاد غسله استحباباً وقيل : يجوز أن يقدم الغسل على الميقات لمن خاف عوز الماء ويعيده لو وجده ويجزئ غسل التهارليومه وكذا غسل الليل ما لم ينم ولو أحرم بغير غسل أو بغير صلاة أعاد. وأن يحرم عقيب فريضة الظهر أو عقيب فريضة غيرها ولو لم يتفق فعقيب ست ركعات وأقله ركعتان يقرأ في الأولى الحمد والصّمد وفي الثانية الحمد والجحد ويصلى نافلة الإحرام ولو في وقت الفريضة ما لم يتضيّق.

وأما الكيفية : فتشتمل الواجب والتدب.

والواجب ثلاثة :

النيّة : وهي أن يقصد بقلبه إلى الجنس من الحج أو العمرة، والنوع من التمتع أو غيره، والصفة من واجب أو غيره وحجة الإسلام أو غيرها، ولونوى نوعاً ونطق بغيره فالمعتبر النيّة.





مسألتان :

الأولى : لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرماً إلا المريض أو من يتكرر كالحطاب والحشاش ، ولو خرج بعد إحرامه ثم عاد في شهر خروجه أجزأه وإن عاد في غيره أحرم ثانياً .

الثانية : إحرام المرأة كإحرام الرجل إلا ما استثنى ، ولا يمنعها الحيض عن الإحرام لكن لا تصلى له ولو تركته ظناً أنه لا يجوز رجعت إلى الميقات وأحرمت منه ، ولو دخلت مكة فإن تعذر أحرمت من أدنى الحل ولو تعذر أحرمت من موضعها .

القول في الوقوف بعرفات :

والنظر في المقدمة والكيفية واللواحق .

أما المقدمة : فتشتمل مندوبات خمسة : الخروج إلى منى بعد صلاة الظهرين يوم التروية إلا لمن يضعف عن الزحام ، والإمام يتقدم ليصلى الظهر بمنى والمبيت بها حتى يطلع الفجر ، ولا يجوز وادى محسرحتى تطلع الشمس ويكره الخروج قبل الفجر إلا لمضطر كالخائف والمريض ، ويستحب للإمام الإقامة بها حتى تطلع الشمس ، والدعاء عند نزولها وعند الخروج منها .

وأما الكيفية :

فالواجب فيها التية والكون بها إلى الغروب ، ولو لم يتمكن من الوقوف نهائياً أجزأه الوقوف ليلاً ولو قبل الفجر ، ولو أفاض قبل الغروب عامداً عالمًا بالتحريم لم يبطل حجه وجبره ببذنة ، ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً ولا شيء عليه لو كان جاهلاً أو ناسياً ، ونمرة وثوية وذو المجاز وعرنة والأراك حدود لا يجزىء الوقوف بها .

والمندوب : أن يضرب خبائه بنمرة ، وأن يقف في السفح مع مسيرة الجبل في السهل ، وأن يجمع رحله ويسد الخلل به وبنفسه ، والدعاء قائماً ، ويكره الوقوف في أعلى الجبل وقاعداً أو راكباً .

وأما اللواحق فمسائل :

الأولى: الوقوف ركن فإن تركه عامدًا بطل حجّه، ولو كان ناسيًا تداركه ليلاً ولو إلى الفجر، ولو فات اجتزأً بالمشعر.

الثانية: لوفاته الوقوف الاختياري وخشى طلوع الشمس لورجع اقتصر على المشعر ليدركه قبل طلوع الشمس وكذا لو نسي الوقوف بعرفات أصلاً اجتزأ بإدراك المشعر قبل طلوع الشمس، ولو أدرك عرفات قبل الغروب ولم يتفق له المشعر حتى طلعت الشمس أجزأه الوقوف به ولو قبل الزوال.

الثالثة: لو لم يدرك عرفات نهائياً وأدركها ليلاً ولم يدرك المشعر حتى طلعت الشمس فقد فاته الحج وقيل: يصح حجّه ولو أدركه قبل الزوال.

#### القول في الوقوف بالمشعر:

والنظر في مقدّمته وكيفيته ولواحقه.

والمقدّمة: تشتمل على مندوبات خمسة: الاقتصاد في السير، والدعاء عند الكتيب الأحمر، وتأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفة ولو صار ربيع الليل، والجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، وتأخير نوافل المغرب حتى يصلى العشاء. وفي الكيفية: واجبات ومندوبات.

فالواجبات: التّية والوقوف به. وحده ما بين المأزمين إلى الحياض إلى وادي محسر، ويجوز الارتفاع إلى الجبل مع الزّحام ويكره لامعه، ووقت الوقوف ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس للمضطرّ إلى الزّوال ولو أفاض قبل الفجر عامدًا عالمًا جبره بشاة ولم يبطل حجّه إن كان وقف بعرفات، ويجوز الإفاضة ليلاً للمرأة والخائف.

والمندوب: صلاة الغداة قبل الوقوف والدعاء، وأن يطأ الصّخرة المشعر برجله وقيل: يستحب الصّعود على قرح وذكر الله عليه. ويستحب لمن عدا الإمام الإفاضة قبل طلوع الشمس وألا يجاوز وادي محسر حتى تطلع، والمهولة في الوادي داعياً بالمرسوم ولو نسي المهولة رجع فتداركها، والإمام يتأخّر بجمع حتى تطلع الشمس.

### واللواحق ثلاثة:

الأول: الوقوف بالمشعر ركن فمن لم يقف به ليلاً ولا بعد الفجر عامداً بطل حجه ولا يبطل لو كان ناسياً، ولو فاته الموقفان بطل ولو كان ناسياً.

الثاني: من فاته الحج سقطت عنه أفعاله ويستحب له الإقامة بمنى إلى انقضاء أيام التشريق ثم يتحلل بعمره مفردة ثم يقضى الحج إن كان واجباً.

الثالث: يستحب التقاط الحصى من جمع وهو سبعون حصاة ويجوز من أى جهات الحرم شاء عدا المساجد وقيل: عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف. ويشترط أن يكون أحجاراً من الحرم أبكاراً ويُستحب أن تكون رخوة برشاً بقدر الأنملة ملتقطة منقطة ويكره الصلبة والمكسرة.

### القول في مناسك منى يوم التحر:

وهى: رمى جرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق.

أما الرمى: فالواجب فيه التية والعدد وهو سبع، وإلقاؤها بما يسمى رمياً وإصابة الجمرة بفعله فلو تتممها حركة غيره لم يجز، والمستحب الظهارة والدعاء، ولا يتباعد بما يزيد عن خمسة عشر ذراعاً، وأن يرمى خذفاً والدعاء مع كل حصاة، ويستقبل جرة العقبة ويستدبر القبلة وفي غيرها يستقبل الجمرة والقبلة.

وأما الذبح: ففيه أطراف:

الأول: فى الهدى: وهو واجب على المتمتع خاصة مفترضاً ومتنقلاً ولو كان مكياً ولا يجب على غير المتمتع، ولو تمتع المملوك كان لمولاه إلزامه بالصوم أو أن يهدى عنه ولو أدرك أحد الموقفين معتقاً لزمه الهدى مع القدرة والصوم مع التعذر، وتشترط التية فى الذبح ويجوز أن يتولاه بنفسه وبغيره ويجب ذبحه بمنى.

ولا يجزىء الواحد إلا عن واحد فى الواجب وقيل: يجزىء عن سبعة وعن سبعين عند الضرورة لأهل الخوان الواحد. ولا بأس به فى التدب، ولا يباع ثياب التجمل فى الهدى، ولو ضل فذبح لم يجز، ولا يخرج شيئاً من لحم الهدى عن منى ويجب صرفه فى وجهه،



























وقيل : في دهن للتطيب شاة. وكذا قيل في قلع الضرس.

مسائل ثلاث :

الأولى : في قلع الشجر من الحرم الإثم عدا ما استثنى سواء كان أصلها في الحرم أو فرعها وقيل : فيها بقرة. وقيل : في الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة.

الثانية : لو تكرّر الوطء تكرّر الكفارة، ولو كرّر اللبس فإن اتحد اللبس لم يتكرّر وكذا لو كرّر الطيب ويتكرّر مع اختلاف المجلس.

الثالثة : إذا أكل المحرم أو لبس ما يحرم عليه لزمه دم شاة وتسقط الكفارة عن الناسى والجاهل إلا في الصيد.



# الجامع للشرائع

للشيخ أبي زكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن

بن سعيد الهذلي

٦٠١ - ٦٨٩ هـ أو ١٢٩٠ م











































وروى في من ترك طواف النساء: أنه إن كان طاف طواف الوداع فهو طواف النساء. وروى فيمن طاف كثيراً فأعفى: لم يصل ركعته جالساً كما لا يطوف جالساً.

واستحب الاضطباع في الطواف وأن يرمل في طواف القدوم في ثلاثة أشواط ويمشي في الباقي إلا المرأة والمريض والصبي والطائف بهما، وكل طواف لحج أو عمرة فبعده سعى إلا طواف النساء فلا سعى بعده، وحده الطواف ما بين المقام والبيت من نواحي البيت كلها، فمن خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت وكان عليه السلام يطوف راكباً ناقته ويستلم الحجر بحجته وقال جعفر بن محمد عليهما السلام: دع الطواف وأنت تشهيه.

#### باب السعى :

يستحب استلام الحجر عند الخروج للسعى والشرب من ماء زمزم والصّب على البدن من الدلو المحاذية للحجر والخروج من الباب المحاذي له وقطع الوادي خاشعاً والصعود على الصفا وإطالة الوقوف عليه فإن التبيّ صلى الله عليه وآله وقف عليه قدر قراءة البقرة وفي أول شوط أطول من الباقي والتظر إلى البيت واستقبال ركن الحجر وحمد الله والثناء عليه وذكر نعمه وإحسانه والتكبير سبعا والتهليل كذلك وقول:

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. ثلاثاً.

والصلاة على التبيّ وآله والدعاء بالمأثور والانحدار والوقوف على المرقاة الرابعة حيال الكعبة والدعاء ثم الانحدار عنها كاشفاً ظهره ويسأل الله تعالى العفو ثم المشي على سكيّنة إلى المنارة ثم الهرولة في موضعها وهو من عند الميل إلى زقاق العطارين ذاهباً وبالعكس جائياً وإن تجاوزه رجع القهقري وسعى وإن كان راكباً حرّك دابته ولا هرولة على المرأة والعليل والدعاء عند المروة بعد الصعود عليها كما فعل عند الصفا وفي

كل شوط عندهما كذلك والمشى أفضل من الركوب وعلى طهارة أفضل.  
وتجب التية والبدء بالصفاء والتختم بالمروة والسعى بينهما سبع مرّات.  
ويبطل السعى بالبدء بالمروة وتعتمد الزيادة فيه والشك فلا يدري كم سعى، فإن زاد فيه ناسياً فإن شاء قطع وإن شاء تمّ أسبوعين، وإن نقصه ناسياً وذكر رجوع فتّم فإن لم يذكر حتى رجع استتاب فيه، ولا يؤخر السعى عن الطواف إلى غد ولا يجوز تقديمه على الطواف ويجوز قطعه للحاجة وقضاء الحق والصلاة وغيرها والجلوس خلاله للراحة ويبني على ما سبق بكلّ حال وإتمامه أفضل من قطعه لقضاء حاجة أخيه رواه عليّ بن النعمان وصفوان عن يحيى الأزرق عن أبي الحسن. فإن دخل وقت الصلاة صلّى ثمّ تمّته فإن ظنّ أنّه فرغ منه فأحلّ وجامع ثمّ ذكر فعله بقرة وإتمامه.

#### باب التقصير:

فإذا سعى قصر بأن يأخذ شيئاً من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه أو أظفاره ولو بسته ويبقى منها لحته، ويتطوّع من الطواف بما شاء ولا يخلق رأسه فإن فعله فعليه دم ويمرّ موسى على رأسه يوم التحرف فإن نسي التقصير حتى أهلّ بالحجّ فروى: أنّ عليه دمًا. وروى: لا شيء عليه.

وسأل عبد الله بن سنان أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عقص رأسه وهو متمّتع فقدم مكة فقصى نسكه وحلّ عقاص رأسه وقصر وأذهن وأحلّ. قال عليه السلام: عليه دم شاة.

ويستحبّ أن يتشبه بالمحرم في ترك لبس المخيط، وإن رأى أنّه إن اشتغل بقضاء النسك فاتّه الموقفان أقام على إحرامه وجعلها حجّة مفردة ولم يكن عليه هدى وعليه العمرة بعد ذلك، وكان عليه السلام يستهدى ماء زمزم وهو بالمدينة قال جعفر بن محمد عليه السلام: ماء زمزم شفاء لما يشرب له. روى: من أراد أن يكثر ماله فليطل الوقوف على الصفا والمروة.







### أحكام الهدى :

فإذا رمى الجمرة ذبح هدى متعته وقرانه إن كان قارنًا، ويجزى عن الأضحية والجمع بينهما أفضل، ويستحب الأضحية للمفرد، ولا يجزى هدى المتعة الواحد إلا عن واحد، فإن لم يقدر المتمتع على الهدى خلف ثمنه عند ثقة يذبح عنه في العام القابل في ذى الحجة، فإن تعذر ثمنه عليه صام ثلاثة أيام متواليات وسبعة إذا رجع إلى أهله وكماها كمال الهدى يومًا قبل التروية ويوم التروية وثانيه، فإن صام يوم التروية وثانيه صام يوم الحصة وهورابع التحر، فإن فاته صام يوم الحصة ويومين بعده متواليات وإلا ففى بقية الشهر أداء، فإن خرج عقيب أيام التشريق صامهن في الطريق وإلا مع السبعة عند أهله.

فإن دخل المحرم ولم يصم فعليه دم شاة واستقر الدم في ذمته ولا صوم عليه، ورخص في صوم الثلاثة أول ذى الحجة لغير عذر فإن مات ولم يهد ولم يصم لغير عذر صام وليه عنه الثلاثة ولم يلزمه صوم السبعة بل يستحب له .  
فإن جاور بمكة انتظر وصول أهل بلده إليه أو شهرًا ثم صام السبعة ومتابعتها أفضل .  
من تفريقها، فإن لم يصم الثلاثة حتى رجع إلى أهله وتمكن من الهدى بعث به، فإن صام الثلاثة ثم أيسر بالهدى فهو أفضل، وإن صام الباقي جاز، ويختير سيد المملوك الإذن له في التمتع إن شاء ذبح عنه وإن شاء أمره بالصيام فإن أعتق قبل الوقوف بالموقفين وجب عليه الهدى إلا أن لا يجده فليصم والأفضل لمولاه بعد مضي أيام التشريق أن يهدى عنه . وعمل الهدى الواجب في الحج وهدى القران منى، وما ساقه في العمرة وغير الواجب بمكة أو منى.

وأيام الأضاحى بمنى يوم التحر والثلاثة بعده، وبالأمصاريوم التحر ويومين بعده أفضلها أولها وإذا فاتت فلا قضاء . وهدى التمتع يذبح أو يُنحر طول ذى الحجة وأفضل الهدى إناث الإبل والبقر وفحل الضأن وتيس المعز وعند الضرورة الشاة، ولا يجوز من الإبل إلا الثنتى وهو ما له خمس سنين ودخل في السادسة ويجزىء من البقر والمعز ما تم له سنة ودخل في الثانية ومن الضأن الجذع لسنته، ولا يجوز الخصى والتاقص الخلقة في هدى





نفسه وقال : لا يضحي عما في البطن.

### أحكام الحلق :

ولا يحلق الحاج رأسه ولا يزور البيت إلا بعد الذبح أو بلوغ الهدى محله وهو حصوله في رحله بمنى فله أن يحلق والأفضل أن لا يحلق حتى يذبح ولو حلق قبل حصول الهدى جاز وتركه أفضل، وإن زار قبل الحلق عمداً فعليه دم ولا شيء على الناسى وعليه إعادة الطواف، ومن احتاج إلى بيع ثياب تجمله في الهدى جاز له الصوم، ومن تطوع بسوق هدى بنية نحره أو ذبحه بمنى أو بمكة ولم يشعره لم يزل ملكه عنه وإن هلك فلا ضمان عليه.

والحلق واجب على الضرورة وعلى غيره إن لبّد شعره أو عقصه وغيرهم يجزئه التقصير والحلق أفضل وقيل : لا يجب الحلق و يكفي التقصير. وليس على المرأة حلق و يكفيها التقصير قدر أمثلة، فإن رحل من منى قبل الحلق أو التقصير ناسياً أو جاهلاً رجع وحلق بها فإن لم يمكنه فمكانه وبعث بشعره ليدفن بمنى فإن لم يمكنه فلا شيء عليه، و يبدأ بالنّاصية من القرن الأيمن إلى العظمين الثابتين من الصدغين مستقبل القبلة متطهراً قائلاً :

اَللّٰهُمَّ اَعْطِنِيْ بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورًا يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ. ويدفنه.

ويمرّ موسى على رأسه من لا شعر له ويجزئه، ويحلّ المتمتع بعد الحلق أو التقصير إلا من النساء والطيب فإذا طاف للزيارة حلّ له الطيب فإذا طاف طواف النساء حلّت له، وترك لبس المخيط حتى يفعل طواف الزيارة والطيب حتى يفعل طواف النساء أفضل، ويحلّ غير المتمتع بالحلق أو التقصير من كل شيء إلا من النساء فإذا طاف طوافهنّ حللن.

### أحكام العود إلى مكة :

ويعجل المتمتع المضي إلى مكة للزيارة يوم التحرّ إلا لعذر ولا يؤخّر عن غده، وعن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس إن أخرت زيارة البيت إلى أن يذهب أيام التشريق إلا أنك لا تقرب النساء والطيب.

و يوم الحج الأكبر يوم التحر والاصغر العمرة وللقارن والمفرد التأخير اختياراً والأفضل التقديم، والتفت : أخذ الشارب وقصّ الأظفار ونتف العانة والإبطين وحلق التبيّ صلى الله عليه وآله رأسه وقلم أظفاره وأخذ من شاربِه وأطراف لحيتِه.

و يستحبّ الغسل لزيارة البيت قبل دخول المسجد والطواف وأخذ الأظفار والشارب وله الغسل بمنى نهاراً ويطوف ليلاً ما لم يحدث أو ينم فيعيد الغسل وكذلك المرأة ثم يفعل عند الطواف وركعتيه والسعى ما فعله، قيل : ثم يطوف طواف النساء ويصلي ركعتيه عند المقام.

### أحكام العود إلى منى :

ثم يأتي منى فيبيت بها ليالى التشريق فإن بات بمكة طائفاً وعابداً فلا بأس وإلا فعليه دم شاة، وإذا أتى عليه نصف الليل بمنى فهو بائت ويجوز أن يخرج منها بعده ولا يدخل مكة حتّى يطلع الفجر، والكون في منى إلى بعد الفجر أفضل وإن بات بغيرها ليلتين فعليه دمان، وله التفريط الثالث التحر بعد الزوال إن كان اتقى وهو أن لا يأتي النساء في إحرامه أو صيداً أو ما حرم عليه في إحرامه أو غربت الشمس ولم ينفر فيجب أن يبيت فإن لم يفعل فعليه دم، وملازمة منى أيام التشريق سنة وهي أفضل من الإتيان بمكة لطواف التطوع.

و يرمى في كلّ يوم من أيام التشريق ثلاث جمرات كلّ جمرة بسبع يداً بالعظمى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة، فإن رماها منكوسة أعاد على الوسطى وجمرة العقبة، فإن رمى جمرة بأربع حصيات وما بعدها على التمام تتمها بثلاث فقط، فإن رماها بدون الأربع





















# قَوْلُ عَبْدِ الْاَكْهَلِ فِي مَسَائِلِ الْحَالَالِ وَالْحَرَامِ

للشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن بن سديد الدين يوسف بن زين الدين  
علي بن محمد بن مطهر الحلي المشتهر بالعلامة الحلي والعلامة على الاطلاق

٦٤٧ - ٧٢٦ هـ



قواعد الأحكام :

## كتاب الحج

وفيه مقاصد :

الأول : فى المقدمة :

وفيه مطالب :

الأول : فى حقيقة الحج :

الحج لغةً : القصد وشرعاً : القصد إلى بيت الله تعالى بمكة مع أداء مناسك مخصوصة عنده ، وهو من أعظم أركان الإسلام وهو واجب وندب ، فالواجب إقاماً بأصل الشرع وهو حجة الإسلام مرة واحدة فى العمر على الفور ، وإقاماً بسبب كالتذرع وشبهه أو بالإفساد أو الاستئجار و يتكرر بتكرار السبب ، والمندوب ما عداه كفاقد الشروط أو المتبرع به وإنما يجب بشروط وهى خمسة فى حجة الإسلام : التكليف والحرية والاستطاعة ومؤونة عياله وإمكان المسير. وشرائط التذرع وشبهه أربعة : التكليف والحرية والإسلام وإذن الزوج. وشرائط النيابة ثلاثة : الإسلام والتكليف وأن لا يكون عليه حج واجب بالأصالة أو بالتذرع المضيق أو الإفساد أو الاستئجار المضيق ، ولو عجز من استقر عليه وجوب الحج عنه ولو شيئاً صحت نيابته ؛ وشرط المندوب أن لا يكون عليه حج واجب وإذن المولى على من له عليه ولاية كالزوج والمولى والأب.

المطلب الثانى : فى أنواع الحج :

وهى ثلاثة : تمتع وقران وإفراد . أما التمتع فهو فرض من نأى عن مكة باثنى عشر





























































































الميقات.

ولو حج ثم ارتد ثم عاد لم يعد على الأقرب، فلو حج مخالفاً ثم استبصر لم يعد إلا أن يخلّ بركن، نعم يستحب الإعادة.

### القول في حج الأسباب :

لونذر الحج وأطلق كفت المرة ولا تجزىء عن حجة الإسلام، وقيل: إن نوى حجة التذمر أجزأت وإلا فلا. ولو قيد بحجة الإسلام فهي واحدة ولو قيد غيرها فهما اثنتان وكذا العهد واليمين، ولونذر الحج ماشياً وجب ويقوم في المعبر، فلو ركب طريقة أو بعضه قضى ماشياً، ولو عجز عن المشي ركب وساق بدنة.

ويشترط في النائب البلوغ والعقل والخلو من حج واجب مع التمكن منه ولو مشياً والإسلام وإسلام المنوب عنه واعتقاده الحق إلا أن يكون أبا النائب.

ويشترط نية النيابة منه وتعيين المنوب عنه قصداً، ويستحب لفظاً عند الأفعال، وتبرأ ذمته لو مات محرماً بعد دخول الحرم وإن خرج منه بعد، ولو مات قبل ذلك استعيد من الأجرة بالنسبة، ويجب الإتيان بما شرط عليه حتى الطريق مع الفرض، وليس له الاستنابة إلا مع الإذن صريحاً أو إيقاع العقد مقيداً بالإطلاق، ولا ينجح عن اثنين في عام، ولو استأجره لعام فسبق أحدهما صحّ وإن أقرنا بطلا، وتجوز النيابة في أبعاض الحج، كالطواف والسعى والرمي مع العجز، ولو أمكن حمله في الطواف والسعى وجب ويحتسب لهما.

وكفارة الإحرام في مال الأجير ولو أفسد حجه قضى في القابل، والأقرب الإجزاء، ويملك الأجرة.

ويستحب إعادة فاضل الأجرة، والإتمام له لو أعوز وترك نيابة المرأة الضرورة والخنثى الضرورة، ويشترط علم الأجير بالمناسك وقدرته عليها وعدالته فلا يُستأجر فاسق ولو حج أجزأه، والوصية بالحج تنصرف إلى أجرة المثل ويكفى المرة إلا مع إرادة التكرار.

ولو عَيِّنَ القدر والنائب تعييناً، ولو عَيِّنَ لكل سنة قدرًا وقصر كمل من الثانية  
فالثالثة، ولو زاد حج في عام مرتين من اثنين. والودعي العالم بامتناع الوارث يستأجر عنه  
من يحج أو بنفسه، ولو كان عليه حجتان إحداهما نذر فكذلك إذ أصبح أنهما من  
الأصل، ولو تعددوا وزعت، وقيل: يفتقر إلى إذن الحاكم، وهو بعي .

### الفصل الثاني : في أنواع الحج :

وهي ثلاثة :

تمتع : وهو فرض من بعد عن مكة بشمانية وأربعين ميلاً من كل جانب على الأصح،  
و يقدم عمرته على حجه ناولاً بها التمتع.  
وقران ، وإفراد : وهو فرض من نقص عن ذلك، ولو أطلق التاذر تخير في الثلاثة  
وكذا يتخير من حج ندباً، وليس لمن تعين عليه نوع العدول إلى غيره على الأصح إلا  
لضرورة، ولا تقع الإحرام بالحج وعمرة التمتع إلا في سؤال وذى القعدة وذى الحجة.  
ويشترط في التمتع جمع الحج والعمرة لعام واحد والإحرام بالحج له من مكة وأفضلها  
المسجد ثم المقام أو تحت الميزاب، ولو أحرم بغيرها لم يجز إلا مع التعذر، ولو ضاق الوقت  
عن إتمام العمرة بحيض أو نفاس أو عذر أو عدو عدل إلى الأفراد وأتى بالعمرة من بعد.  
ويشترط في الأفراد التية وإحرامه من الميقات أو من ديرة أهله إن كانت أقرب  
ل عرفات، وفي القران ذلك وعقده بسياق الهدى وإشعاره إن كان بدنة ويقلده إن كان  
يرها بأن يعلق في رقبته نعلًا قد صلى فيه ولو نافلة، ولو قلد الإبل جاز.

### مسائل :

يجوز لمن حج ندباً منفرداً العدول إلى التمتع لكن لا يلبي بعد طوافه وسعيه، فلو لبى  
بطلت متعته وبقي على حجه، وقيل: لا اعتبار إلا بالتية. ولا يجوز العدول للقران، وقيل:  
يجوز العدول عن الحج الواجب أيضاً، كما أمر به النبي صلى الله عليه وآله من لم يقف



### الفصل الرابع : في أفعال العمرة :

وهي الإحرام والطواف والسعى والتقصير. ويزيد في عمرة الأفراد بعد التقصير طواف النساء ويجوز فيها الحلق لا في عمرة المتمتع.

### القول في الإحرام :

يستحب توفير شعر الرأس لمن أراد الحج من أول ذي القعدة وأكد منه هلال ذي الحجة، واستكمال التنظيف بقص الأظفار وأخذ الشارب والإطلاء، ولو سبق أجزاء ما لم يمض خمسة عشر يومًا.

والغسل وصلاة سنة الإحرام والإحرام عقيب الظهر أو فريضة، وتكفي النافلة عند عدم وقت الفريضة.

وتجب فيه التية المشتملة على مشخصاته مع القرية، ويقارب بها. لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ وَالْمُلْكَ لَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. ولبس ثوبى الإحرام من جنس ما يصلّى فيه.

والقارن يعقد إحرامه بالتلبية أو بالإشعار والتقليد، ويجوز الحرير والمخيطة للنساء، ويجزىء القباء مقلوبًا لوفقد الرداء، والسرّاويل لوفقد الإزار.

ويستحب للرجل رفع الصوت بالتلبية ولتجدد عند مختلف الأحوال ويضاف إليها التلبيات المستحبة ويقطعها المتمتع إذا شاهد بيوت مكة، والحاج إلى زوال عرفة، والمعتمر منفردًا إذا دخل الحرم والاشتراط ويكره الإحرام في السود والمعصرة وشبههما، والنوم عليها والوسخة والمعلمة ودخول الحمام وتلبية المنادى.

وأما التروك المحرمة فتلاثون :

صيد البر ولو لدالة وإشارة، ولا يحرم صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه، والنساء بكل استمتاع حتى العقد، والاستمناء، ولبس المخيط وشبهه، وعقد الرداء، ومطلق الطيب، والقبض من كرية الرائحة، والاكتحال بالسواد والمطيب، والاذهان، ويجوز

أكل الدّهن غير المطيب، والجدال وهو قول لا والله وبلى والله، والفسوق وهو الكذب، والسّباب، والتّظفر في المرأة، وإخراج الدّم اختياريًا، وقلع الضّرس وقصّ الظّفرو وإزالة الشعر، وتغطية الرّأس للرّجل، والوجه للمرأة ويجوز لها سدل القناع إلى طرف أنفها بغير إصابة وجهها، والتّقاب، والحتاء للزينة والتّختم للزينة ولبس المرأة ما لم تعتده من الحلّي، وإظهار المعتاد للزوج، ولبس الخفين للرّجل وما يستر ظهر قدميه، والتّظليل للرّجل الصّحيح سائرًا، ولبس السّلاح اختياريًا، وقطع شجر الحرم وحشيشه إلّا الإذخر، وما ينبت في ملكه، وعودى المحالة له، وشجر الفواكه، وقتل هوامّ الجسد، ويجوز نقله.

### القول في الطّواف :

ويشترط فيه رفع الحدث والخبث والختان في الرّجل وستر العورة. وواجبه : النّيّة، والبداة بالحجر الأسود، والختم به، وجعل البيت على يساره، والطّواف بينه وبين المقام، وإدخال الحجر، وخروجه بجميع بدنه عن البيت، وإكمال السّبع، وعدم الزّيادة عليها فيبطل إن تعمّده، والرّكعتان خلف المقام، وتواصل أربعة أشواط فلو قطع لدونها بطل وإن كان لضرورة أو دخول البيت، ولو ذكر في أثناء السّعى ترتّب صحّته وبطلانه على الطّواف، ولو شكّ في العدد بعده لم يلتفت وفي أثناء يبطل إن شكّ في النّقيصة، ويبنى على الأقلّ إن شكّ في الزّيادة على السّبع، وأمّا نفل الطّواف فيبنى على الأقلّ مطلقًا.

وسننه : الغسل من بئر ميمون أو فحّ أو غيرهما، ومضغ الإذخر ودخول مكّة من أعلاها حافيًا بسكينة ووقار، والدّخول من باب بنى شيبة، والدّعاء بالمأثور، والوقوف عند الحجر، والدّعاء فيه وفي حالات الطّواف، وقراءة القرآن، وذكر الله تعالى، والسكينة في المشي، والرّمل ثلاثًا والمشي أربعًا على قول، واستلام الحجر، وتقبيله، أو الإشارة إليه، واستلام الأركان والمستجار في السّابع، وإصاق البطن والخذّ به، والدّعاء وعدّ ذنوبه عنده، والتّداني من البيت، ويكره الكلام في أثناءه بغير الذّكر والقرآن.

















## ٩ - دليل الموضوعات العام:

١..... فقه الرضا	٥٠..... استلام الحجر
٣..... باب الحج وما يستعمل فيه	٥٠..... الطواف
.....	٥٢..... إتيان مقام إبراهيم (ع)
١٧..... المنع في الفقه	٥٢..... إتيان الحجر الأسود
١٩..... باب الحج	٥٢..... الخروج إلى الصفا
٣٨..... الحلقي	٥٣..... المروة
٤٠..... التكبير أيام التشريق	٥٣..... التقصير
٤١..... الصلاة في مسجد الخيف	٥٤..... الإفاضة من عرفات إلى جمع
٤١..... إتيان الحجر الأسود	٥٥..... رمى الجمار
٤٢..... رمى الجمار	٥٦..... شرى الهدى وإضافة الإعطاء منه
٤٢..... الإفاضة من منى	٥٦..... باب الأضاحي
٤٣..... وداع البيت	٥٦..... الحلقي
.....	٥٧..... زيارة البيت
٤٥..... الهداية بالخير	٥٧..... إتيان الحجر الأسود
٤٧..... باب الحج	٥٧..... الخروج إلى الصفا
٤٨..... باب المواقيت	٥٨..... طواف النساء
٤٨..... التلبية	٥٨..... الرجوع إلى منى
٤٩..... دخول مكة	٥٨..... رمى الجمار
٤٩..... دخول المسجد	٥٩..... الإفاضة من منى
٥٠..... النظر إلى الحجر الأسود	٥٩..... دخول الكعبة

























